الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (412)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	20
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	29
حقوق الانسان في العالم	113

ثقافة العيب تفرض الأمية على 6.81٪ من السعوديين

المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956192

أبها – سارة القحطاني

طالب عدد من المعنيين بالشأن العام بفرض إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية، لمواجهة ظاهرة الأمية التي تنتشر في الأوساط النسائية، خاصة في المناطق النائية، حيث تفرض الظروف جملة من المتاعب على الراغبين في التعليم، تتضافر مع عادات وموروثات شعبية تعرقل طموح المرأة في التعليم. وناشدوا عبر «الشرق» وزارة التربية والتعليم بتوفير وسائل نقل جيدة في القرى والهجر التي لا توجد بها مدارس، مع التوسع في تشغيل فصول محو الأمية وتزويدها بالكادر التعليمي المناسب للقضاء على الأمية التي تهدد المجتمع بالتأخر، وتقاوم التغيير المنشود من برامج التنمية.

وكانت إحصائية حديثة لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حصلت عليها «الشرق»، كشفت عن أن نسبة الأمية بين السكان السعوديين، البالغين 15 سنة فأكثر، بلغت وفقاً للمسح الأسري لعام 1434 هـ – 2013م نحو 6.81%، في حين أبانت وزارة التربية والتعليم أن نسبة الأمية بين النساء في المجتمع السعودي بلغت 14.9% خلال 1432هـ. ويعزو البعض وجود الأمية في بلد متطور كالمملكة إلى جهل بعض الأسر بأهمية التعليم فضلاً عن تأثير ثقافة «العيب» لدى بعض الآباء والأولياء، فيما يتهم آخرون «التربية والتعليم» بأنها ساهمت في بقاء ظاهرة الأمية في المملكة لعدم استحداث مدارس في القرى والهجر النائية.

وتكاد لا تخلو منطقة من مناطق المملكة من قرى تفتقر لمدارس ابتدائية، فيما اكتفت بعض القرى باقتصار تعليم المرأة على المرحلة الابتدائية لعدم وجود مدارس متوسطة وثانوية في تلك المناطق.

قوافل النور

أوضحت مديرة عام الإدارة العامة لتعليم الكبيرات فوزية بنت عبدالله الصقر أن الوزارة تسعى حثيثاً لمحو الأمية في جميع مناطق المملكة، مبينة أن القرى النائية التي لا تتوفر بها مدارس، توجّه لها حملات صيفية ضمن برنامج «مجتمع بلا أمية». وقالت الصقر إن هناك مشاريع وخططا متطورة لمحو الأمية من أبرزها برنامج «قوافل النور» الذي ستشرع الوزارة قريباً في تنفيذه، والموجّه لمحو أمية النساء في القرى النائية، مبينة أنه يعتمد على التقنية الحديثة حيث ستقام فصول إلكترونية متكاملة مزودة بالكوادر المؤهلة تتنقل بين القرى والهجر النائية في تجربة رائدة لتقديم الخدمات التعليمية والوصول إلى الأميات في أماكن وجودهن.

وبينت الصقر أن هناك برامج لمحو الأمية في البادية والهجر التي لا توجد فيها مدارس، يتم تنفيذها خلال فترة الصيف، تشتمل على حملات للتوعية ومحو الأمية تستغرق شهرين وتدرس فيها مناهج خاصة تركز على تعليم القراءة والكتابة والعلوم الدينية الأساسية، بالإضافة إلى التوعية الصحية والاجتماعية، كما تهدف إلى تزويد الدارسات بالمعلومات والمهارات والاتجاهات التي تمكنهن من تطوير أنفسهن وأسرهن للمشاركة في النهوض بمجتمعهن والقيام بواجبات المواطنة.

حق التعليم

وتساءلت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، إذا كان التعليم فريضة على كل مسلم فلماذا يشترط موافقة ولي الأمر في التعليم؟ وقالت إن القضاء على الأمية والحفاظ على حقوق المرأة في التعليم، رهن بإلغاء شرط موافقة ولي الأمر مع الحرص على إلزامية التعليم. وتساءلت عن حال من يتزوجن في سن صغيرة ويرفض زوجها أن تكمل تعليمها، مؤكدة أن ذلك مما يزيد من معدلات الأمية في المجتمع. وقالت نحن كحقوقيات ومثقفات فضلاً عن جميع القياديات، نُصرُّ على المطالبة بحق التعليم، وهو أمر لن يتحقق إلا باشتراط إلزامية التعليم مع إسقاط شرط موافقة ولي الأمر. وعن قلة المدارس أشارت إلى أن الوزارة وفرت المدارس، أما المناطق النائية التي تبعد عنها تلك المدارس بعض

الكيلومترات، فيجب على الوزارة توفير وسائل نقل آمنة لمن يدرسون فيها، خاصة أن بعض الأسر في تلك القرى لا تسمح إمكانياتهم المادية بتوفير نقل آمن لبناتهم ما يضطرهم لتركهن بلا تعليم.

جهل بالحقوق

وتبين عضو مجلس الشورى د.سلوى الهزاع أن الأمية ليست مشكلة تخص أهل البادية بل هي ظاهرة تعاني منها تجمعات سكانية مختلفة تمتد إلى بعض المدن والمحافظات. وقالت لا يحق لأي أب أو أم حرمان أطفاله من الدراسة، مؤكدة أن التعليم يجب أن يكون فرضاً على كل شخص على الأقل حتى مرحلة التعليم الثانوي. وبيّنت أن في الخارج، وتحديداً في الولايات المتحدة، يعاقب الوالدان لو تم حرمان طفل من الدراسة. وقالت يفترض أنه إذا علم أحد من أهل الحي حرمان شخص ما من الدراسة، أن يرفع بذلك إلى مسؤول الحي ومن ثم يُصعِّد المسؤول ذلك بدوره لمسؤولين آخرين حتى يتم معالجة الحالة.

وأرجعت الهزاع انتشار الأمية بين النساء لعدم وعي المرأة بحقوقها، قائلة لو علمت المرأة أن الدراسة من حقها وأنها واجبة، لسعت وراء ذلك، مؤكدة أن الشيء لا يعطى بل يؤخذ، لكن للأسف الشديد، والحديث لا زال للهزاع، نحن بطبيعتنا ننتظر حتى يعطى الشيء لنا ولا نسعى للحصول عليه، وهو أمر حاصل لدى البعض.

ضرر عام

وتنفي عضو مجلس الشورى الدكتورة إلهام حسنين علمها بحجم ظاهرة الأمية، لكنها ترى أن حرمان أي فرد من التعليم الأساسي لا يضر فقط بالفرد بل بالمجتمع، والوطن. وترى أن الحل الأمثل للقضاء على الأمية، هو جعل التعليم إلزامياً لجميع المواطنين، وهو نظام معمول به في كثير من الدول. واستبعدت أن تكون هناك أي صعوبات في هذا المجال، مؤكدة أنه متى ما اتفقنا على أهمية التعليم للفرد، فأعتقد أن التعليم الإلزامي هو الحل لهذه الظاهرة.

متطلبات التغيير

من جانبه، يقول المستشار الأسري والتربوي الدكتور محمد حسن عاشور نحن في زمن مُتسارع تزداد فيه الحاجة إلى التعليم بكل أشكاله في كل دقيقة بل في كل جزء من الثانية؛ فالدراسات تشير إلى أن أعلى عشر وظائف من حيث الطلب عليها في عام 2010م لم يكن لها وجود في عام 2004م؛ وقال إن هذا يعني حرفيًا أننا في الجامعات نعد الطلاب لوظائف غير موجودة، كما تؤكد الدراسات أن المعلومات في التخصصات التقنية تتضاعف كل عامين، ما يعني أن نصف ما يتعلمه الطلاب الذين يدرسون تخصصات تقنية في السنة الأولى من الجامعة يكون زمنه قد فات في السنة الثالثة من الجامعة.

وقال أعلم أن هذه الدراسات مخيفة لكنها تضعنا أمام واقع ينتظرنا وتحدٍ كبير في مواكبة التطور والتقدم للحاق بركب الحضارة، وحتى نسجل علامة فارقة على الصعيد المحلي بداية وعلى الصعيد العالمي بإذن الله. فهذه الدراسات تبين لنا أن مواكبة التعليم تعد أقوى وأنفع سلاح بيد كل فرد من أفراد المجتمع بشكل عام، وبيد الفتاة على نحو خاص، كونها نواة المجتمع وتتحمل عبء ومسؤولية وعي ونضوج جيل بأكمله. فكيف نقف عائقًا أمام تعليمها، ونسلبها حقاً من حقوقها التي منحها الله إياها؟

أمية الإناث

ويقول من المؤسف جداً في هذا الزمن أن نجد نسب الأمية في صفوف الإناث هي الأعلى، وردَّ ذلك إلى بعض الموروثات الاجتماعية والثقافية لدى البعض. مشيراً إلى عدة عوامل تؤثر على الأمية وتساهم في زيادتها في صفوف الإناث ومن أهمها وجود أفراد غير متعلمين في الأسرة، وإرغام الفتاة على الزواج المبكر، وقلة وعي الأسرة بأهمية وضرورة تعليم الفتاة، وتدني المستوى المعيشي والمادي لبعض الأسر. وأكد أن هذه العوامل تكثر في القرى والأرياف بالمقارنة بالمدن.

وأيًا كانت الأسباب فإن حرمان الفتاة من التعليم يعد جريمة تربوية خطيرة يتعدى أثرها من الفتاة إلى جيل بأكمله، كما أنه يعد أحد أشكال العنف الموجه للمرأة وتهميش دورها في الأسرة والمجتمع، وبالتالي تدمير شخصيتها وثقتها بنفسها وقدرتها على اتخاذ قرارات حياتها، وتدمير مواهبها وذكائها الاجتماعي حيث حرمت من الاحتكاك بأقرانها.

وأكد أن إلزامية التعليم تُعد أحد الأشكال والمبادرات الراقية التي تدعم المرأة وتحفظ لها حقوقها التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية. وقال علينا كمجتمع أن نحارب تلك الموروثات الاجتماعية برفع الوعي العام، مبيناً أن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر الجهود من خلال مؤسسات المجتمع سواء الحكومية أو قطاع التعليم، أو الإعلام بكافة أشكاله، بالإضافة إلى التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

في ظلام الأمية

ويؤكد أبو ريم على عدم وجود مدارس في «منصبة» التابعة لتعليم النماص بالمنطقة الجنوبية، مؤكداً أن الأمية في هذه المنطقة مرتفعة جداً بين سكان البادية القاطنين شرق محافظة تنومة. وطالب أبو ريم بسرعة استحداث مدارس لمن فاته التعليم من الكبار ومدارس أخرى للناشئة.

أما فاطمة عسيري فتؤكد أن قرية «شوقب»، برجال ألمع، تفتقر لمدارس محو أمية تسعف من فاته التعليم، مشيرة إلى أن مدرسة محو الأمية التي افتتحت قبل مدة، أغلقت لعدم توفر معلمات لها. وطالبت بتوفير مدارس في قريتها.

وفي سياق متصل، أكد عدد من السيدات بالمنطقة الشمالية أن كثيراً من قرى منطقة حائل تفتقر للمدارس ومنها «سعيدة»، شمال موقق بحائل، وصدا الخبة، وحبران، والمحفر، والعويد، والصهوة، والمختلف، وجبلة، وتربة. وطالبن بسرعة استحداث مدارس لتعليم الناشئة والكبار. فيما طالبت سيدات من منطقتي الباحة وبيشة وجيزان بالنظر إلى بعض القرى التي يسكنها أهل البادية التي تفتقر لمدارس صالحة للتعليم حيث إن القرى البعيدة لا يوجد بها إلا مدارس متهالكة وقديمة.

خطط للمناطق النائية

وكشف المركز الإعلامي في تعليم عسير، عن وجود 164 مدرسة لتعليم الكبيرات، موزعة على كافة أرجاء المنطقة، يدرس بها قرابة 1974 دارسة، ويقوم بالتدريس فيها 369 معلمة. كما تنظم وزارة التربية حملات صيفية لبرامج محو الأمية في مناطق البادية. واعتمد مدير عام التربية والتعليم في المنطقة جلوي بن محمد آل كركمان، مؤخراً، افتتاح 17 مدرسة للبنين والبنات للعام الدراسي الجديد 1435/1434هـ بناء على موافقة نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنين الدكتور حمد آل الشيخ، ونائب الوزير لتعليم البنات نورة الفايز، ويشمل ذلك افتتاح ابتدائيتين في مدينة أبها بشمال الخالدية، ومدينة سلطان ومتوسطتين بشمال خالدية أبها، وحي الجامعيين في محافظة خميس مشيط، فضلاً عن أربع ثانويات بحي السامر بأبها، وأم سرار ومخطط الموسى بخميس مشيط، ومخطط الأمير عبدالرحمن في محافظة أحد رفيدة، وذلك لقطاع البنين، فيما شملت الموافقة إحداث أربع ابتدائيات للبنات في درة المنسك والعرين الشمالي في أبها، والرصراص والهرير في محافظة خميس مشيط، ومتوسطتين في لعصان والمنح بأبها، والجمعية الخيرية في خميس مشيط، إضافة إلى إحداث ثانويتين في حي المنح وحي النهضة في أبها، وذلك لقطاع البنات.

4829 قضية طلب نفقة" في المحاكم.. ويحق للزوجة استرداد ما أنفقته على نفسها وأبنائها.. من الزوج

المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956244

الدمام – فاطمة آل دبيس

أكد عضو مجلس الشورى القاضي عيسى الغيث، أن للزوجة حق المطالبة بما أنفقته على أبنائها من أموالها الخاصة، بعد تملص الزوج من واجباته تجاه زوجته وأبنائه، وذلك من خلال تقدمها إلى المحكمة بدعوى نفقة ضد الزوج، لأن ما أنفقته المرأة على نفسها والأبناء واجب ديناً على الزوج، هذا في حال لو كانت المرأة ملتزمة بطاعة زوجها، وأضاف الغيث «إن نفقة الزوج واجبة على زوجته وأبنائه، إلا إذا كانت المرأة (ناشزاً)، فإن النفقة تجب على الأبناء فقط».

نفقة

قضايا النفقة (جرافيك الشرق)

هذا وبلغت قضايا المطالبة بالنفقة في محاكم المملكة حسب وزارة العدل 4829 قضية خلال العام الجاري.

لجنة تقدير النفقة

وأضاف الغيث أن القاضي يحيل قضية النفقة إلى لجنة مختصة ينظر فيها ذوو الخبرة ليتم تقدير مقدار النفقة بحيث تكون سابقة للأيام التي لم يقم بالنفقة فيها على زوجته وأولاده ولاحقة للأيام القادمة.

وقال الغيث إن للزوجة المطالبة بمبالغ دراسة أولادها وعلاجهم في المرافق الخاصة إذا كان الزوج قد أدخلهم مدارس ومستشفيات خاصة في وقت سابق، لأن ذلك دليل على سعة الرجل المادية، أما إذا لم يعتد على ذلك فما دفعته يعتبر من البذخ غير المأخوذ به، وليس واجباً على الزوج.

إثبات النفقة
وأفاد المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري محمد الوهيبي، أن عبء إثبات النفقة يقع على عاتق الزوج، حيث إن المرأة تتقدم للقضاء بدعوى تثبت فيها نفقتها على أولادها وعلى نفسها، وتطلب المبلغ باعتباره ديناً على الزوج، وفي حال قيام الزواج بإنكار ذلك وادعائه بأنه هو من ينفق على أبنائه وعليها، فإن عبء الإثبات يقع عليه بإحضار ما يثبت قيامه بالنفقة، مؤكداً أن حق المرأة لا يسقط بالتقادم، أي أنها تستطيع المطالبة به حتى بعد مرور أعوام.
لا يحق للناشز طلب النفقة
أوضح الوهيبي أن حق المرأة في التقدم أمام القضاء للمطالبة بنفقتها ونفقة أولادها مستمد في الأساس من واجب الزوج في النفقة على أسرته بتأمين المأكل والمشرب والملبس الذي به اكتسب حق القوامة على المرأة، وقال الوهيبي إنه يشترط في المرأة التي تتقدم بطلب نفقتها أن لا تكون ناشزاً كون الناشز لا يحق لها طلب نفقة.
إرفاق المستندات
فيما يرى المستشار القانوني وعضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، أن على المرأة المتقدمة بالدعوى أمام القضاء أن ترفق المستندات كافة التي تثبت نفقتها على نفسها وأبنائها، كالإيصالات البنكية، أو ما يثبت نفقتها على إيجار السكن أو فواتير الكهرباء والماء والهاتف والمستلزمات العامة.
وقال الفاخري إن الدراسة في المدارس الأهلية تعتبر من الكماليات إلا إذا توافر شرطان؛ أحدهما إن خشيت الزوجة على أبنائها من تراجعهم دراسياً، نتيجة وجودهم في مدارس نائية، كذلك إذا كان الأب قد سجل الأبناء في مدارس خاصة، وقد اعتاد الأبناء على حسن معاملة والدهم.

اليوم

الشريف :المسرح عاد ضمن شللية همش فيها المسرحي الحقيقي

المصدر: جريدة اليوم السبت 22 ذو القعدة 1434هـ - 28 سبتمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/96488.html

حاوره :عبدالله الزعت
هو مسرحي وحقوقي وباحث في المسرح، له تجربته الواسعة في مجال المسرح، فهو مؤلف كتاب«خطوة نحو المسرح». كرمته جامعة الدول العربية ضمن الفنانين المكرمين من العالم العربي.
«الجسر الثقافي» كان له هذا الحوار مع معتوق عبدالله الشريف؛ للكشف عن واقع المسرح السعودي الحالي، وصعود ظاهرة «المتاجرة بالمسرح»، لاسيما مسرح الطفل، وعدم وجود دورات مسرحية تصقل المسرحيين وتعرفهم بدورهم الثقافي، والتنويري، والتنموي في المجتمع ..
نقطة التحول
□ كيف نمت موهبة الكتابة المسرحية؟
- بعد أن تعودت على قراءة القصص التي كنت اشتريها، أو أحصل عليها من المعلمين، تعلقت بالكتب المسرحية في أول الأمر، وأتذكر أنني في الصف الثالث ابتدائي كلفت بإعداد برنامج النشاط الختامي للمدرسة، ولتأثري بما أقرأ أو ما كنت أشاهده من مسلسلات آنذاك، تلقيت لوما شديدا لأنني خرجت عن المألوف في فقرات الحفل ..لكن هذه الملاحظة كانت بالنسبة لي ايجابية، ومن هنا كانت بداية البحث عن العالم غير المألوف فاستقليت بآرائي وأفكاري وأصبحت اكتب وأتحول إلى التمثيل، ولكن لضعف الإمكانيات المسرحية في المدارس لم أجد فرصة لصعود خشبة المسرح .. لكن نقطة التحول التي كانت في حياتي هي مرحلة الثانوية (ثانوية هوازن بالطائف)، حيث التقيت هناك بالأديب والمؤرخ مناحي ضاوي القثامي الذي كان وقتها عضوا في النادي الأدبي بالطائف ومشرفا على لجنة الفنون الشعبية في فرع جمعية الثقافة والفنون، الذي اصطحبني معه للجنة المسرح «ورشة العمل المسرحي بالطائف»، وعرفني على أعضاء اللجنة، وأتذكر أن أعضاء اللجنة كانوا في تلك الفترة يعدون للعمل المسرحي» يارايح الوادي»، لكن حالة الانغلاق التي كانت تسيطر على أعضاء لجنة

المسرح لم تدع فرصة الالتحاق بالمسرح تنطلق من الطائف، وإزاء هذا الموقف تركت مسرح الطائف وتركت المسرح حتى تخرجت من الثانوية، وقدمت إلى جدة للدراسة في جامعة الملك عبدالعزيز، ومن ثم التحقت بمسرح الجامعة ومسرح فرع جمعية الثقافة والفنون ومن هنا كانت الانطلاقة الحقيقية.

□ ماهو تقييمك لواقع المسرح السعودي الحالي؟

بحكم أنني عشت فترة من عمري في المسرح، لاسيما أيام الدراسة الجامعية وحتى مرحلة الإقصاء الثانية في فرع الثقافة والفنون بجدة بسبب دخول الجامعيين، إلا أنني استطعت في هذه الفترة أن أكون قريبا من المسرح والفنانين وكتب المسرح وثقافة المسرح ومجالات التدريب المسرحي، حتى استطعت أن أكون معرفة حقيقة بالمسرح، وألفت كتابي الأول في عالم المسرح السعودي» خطوة نحو المسرح» الذي طبع على نفقة جمعية الثقافة والفنون، إلا أنني أشعر بان المسرح في تراجع، رغم الانفتاح الاجتماعي والثقافي الذي يعيشه المجتمع، وهذا التراجع من وجهة نظري يعود إلى عدة عوامل منها انبهار المسرحيين بالأعمال التلفزيونية واتجاههم لها وابتعادهم عن المسرح، وظهور قنوات تلفزيونية استطاعت أن تستحوذ على المشاهدين، وصعود ظاهرة « المتاجرة بالمسرح» لاسيما مسرح الطفل والتي قضت على المسرح بالأعمال الهابطة التي كانت تقدم في المنتزهات والمراكز التجارية، فأدرك الناس أن هذه الأعمال أخرجت المسرح من كونه أداة ووسيلة للتثقيف إلى وسيلة للتهريج القبيح والتسطيح .

الآن نستطيع أن نقول إنه خلال العامين الماضيين رغم التشتت الذي يعيشه المسرحيون وإجهاض جمعية المسرحيين السعوديين بحكم التقارب السني، وفرض الرأي دون السماح للرأي الآخر، أقول الآن بدأ المسرح يعود لكن ضمن شللية صعد فيها الغريب وهمش فيها المسرحي الحقيقي، وهذه حالة من الحالات التي يمر بها المسرح السعودي لن تطول كثيرا.

حقوق الإنسان

□ كعضو في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأيضا ككاتب مسرحي، كيف توفق بين العملين خصوصا وأن ثمة نصوصا مسرحية كوميدية يمكن أن تسخر من جوانب في الحياة بما في ذلك بعض الناس؟

- قلت سابقا، إني أحب أن اخرج إلى العالم غير المألوف، ولا أؤمن بالتوقف عندما أجد الحاجز موصدا كنت أبحث دوما عن البديل، لذلك اتجهت عندما يئست من عالم المسرح والتهميش، إلى عالم الصحافة الفنية والثقافية، وبعد أن بدأت تأخذ ثقافة حقوق الإنسان واقعها في المجتمع اتجهت إليها للعمل في الجوانب الفنية، التي تخدم قضايا الناس وتبرزها مسرحيا، ولكن لان المسرح مازال متعثرا وقفت مراقبا لما يقدم ومنتقدا لما يقدم، من مبدأ معرفتي الاكاديمية بالمجالين المسرح وحقوق الإنسان.

ترف ثقافي

□ كل المحاولات المسرحية تظل ضئيلة، مالم يتم إقامة مسرح جماهيري كما في البلدان المجاورة لنا، هذا جانب ومن جانب آخر إلى متى تظل المرأة غائبة عن المسرح؟

- الحاجة إلى مسرح وطني أو فرقة مسرحية وطنية، أمر مطلوب وليس ترفا ثقافيا، فالأعمال التلفزيونية والمدن الإعلامية التي سيتم إنشاؤها في المملكة، تحتاج إلى كوادر فنية متخصصة وهذه الكوادر لن تتوفر دون أن تكون هناك جهة تعدها في غياب المسرح الوطني الذي أتمنى أن يكون مستقلا عن فروع جمعية الثقافة والفنون، كما أن المشاركات الفنية الخارجية باسم المملكة لن تخلو من المجاملة والعلاقات الشخصية، في ظل غياب المسرح الوطني، كما أن واقع المسرح لن يتطور ،إن لم يكن له تنظيم يحميه ويحمي العاملين فيه، ولكن قبل هذا وذاك نحتاج فعلا إلى الإجابة على السؤال : هل نريد مسرحا أم لا؟.

أما فيما يتعلق بالمرأة والمسرح، فالربط هنا غير منطقي، فالتاريخ يشهد أن تطور المسارح في المجتمعات القديمة كان بعيدا عن المرأة، وقد استخدمت المرأة في بعض عصور تطوره كأداة للسخرية والحط من قيمتها، وللتوضيح أكثر نقول ان دخول المرأة المسرح لا زال يحتاج إلى وقت وهذا الوقت مرهون بتغير نظرة الكثير من أفراد المجتمع للمرأة.

تعليقاً على تصريحات رئيس الهيئة .. حقوق الإنسان وقانونيون لـ عكاظ:

ليس من حق أي جهة حكومية منع توكيل محامين لمنسوبيها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642833.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف) علي بن غرسان (مكة المكرمة)

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإعادة نشر تعميم منع مطاردة الهيئة لأي مخالف أيا كان.

وأكد لـ«عكاظ» رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن الضرر والنتائج الصادرة من المطاردة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ضررها العام أكثر مما يعتقده بعض منسوبي الهيئة بفائدتها، أيا كانت المخالفة الصادرة من المخالف، مع اتباع الاجراءات النظامية حيال المخالفين في حال تأكد ذلك، مضيفا «ولعل آخر تلك الأضرار هي وفاة شاب في ذكرى اليوم الوطني بسبب ذلك».

وحول موقف رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ بعدم تدخله في قضية مطاردة بعض رجال الهيئة للسيارة التي كان يستقلها الشابان ناصر وسعود القوس، وإنه لن يعين محاميا للدفاع عنهم مهما كانت الظروف والملابسات، وإذا علم عن تعيين محام لهم من داخل الهيئة فسوف يحاسبه حسابا عسيرا.. قال رئيس جمعية حقوق الانسان: توكيل محام حق خاص لأي متهم، وقد كفله له النظام، وليس من حق أي أحد أو أي جهاز حكومي التدخل في هذا الحق الخاص أيا كان، ومن حق المتهمين تعيين المحامين الذين يرغبون أيا كانت قضيتهم، حتى يحكم القضاء في ذلك، مشيرا إلى أن حديث رئيس الهيئة بعدم تعيين محامين من داخل جهازه والوقوف بحزم حول ذلك يبين من وجهة نظرنا حياد الهيئة في هذا الموضوع، حيث إن تعيين محامين من نفس الجهاز قد لا يبين الحقيقة كاملة والتي تحرص عليها الهيئة كباقي الجهات، وهناك لجنة مشكلة في هذه الحادثة ستكشف كل التفاصيل.

من جانبه أكد المحامي والمستشار القانوني والمحكم المعتمد الدكتور إبراهيم زمزمي أن تصريحات الرئيس العام مخالفة لما جرت عليه الحماية القانونية، ولا يوجد مبرر نظامي على عدم تعيين محام لأعضاء الهيئة.

وقال الزمزمي «إن جهاز الهيئة مرفق عام وله دور فعال والحكم على مجريات القضية لا يأتي إلا بالاطلاع على أوراقها وملف القضاء الواقف يتجسد دوره في الدفاع بالإنصاف سواء مع منسوبي الهيئة أو ضدهم، وما جاء في تصريح رئيس الهيئة يوحي بمخالفة مبادئ العدالة الخاصة بضمانات حقوق المتهم التي نص عليها صراحة في المادة 64 والمادة 70 من نظام الإجراءات الجزائية والمادة 47 من نظام المرافعات ونظام المحاماة بما فيه من تفاصيل لحقوق أي متهم، ولا أجد أي مبرر نظامي على عدم تعيين محام لهم».

حقوق الإنسان تطالب "الهيئة" بمنع مطاردة المخالفين

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=137036

جدة - سلطان السلمي
طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإصدار تعميم لمنسوبيها بمنع مطاردة المخالفين تحت أي ظرف من الظروف.
وبحسب الدكتور القحطاني، فإن مطاردة رجال الهيئة للمخالفين أثبتت ضررها العام بحياة المواطنين أكثر مما يعتقده بعض منسوبي الهيئة بفائدتها، لافتاً إلى أنه يمكن اتباع الإجراءات النظامية حيال المخالفين دون مطاردتهم.

"حقوق الإنسان" تطالب "الهيئة" بإصدار تعميم بمنع رجالها من مطاردة المخالفين

المصدر: جريدة اخبار24 الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/149997

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، الرئاسة العامة لهيئة الأمر عن بالمعروف والنهي عن المنكر بإصدار تعميم لمنسوبيها بمنع مطاردة المخالفين تحت أي ظرف من الظروف.
وبحسب الدكتور القحطاني، فإن مطاردة رجال الهيئة للمخالفين أثبتت ضررها العام بحياة المواطنين أكثر مما يعتقده بعض منسوبي الهيئة بفائدتها، لافتاً إلى أنه يمكن اتباع الإجراءات النظامية حيال المخالفين دون مطاردتهم وفقاً لـ "عكاظ".
ورداً على موقف رئيس الهيئة الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، من عدم تعيين محام للمتورطين في حادثة المطاردة أكد الدكتور القحطاني، أن توكيل محام حق خاص لأي متهم، وقد كفله له النظام، وليس من حق أي أحد أو أي جهاز حكومي التدخل في هذا الحق الخاص أيا كان، لافتاً إلى أن موقف الهيئة من وجهة نظرنا حيادي.

حقوق الإنسان تطالب الهيئة بإصدار تعميم بمنع رجالها من مطاردة المخالفين

المصدر: جريدة صدى الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.daralakhbar.com/articles/3572777-صحيفة%20صدى=src? حقوق الإنسان" تطالب "الهيئة" بإصدار تعميم"

فيصل الزايدي (صدى) :
طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، الرئاسة العامة لهيئة الأمر عن بالمعروف والنهي عن المنكر بإصدار تعميم لمنسوبيها بمنع مطاردة المخالفين تحت أي ظرف من الظروف.
وبحسب الدكتور القحطاني، فإن مطاردة رجال الهيئة للمخالفين أثبتت ضررها العام بحياة المواطنين أكثر مما يعتقده بعض منسوبي الهيئة بفائدتها، لافتاً إلى أنه يمكن اتباع الإجراءات النظامية حيال المخالفين دون مطاردتهم.
ورداً على موقف رئيس الهيئة الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، من عدم تعيين محام للمتورطين في حادثة المطاردة أكد الدكتور القحطاني، أن توكيل محام حق خاص لأي متهم، وقد كفله له النظام، وليس من حق أي أحد أو أي جهاز حكومي التدخل في هذا الحق الخاص أيا كان، لافتاً إلى أن موقف الهيئة من وجهة نظرنا حيادي.

حقوق الإنسان ترصد خدمـــات الحــج ميدانيــاً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643479.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)
أكد المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة سليمان الزايدي استمرار المكتب في العمل واستقبال الحالات والملاحظات وتلقي الشكاوى خلال موسم حج هذا العام.
وأبان أنه تم تكليف فريق اختصاصي للعمل ميدانيا خلال موسم الحج لمتابعة أداء الجهات العاملة في الحج والرصد المباشر لأبرز الظواهر السلبية، وأوضح الزايدي أنه جارٍ العمل على وضع الخطوات النهائية لما ستتضمنه الخطة لتنفيذها ميدانيا طوال موسم الحج.
وأكد أنه جرى تشكيل فريق عمل ميداني لمتابعة ومراقبة أعمال الحج في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، حيث تم وضع خطة عمل ميدانية للعمل، مشيرا إلى أن الخطة تتضمن زيارة المؤسسات القائمة على خدمة الحجاج سواء الحكومية أو الأهلية، إذ إن الفريق سيتواصل في حينه مع الجهات القائمة على خدمة الحجاج لمعالجـــــة ما يبرز من سلبيات، وبين أن فريق العمل سوف يقـــوم بتقديم تقرير شامل في ختـــام موسم الحج، حيث يوضح من ما تم رصده من سلبيات من أجل تلافيها خلال المواسم المقبلة، وحتى تتمكن الجهات الحكومية من الاطلاع عليها.

صندوق بافقيه ونصيف الخيري يدعم جمعية كافل لرعاية الأيتام

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131001/ln43.htm

جدة - الجزيرة:
نفذ صندوق بافقيه ونصيف لخدمة المجتمع بالتعاون مع مؤسسة كافل لرعاية الأيتام في منطقة مكة المكرمة عددًا من البرامج الخيريَّة للأطفال الأيتام خلال هذا العام وذلك في إطار الاتفاقية التي تَمَّ توقيعها بين الجانبين الذي مثَّل فيه صندوق بافقيه ونصيف المدير التنفيذي لصندوق بافقيه ونصيف الدكتور وائل بافقيه ومن جانب مؤسسة كافل لرعاية الأيتام الأستاذ يحيى الثبيتي. من جانبه قدَّم المدير التنفيذي لمؤسسة كافل لرعاية الأيتام شكره وتقديره للقائمين على صندوق بافقيه ونصيف لخدمة المجتمع وعلى رأسهم الدكتور وائل بافقيه والأستاذ عبد الله نصيف، مؤكِّدًا أن هذا الدعم تتجاوز عائداته المعنوية بمراحل قيمته الماديِّة؛ لأن الأطفال الأيتام والقائمين على المؤسسة يسعدون كثيرًا بوقفة أفراد المجتمع والشركات إلى جانبهم لما يستشعرونه من تضامن وتعاضد معهم حثَّنا عليه في المقام الأول ديننا الحنيف، وهو ما تمثَّل بوقفة صندوق بافقيه ونصيف إلى جانب المؤسسة لإدخال الفرح والبهجة في نفوس الأطفال في أيام فضيلة ومباركة من شهر رمضان وعيد الفطر. وأضاف قائلاً: (كان اجتماعنا مثمرًا للغاية مع الدكتور بافقيه لعرض أهداف ونشاطات المؤسسة، الذي بدوره رحب على الفور بالتعاون وتقديم العون والدعم من الصندوق لنا، الذي ترجم على أرض الواقع في هذه الرِّعاية الكريمة، كما تلقينا وعدًا بأن دور صندوق بافقيه ونصيف لن يقف عند هذا الحدِّ وسيكون هناك تعاونٌ مستمرٌ مستقبلاً بإذن الله).
والجدير بالذكر أن شركة بافقيه ونصيف القابضة قد قامت في عام 2011م بالإعلان عن تأسيس صندوق بافقيه ونصيف الخيري بقيمة 10.000.000 ريال سعودي وقد قامت بتوقيع عقود مع عدد من الجمعيات الخيريَّة منها الجمعية الوطنيَّة لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وجمعية البر بجدة وجمعية الأطفال المعاقين والمؤسسة الخيريَّة لرعاية الأيتام بمنطقة مكة المكرمة والجمعية الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

حقوق الإنسان": التنسيق مع الهيئة لمنع المطاردات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/481891/«حقوق-الإنسان»-التنسيق-مع-«الهيئة»-لمنع-المطاردات.html

ماجد عسيري - الدمام
أوضح مصدر رفيع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية تنسق مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتعميم على جميع منسوبيها بمنع المطاردة نهائيًّا لأي سبب كان.

ونفى المصدر أن تكون الجمعية قد تجاهلت قضية الشابين اللذين طاردتهما سيارة تابعة للهيئة، وتسبب ذلك في سقوط سيارتهما من أحد الجسور في منطقة الرياض ووفاة أحدهما وإصابة الآخر، وقال: «الجمعية تتابع هذا الموضوع منذ بدايته، ولاحظت أن الجهات الحكومية قامت بدورها في هذا الشأن، كما ينبغي البحث عن الحقائق قبل اتخاذ موقف محدد، أي أن الجمعية لا تريد أن تقف مع طرف ضد الآخر»، وأضاف إن الجمعية تتابع قضيتهم بما يضمن حصول الأسرة المكلومة على حقوقها كاملة.

وبين المصدر أن الجمعية تتابع القضية لبيان الحقيقة لا غيرها، كما شدد على أن يكون هناك منع نهائي لمطاردات رجال الهيئة للمواطنين، وأن يكون هناك تعميم يبلغ به الجميع لمنع تلك المطاردات لأي ظرف من الظروف، وأوضح أن هذه المطاردات أثبتت أنها تحدث أضرارًا أكثر من تلك التي تحدث بسببها الملاحقة.

مصدر لـ «الحياة»: نقل عضوي «الهيئة» للتوقيف الانفرادي

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557848

الرياض - أحمد غلاب

أكد مصدر موثوق لـ«الحياة» أن الجهات المختصة وضعت اثنين من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتهمين في حادثة مقتل الشابين خلال مطاردة اليوم الوطني، في التوقيف الانفرادي بأحد المراكز الأمنية في حي الغدير (شمال الرياض)، كما لا تزال تواصل تحقيقاتها مع أربعة أعضاء آخرين موقوفين على ذمة القضية ذاتها.

وأشار المصدر إلى أن أعضاء «الهيئة» الستة المتورطين في المطاردة، جميعهم تحت إدارة العمليات والمساندة في هيئة منطقة الرياض.

من جهته، قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» إن جمعيته في صدد متابعة القضية قانونياً، بعد الانتهاء من مرحلة جمع المعلومات من أعمال اللجنة المشكلة من إمارة منطقة الرياض.

شكوى مواطنة تستبعد سائقاً نقل عمالا في حوض وانيت

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003644071.htm

معتوق الشريف (جدة)

استبعدت أمانة محافظة جدة سائق عمال نظافة نقل عمالا في سيارة «وانيت» مكشوفة على كورنيش جدة، وذلك تجاوبا مع ما رفعه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لأمين المحافظة إثر تلقي الفرع شكوى تقدمت بها سيدة سعودية شاهدت السائق يقل عمال نظافة في صندوق السيارة أثناء تواجدها على الكورنيش. وأوضح أمين محافظة جدة الدكتور هاني بن محمد أبو راس في خطاب رد على خطاب فرع الجمعية أنه تم استبعاد السائق من المشروع والتعميم على

جميع شركات النظافة بمنع نقل العمالة بواسطة السيارات الصغيرة واتخاذ إجراءات السلامة العامة بما يضمن الحفاظ على أروح جميع العمال..
من جهته، أوضح لـ «عكاظ» مشرف فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية حريصة على حقوق العمال وقال: «تلقينا شكوى المواطنة التي رصدت تحميل عمال النظافة في سيارات مكشوفة بعيدا عن إجراءات السلامة وتم على الفور الرفع للأمانة التي أفادتنا بأن السائق تم إبعاده والأمانة اتخذت الإجراءات المناسبة وعممت على جميع الشركات باتخاذ وسائل السلامة الصحيحة التي تضمن للعمالة حقوقهم» . وأضاف: يقدر فرع الجمعية تعاون المواطنين والمواطنات في الإبلاغ عن ما يشاهدونه من مخالفات تهدد حقوق الإنسان ، كما تقدر لأمانة جدة تجاوبها والإجراءات التي اتخذتها.. مشيرا إلى أن فرع الجمعية سيتابع مدى التزام الشركات بتعليمات الأمانة المبلغة للفرع.

هيئة الضبط الوقائي.. من الضحية ومن الجاني ؟!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/03/article872449.html

حصة بنت محمد آل الشيخ

عندما يفسد التأويل يصبح ما هو باطل حقاً، وفساد التأويل لدينا يبدأ بالعنوان ويستمر في التفاصيل لينشأ بذلك جيل مضطرب التربية والفهم، يدرك الأمور بضدها، فيرى ما قامت به دوريات الهيئة من مطاردة الشابين وصدمهما ثلاث مرات قبل أن تحدّهما بالسقوط من أعلى جسر في طريق الملك فهد وهروبها بكل همجية لا يستحق أن يسمى منكرا لن أبدأ بالديباجة القدسية التي تسبق أي حديث عن هذا الجهاز فتداهن كتوطئة للنقد، بل سأعترف بأنني أرى أخطاء هذا الجهاز أكبر الأخطاء لأنه يمس الإنسان؛ كرامته وحريته بل ويهدد حياته بالتصفية، خاصة أنه اتخذ شعاراً عظيماً له عمق ديني مجّد النص المقدس محتواه العظيم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لكن للمفهوم شأن وللتعبير عنه شأن، وللمتشددين في تفسير جوهره الإنساني شأن يفارق بل ويعادي مدلوله فضلاً عن إدراكه على سبيل المعنى وفي سياقات التطبيق، إذاً لدينا خلل مفهومي عميق يجعلني أهجر التغرير الذي يداهن الحقيقة وأخوض غمارها المدمية التي لايمكن إلا أن ينكر أهلها مقتل شابين يافعين في مقتبل عمريهما مهما كانت الأسباب المداهنة أو المتوقفة أو المبررة للجريمة.
التلاعب بالمفهوم ليس فقط حظ هذه الشعيرة العظيمة التي تهدف أول ما تهدف لتحقيق العدل الإنساني، بل كل ما يصطف لجانبها من معنى الفضيلة وشأن الحريات ومصطلح الجريمة ومفهوم الخطأ وكل المتعلقات المترسخة لمعان مفارقة أصلت كذباً في عتمة الجهل ومسيرة التجهيل وجرائم التدليس.
المفارقة المفهومية بين الدال والمدلول أدت إلى خلل يمتد من قراءة الوقائع إلى التأصيل لمفهوم الهيئة" هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ولكن وإن تجاوزنا المفهوم الصامد لمعرفة المعروف ومعرفة المنكر إلى الرضوخ للأمر الواقع كمؤسسة لها مع المفهوم بعد آخر قد لايلتقي مع النص إلا من باب التسمية لاغير، إلا أننا بلا شك كمجتمع - رضخ لواقعه - نقيم المقارنات فنفقه المعروف والمنكر كما صيغ له واقعاً لا كما أريد له نصاً، فتتضاءل مطالبنا إلى شيء من التقدير لإنسانيتنا وقليل من التحكم في أنفسنا وحرياتنا، وبعض من احترام كرامتنا بل والحفاظ على دمائنا، لقد أصبحنا بمقارنة المراحل نطمح بشيء من رحمة نغذي بها فقر نفوسنا للكرامة والحرية، لذا عندما ترأس الهيئة د. عبداللطيف آل الشيخ وذكر أنه يعمل على "ترسيخ مبدأ رفعته منذ أن توليت هذا المرفق الحساس جداً:مقتضاه الأمر بالمعروف بالمعروف، والنهي عن المنكر بلا منكر" استبشر الناس بشيء من الخير، بشيء من التغيير، وبواقع جديد؛ واقع يتبرأ من قتل "الحريصي" الذي ذهبت روحه بدم بارد، بجريمة بشعة وحكم أبشع يقول:"الآلة غير قاتلة والموضع ليس بمقتل"، وكأن القتل لايعد أكثر توحشاً عندما يكون ركلاً ورفسا وضرباً عنيفا حقيراً يستهين بالكرامة، ويعجن عزتها بالدم والمخ،

ويفرج عن مجرم توحش لدرجة القتل بلا آلة بل ركلاً ورفساً.. فنسمع عن الرأس عندما لايعتبر موضع قتل، جهالات وسياقات تمحو الكرامة وتنهب الإنسان حياته.
الحريصي قتل أمام أسرته وفي بيته دون أي ذنب إلا التخرص والظن والتجسس والكذب، حتى الطب الجنائي أثبت خلوه من المخدرات والمسكرات التى قذفوه بها بعدما قتلوه، مع ذلك بُرئت الهيئة..
ظننا كذلك أنه "الرئيس" سيعيد الكرامة لمجتمع قذفه ذات يوم أحد أبرز رموز هذا الجهاز عندما قال "لولا الهيئة لتعبنا من لمّ اللقطاء من الشوارع"، وظننا وكل الظن إثم هنا أننا سنفهم معنى الفضيلة ومعنى الخصوصية بشكل يرتقي بكرامة الإنسان ويقيم حقه فيها.
سأستشهد بحديث الرئيس عبداللطيف آل الشيخ الذي ذكره في ندوة بجريدة الرياض قبل تقريباً ثلاثة أشهر تحدث في أمور عديدة لعل أهمها سلسلة التعديلات القيادية لتعزيز العمل الميداني وضبط أدائه، ووعد بتدريب العاملين وتنمية مهاراتهم، مشيراً إلى اشتراط حصول المتقدم على درجة "البكالوريوس"، مروراً بالدورة التأهيلية المكثفة للموظف قبل نزوله الميدان.
والحقيقة أن السؤال يتعدى طلب المصداقية إلى البحث عن مردود هذا التعديل على المجتمع، هل رأينا تحسناً؟!
وعن تطبيق النظام: قال "الرئاسة فعّلت الإدارة القانونية وجعلتها المرجع في تنظيم أعمالها وإجراءاتها، وأوجدت فيها إدارة (لحقوق الإنسان) ترعى هذا الجانب وتوفر ضماناته في مراكز الهيئة وأعمالها، وتنظم العمل والعلاقة مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان، ومع المواطن".
وفي 2013/2/5 في جدة ضُرب شاب ضرباً مبرحاً وأهين لأنه رفض الركوب في جمس الهيئة، ورغم شهادة أحد المشرفين على رجال الأمن بالمركز على إهانة المواطن وضربه ضرباً مبرحاً إلا أن المتهمين قدما للمحكمة مستنداً يفيد بإجازة النظام استخدام القوة بعد أخذ الإذن من رجل الضبط الجنائي وهو رئيس المركز؟!
فأين حقوق الإنسان وأين تفعيل الإدارة القانونية؟!
هذا مثال فقط.. ولكن كل يوم يطالعنا هذا الجهاز بتعد يرهبنا، ويجلدنا، ويخلف مأساة إنسانية تهدر حق الإنسان في العيش بحرية واستقرار وأمان؛ من قاطع طريق يعترضه، أو مجاهد تشرب فقه الوحشية يتلظى غيظا للانقضاض على قدسية كرامتنا الإلهية فيهدرها على قائمة شكوكه وملاحقاته المارثونية، ويبدأ حوار الشك: وش تقرب لك؟، وأثبت ذلك؟ فعندما أهينت الحرية سطا العابثون..
وإنك لتدهش عندما ذكر الرئيس في الندوة أيضاً "وقريباً سنوقع عقداً مع إحدى المؤسسات القانونية التي ستستعين بكبار علماء الشريعة والقانون من أجل إعداد لائحة تنظيمية يعمل بموجبها الموظف في الميدان أو أي عضو آخر في الهيئة؛ ابتداء من الرئيس العام للهيئة وحتى آخر موظف في الرئاسة"
ما يعني أن أعضاء الميدان" وهم المتسببون في كل الجرائم يعملون طوال الوقت بدون لائحة تنظيمية، فكيف بتفعيل إدارة قانونية واللائحة غير موجودة أصلاً؟!
وفي مؤتمر"الأمر بالمعروف والمستجدات المعاصرة" ذكر الرئيس أن الرئاسة تسعى لضبط عملها الميداني بالأنظمة واللوائح بعيداً عن التجسس وتتبع العورات، كما ستحاسب المقصرين وتقوّم اعوجاجهم"
والمؤتمر كان قبل الندوة ما يعني الازدواجية وتضارب المعلومات، ويؤكد أن اللائحة إما أنها غير موجودة أو لايتم تطبيقها وإن وجدت والعملية كلها اجتهاد محتسب متشدد يحدد المنكر والمعروف برؤيته الخاصة!
وعندما أشار إلى متابعة إجراءات الضبط، والحرص على مراعاة الحقوق والتثبت، "أكد أن أكثر من (90%) من عمل الهيئة يدخل في نطاق الضبط الوقائي الذي ينتهي بالنصيحة والكلمة الطيبة والتعهد عند الحاجة، و(10%) أغلبها من الجرائم الكبيرة وتحال إلى الجهات المعنية"
وهنا نطق بحقيقة العمل "ضبط وقائي"، دليل صريح بأن العمل كله يعتمد على التخرص، فالضبط الوقائي هو مشروع لمجرم مفترض، مشروع بوصلته الأصلية الظن السيئ والشك والتجسس والتحسس وتتبع العورات والدخول في النوايا الممنوع شرعاً وعقلاً وقانوناً في كل النظم والشرائع التي تحترم الإنسان وتقدس حريته الخاصة.
فالقرآن نهى عن التجسس والحديث أيضاً "إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم"، وحديث آخر"إنك إن اتبعت عورات
المسلمين أفسدتهم".
ليسمح لي الرئيس باقتراح بسيط يغير اسم الرئاسة إلى الضبط الوقائي فهو اسم على مسمى ويعبر بدقة عن عملها الحقيقي.
لقد طرح الزميل الكريم "يوسف الكويليت" سؤالاً تنبئياً نعيشه اليوم :"كيف ستتعاطى الهيئة مع المجتمع الذي أصبح أكثر انفتاحاً، وسرعة، وتفاعلاً مع الحدث، خاصة مع تقنية التواصل الاجتماعي؟" ليسمح لي الزميل بالإجابة بأنه وبكل المقومات التي ذكرت وبتسجيل الجريمة مباشرة لازال من ينكر ذلك المنكر العظيم الذي أزهقت فيه روح ناصر وسعود رحمهما الله يُتَّهم ب"النفاق" كما يقول ناصر العمر "ويُشَكُّ في عقيدته" كما صرح رئيس الهيئة.

أما جزاء مخالفة التعميم الذي يحظر المطاردات فيقول عنه الرئيس"من خالف التعميم فلا شك أنه يجازى في حدود إمكاناتنا وقدراتنا بأشد ما لدي من العقوبات" وعندما تدرك أن أشد ما لدى الرئيس: "لم نفصل أحداً من موظفي الهيئة من عمله، بل تم "تحوير" الكراسي بنقل موظف من حي معين إلى حي آخر، ومن لم نجد علاجاً لمشكلته تم تحويله إلى إداري" تدرك سبب استمرار جريمة المطاردات وإزهاق الأرواح.

والسؤال المبادر كيف تمنع الرئاسة أعضاءها من المطاردة وتزودهم بسيارات ذات دفع رباعي ودعامات مخصصة للمطاردات المأمن راكبها، كما هي سيارات الهيئة التي طاردت الضحيتين رحمهما الله؟!

إن معاناة الشباب من الهيئة هي التي تجعل الشاب يهرب منهم ويتمرد على سلطتهم، بسبب العنف الذي يرونه، وكلما كثرت الجرائم التي يصر البعض على تسميتها أخطاء تتكرر العبارة المقدسة "جزاهم الله خيرا" وعلى مذابح القداسة وفي كنف العصمة،لاتسأل عن منزلة أهل الرضا والمغفرة، فتجهيل المجتمع لمعنى المنكر والمعروف واستباحة الفضيلة الحقيقية "فضيلة الحرية" جعل الأرواح كلأً مباحاً مستباحاً، وحق الحياة رخيصاً تافهاً لدرجة الموت.

وعندما يفسد التأويل يصبح ما هو باطل حقاً، وفساد التأويل لدينا يبدأ بالعنوان ويستمر في التفاصيل لينشأ بذلك جيل مضطرب التربية والفهم، يدرك الأمور بضدها، فيرى ما قامت به دوريات الهيئة من مطاردة الشابين وصدمهما ثلاث مرات قبل أن تحدّهما بالسقوط من أعلى جسر في طريق الملك فهد وهروبها بكل همجية لا يستحق أن يسمى منكراً، وهكذا دُلِّس بالباطل على كثير من حقوقنا، فحرمنا حق الحرية والفرح والتعبير ونحن نظنها منكراً يجب الامتثال لقداسة اجتنابه، قداسة همجية امتدت لتشمل جماعات ألزم من لايتقبلها أن يجد نفسه مسجوناً داخل أسوارها المستبدة، في عبث شرعي وعبث أخلاقي.

وبتأليب فساد التأويل أصبح للقداسة بعدٌ توظيفي يحمي رجل الحسبة وإن كان مجرماً محتواه؛ أن "رجل الحسبة لا يحاسب"، وأظنه لازال مسيطراً، فهل رأيتم رجل هيئة دِين في إحدى حوادث القتل منذ قضية الحريصي مروراً بحادثة مطعون العيون، ومطاردة تبوك التي نتج عنها وفاة شاب وفتاة حرقاً تحت شاحنة، ومطاردة المدينة المنورة التي أزهق فيها أربع أنفس وغيرها كثير حتى حادثة بلجرشي التي قتل فيها الزوج وبترت يد زوجته وأصيب طفلاهما؟!

وفي مجتمع التعتيم على الكرامة الإنسانية وثقافة القداسة الشكلانية تقلب أوضاع الجاني والضحية فتعكسهما، لذلك تنجر حتى وسائل الإعلام لتؤكد خلو المقتول من المسكر بعناوين كهذه: "أحد أقاربه: الفحص يبطل تهمة السكر"، "عائلة الفقيدين: التحاليل أثبتت خلو دمهما من الكحول"، إنها أحد تجليات فكر القداسة يصبح الضحية في موقف الدفاع كأنه جانٍ، ويأتي الجاني في موقع الضحية فتصاغ له المبررات، فهل من مبرر يستحق خطف الحياة ؟!!

اليوم لاتقتصر الشهادة على المعاين للحادثة بل صارت الوسيلة تنشر الشهادة ليصبح الجميع شهوداً، التعدي بالإهانة والضرب والتجسس واقتحام البيوت والممتلكات الخاصة وصدم السيارات، كلها حوادث متكررة وبعضها موثق بالصور، واليوم نحن أمام جريمة موثقة تعتبر شبهة جنائية بتعمد الصدم والقتل، عقوبتها القصاص، إلا إن حدثت مفاجأة، وكل شيء جائز، وبانتظارنا الحكم نأمل أن يحقق نقلة نوعية في مجال الجريمة والحق والإنسان.

ختاماً أقدم التعازي الحارة لوالدة ووالد وأسرة الشابين المقتولين ناصر وسعود غزاي القوس راجية أن يجبر الله مصابهم ويطيب قلوبهم المكلومة، وأعزي كل من يحترم إنسانيته ويحكّمها فينكر هذه الجريمة النكراء.

ما بعد الختام: قضية الحريصي بقعة سوداء في تاريخنا، السكوت عليها جر مآسي لن تتوقف إلا في حالة واحدة؛ هي حل هذه المؤسسة وإلحاقها بجهاز الشرطة والأمن فقط..

حماية المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643607.htm

عبد الله أبو السمح

توالت كتابات زميلتنا في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد عن «نظام حماية المرأة من الإيذاء وإساءة المعاملة»، وهي في الحقيقة كتابات أكاد أقول إنها رائدة فتنافس عديدا من الأقوال المجحفة بحق المرأة وتظهر بطلان تلك الأقوال أو ضعفها الشديد مما يفقدها الحجية، وهي تنافس ضعف تلك الأقوال بمهارة الباحث المطلع بما في ذلك عديد من الأحاديث النبوية المتداولة مثل «النساء ناقصات عقل ودين».. إلخ، وقد تعددت مقالاتها في هذا الصدد منشورة في جريدة «المدينة» وآخر ما نشر كان يوم أمس الثلاثاء 2013/10/1، هذه المقالات الأبحاث الميسرة بحيث يفهمها القارئ بسهولة ويسر أرجو من الزملاء في جمعية حقوق الإنسان جمعها ونشرها من ضمن منشوراتها طبعا بعد استئذان الكاتبة وتوزيعها لتعين النساء لدفع الأقوال المجحفة بهن، بل وأطالب الجمعية بتبني بعض أو كل ما أوضحته الدكتورة سهيلة وخصوصا عن شهادة المرأة المعروف بأنها نصف شهادة الرجل ودللت على أن ذلك في المبايعات فقط حيث يرتبط الأمر بأية المبايعة.

التطور الإنساني الحضاري غير من النظرة التقليدية التي تضع المرأة في وضع تابع ناقص إلى نظرة احترام ومساواة وتكامل بل وإنفاذ لقوله تعالى «ولهن مثل الذي عليه» ولسن النقصان، وهذا ما أظهرته دكتورة سهيلة حماد.

أين هيئات الفساد والإنسان والرقابة؟

المصدر: جريدة عكاظ اليوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
رابط الخبر

علي مكي

أحيانا أتساءل: أين الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وأين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؟ وأين هيئة الرقابة والتحقيق؟ وأين ديوان المراقبة؟ وأين كل اللجان الموكلة بحماية الإنسان عندما يتعرض بعض الناس للظلم والقهر والعسف في تعليمه وصحته وشؤونه الاجتماعية والاقتصادية؟ إنني لا أسأل عن المواقع الجغرافية لهذه المؤسسات التي من المفترض أنها تحمي العدل من بطش الظلم وتنصر الحق على الباطل وتطرد البذرة الفاسدة من الأرض الصالحة حتى لا يهلك الحرث كله!

أعرف مقارها تماما مثلما تعرفونها أنتم ولكني أسأل عن واقعية وجودها في حياة المواطن؟ عن حقيقتها الميدانية في حياة الناس لا الورقية في إعلانات الصحف والكلامية في رسائل الجوال! هل خرجوا من مكاتبهم الوثيرة والباردة جدا بفعل التكييف (المركزي) الصامت حد الرغبة في النوم العميق، هل خرجوا إلى الشارع إلى واقع الناس المر، ورأوا كيف يطحن بعضهم الإهمال واللامبالاة والظلم والعسف فيما هم (يجعجون) بالهرج والتنظير والبروبقندا دون (طحين) حقيقي يفيد الناس ويمنحهم الطمأنينة والأمان؟

لماذا ينتظرون في مكاتبهم لتلقي الشكاوي والبلاغات، ولا يفعلون شيئا تجاهها سوى مخاطبة الطرف الآخر للاستفسار منه عن خلل هو متهم بإحداثه؟ لماذا لا يذهبون هم إلى الناس ويعمدون لتنظيم زيارات لكل المؤسسات والجهات الخدمية ليقفوا على الخلل إن وجد كما هو دون رتوش وعلى القبح بقضه وقضيضه بلا تزييف (الميك آب)! لماذا لا يدربون أفرادهم وموظفيهم على (النبش) و(البحث) و(التقصي) و(الشمشمة) بحاسة (التنظيف)، أيْ (سوبر كلين)، واتخاذ أشعة الشمس مثلا أعلى كونها أقوى مطهر! ثم ينشرونهم في كل القطاعات والالتقاء بالمواطنين أهل المظالم والمقموعين بجبروت أصحاب النفوذ والجاه والمال؟ بل لماذا لا يتعاونون مع (الصحافيين) مثلا فهؤلاء قادرون على النفاذ إلى الحصون المنيعة والكواليس الخفية!!

هذه الهتافات صوت نشاز مسيء لديننا ومجتمعنا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130929/Con20130929642591.htm

عبدالإله ساعاتي

جاءت الشريعة الاسلامية السمحة بنور الهدى الذي أشرق على العالمين ليقضي على العادات الجاهلية والظلمات الكفرية.. ويشيع السلام والرقي الانساني ومقتضيات العدل والمساواة بين المؤمنين.

ولعل من أبرز السلوكيات الجاهلية التي طهرت شريعتنا الاسلامية المجتمع الاسلامي منها تلك السلوكيات العنصرية المقيتة الذامة لأنساب الناس والنابعة من الاستطالة على البشر.

وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات الناهية عن هذه الانحرافات العنصرية.. أذكر منها قوله تعالى : «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ... ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان».

وفي السنة النبوية العديد من الأحاديث في النهي عن الأفعال والأقوال العنصرية البغيضة.. منها قول الرسول الكريم سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه للصحابي الجليل أبي ذر : «إنك امرؤ فيك جاهلية».. وذلك عندما عير رجلا بأمه الأعجمية.. هكذا قال الرسول لصحابي جليل الأمر الذي يدل على أهمية الأمر.

وقوله صلوات الله وسلامه عليه : «إن ربكم واحد وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى».

وقوله عليه أفضل الصلوات والتسليم : «دعوها فإنها خبيثة».. وفي رواية «دعوها فإنها منتنة».

ولقد قامت هذه الدولة المباركة على أسس راسخة من العدل والمساواة بين المواطنين بمختلف أطيافهم دون تفريق بينهم لأي سبب كان.. مستمدة ذلك من تعاليم الشريعة الاسلامية الغراء.

هذا ما أكده مؤسس هذه البلاد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، طيب الله ثراه،.. وهذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين حينما أعلن رفضه القاطع لأي تصنيفات للمجتمع السعودي.. حيث قال، يحفظه الله، ما نصه : «أكرر القول إنه لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض بجهل أو بسوء نية بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان، وأطالب المواطنين كافة أن يترفعوا عن هذه الممارسات».

وقال سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد خلال تشريفه دعوة الشيخ عبدالرحمن فقيه في منزله بمكة المكرمة يوم الخميس 6 رجب 1434هـ ما نصه : «ليس هناك تفرقة أو عنصرية أو تمييز بين مواطني هذه البلاد المباركة فالكل في ميزان الدولة متساوون».

بل إن هذا ما نص عليه النظام الأساسي للحكم الصادر في 1412/8/12هـ.

وعلى المستوى الدولي فان الدول والمنظمات والمواثيق الدولية تحارب بقوانين رادعة وعقوبات شديدة أي تصرفات وسلوكيات تحمل في تضاعيفها بوادر عنصرية.
وبالأمس القريب شهدت مباراة كرة قدم محلية تعالي «هتافات عنصرية».. هتافات دخيلة على مجتمعنا سمعها من كان في الملعب كما سمعها من كان متابعا للمباراة أمام الشاشة الفضية.
ولقد أحسن رئيس الجمعية السعودية لحقوق الانسان عندما عبر عن امتعاضه الشديد من ظهور الهتافات المسيئة في ملاعبنا الرياضية.. وناشد الجهات الحقوقية والقضائية والتنفيذية بتطبيق العقوبات الصارمة.
والنظام الأساسي لاتحاد كرة القدم الدولي في مادته الثالثة نص على نبذ العنصرية والكراهية ضد أي بلد أو مجموعة أو عرق أو جنس، ويعاقب مرتكبوها بالطرد أو تعليق المشاركات سواء كانوا لاعبين أو جماهير رياضية.
ذلك أن الهتافات العنصرية تخلق البغضاء وتنشر الفرقة بين أبناء البلد الواحد.. وهي ناتجة عن شعور باستعلاء ممقوت وتتنافى مع شريعتنا وأخلاقياتنا وقيمنا النبيلة.. ومع مبادئ الروح والأخلاق الرياضية.. وهي تسيء الى سمعتنا وسمعة مجتمعنا.
والمطلوب من ادارة النادي، وهي ادارة واعية وحكيمة، ان تنظم حملة توعوية من خلال النادي وموقعه الاليكتروني وغيرها من وسائل التواصل لتنوير بعض من جماهير النادي بموقف الدين والقيم والقيادة والأخلاق والأنظمة الدولية من العنصرية وتبيان خبثها ومقتها ودورها في نشر الفرقة والكراهية والضغائن.
وهي مسألة وطنية تمس وحدتنا الوطنية وهي من الثوابت التي لا نقبل المساس بها بأي شكل من الأشكال.
ومن هذا المنطلق نطالب بما طالب به رئيس جمعية حقوق الانسان الجهات الحقوقية والقضائية والتنفيذية بإنزال عقوبات صارمة ورادعة لإيقاف ومنع تكرار مثل هذه الفتنة المذمومة.

أي حقوق يا جمعية الحقوق؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642910.htm

حمود أبو طالب

مهما كانت مبررات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فإنه غير مقبول أبدا أن تغيب عن المشهد في قضايا حقوقية بامتياز يجب أن تكون أول الحاضرين فيها، بغض النظر عما يمكنها تحقيقه من نتائج. على الأقل يجب أن نسمع صوتها وتشعرنا أنها موجودة، إلا إذا كانت هناك معايير لا نعرفها تحدد ما يهمها وما لا يهمها..
قبل فترة قريبة حدثت قضايا مؤلمة ومتتالية في مرافق الرعاية الاجتماعية ودور الأيتام تهز ضمير كل من لديه ذرة من إنسانية. وفاة طفل نتيجة تعذيب الأسرة التي تبنته، امتهان وسوء معاملة في أكثر من دار رعاية، تعامل مؤلم في تلك الغرف الموحشة التي تقبع فيها أضعف مخلوقات الله وأشدها انكسارا، تحرك الإعلام والرأي العام وتحدث المجتمع، توقعنا أن تكون جمعية حقوق الإنسان هي صاحبة المبادرة لتبني الدفاع عن ضحايا تلك الأحداث المؤسفة وتحديد المسؤولين عنها وتقديم مشروع لمنع تلك الانتهاكات اللاإنسانية، لكنها - أي الجمعية - اختارت الانزواء والصمت، وفي أحسن الأحوال الإشارة من بعيد وكأنها تتعامل مع أمور هامشية لا تستحق الاهتمام..
ومؤخرا، وقعت الواقعة التي لا يزال الإعلام والمجتمع يتحدث عنها، إنها الحادثة التي راح ضحيتها شابان في مقتبل العمر نتيجة مطاردة دورية هيئة الأمر بالمعروف لسيارتهما حتى وقعت من أعلى أحد الكباري، ورغم مأساوية الحادثة والتجاوزات التي كانت سببا فيها، ورغم مرور عدة أيام على وقوعها، إلا أننا لم نسمع صوتا لجمعية حقوق الإنسان، وهو صمت مارسته في حوادث سابقة مشابهة لهذه الحادثة، فهل تستطيع الجمعية أن تفسر لنا هذا الغياب وأسبابه، وهل لها أن توضح لنا ما هي قضايا حقوق الإنسان حسب مفاهيمها إذا لم تكن مثل هذه القضايا من أهمها؟.

إذا كانت الجمعية تمثل المجتمع فأي مجتمع تدافع عن حقوقه إن لم تكن مثل هذه القضايا ضمن مهامها الأساسية، وإذا كانت حكومية فلماذا لا تشترك مع بقية الجهات المسؤولة عن بحث وتقصي أسباب هذه الكوارث والعمل على منع تكرارها.
ببساطة ما هي حقوق الإنسان إذا كانت حياته تذهب هدرا والجمعية التي تدعي حمايتها لا يهزها هذا الموت نتيجة إهمال أو تجاوزات لا حدود لها؟
أتمنى ألا تكون الجمعية انتقائية في قضايا حقوق الإنسان، وأتمنى ألا تكون منحازة لقضايا دون أخرى، أتمنى ألا أصدق هذا الشك، لكن الجمعية تجبرنا على وضع عدد كبير من علامات الاستفهام أمامها.

وينك يا عضو حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642895.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

ظاهرة غريبة وملفتة للنظر انتشرت مؤخرا، لا تحتاج لأكثر من شخص يرى أو شخص (مزكوم) برائحة التقصير ويريد منديلا لمسح أنفه.
في عز الظهر وفي درجة حرارة تفوق الـ 48 درجة مئوية وعلى طرق (سريعة) وليست طرقا مزدحمة تجلس امرأة على الرصيف الساخن بجانب عدد قليل من علب المحارم الورقية (المناديل) تضع عباءة الستر السوداء (الأسود يمتص الحرارة) ودون أية مظلة أو حماية من الشمس، ويتكرر المشهد على نفس الطريق (السريع) بعد كيلومتر واحد وهكذا ليبلغ عدد النسوة الجالسات في هذه الوضعية غير الإنسانية أربع أو خمس على كل طريق سريع داخل مدينة الرياض.
أنا تابعت الوضع في أوقات مختلفة وصورته وراقبته وأجزم أن أحدا لن يقف عند إحداهن لشراء منديل إلا لو نزف أنفه دما من هول المنظر.
من سيوقف سيارته وهو يسير بالسرعة التي حددها ساهر في طريق سريع داخل المدينة 80كلم/ساعة لكي يشتري منديلا؟
إذن الأمر لا علاقة له بالبيع فلو باعت هذه المرأة علبة المنديل بسعر برميل نفط لما اعتبرت رابحة في ظل ما ستعانيه من ضربة الشمس والجفاف واستهلاك الماء.
الواضح من العدد والتنظيم ودقة التوزيع أن هؤلاء النسوة مجبرات من طرف ثالث (عصابة تسول) تجبرهن على هذه الطريقة الشاقة جدا والخطيرة لاستعطاف رواد الطريق والتوقف مهما بلغت السرعة لتقديم صدقة.
أنا لا ألوم مكافحة التسول فالأسلوب محكم فلا مدخل على من يبيع، لكنني ألوم جمعية حقوق الإنسان التي لم يتوقف أحد أعضائها وعيونها لشراء منديل يمسح أنفه ويدرس حالتهن وأسباب تواجدهن بهذا الشكل، فحتى لو لم يكن مواطنات فهن بشر أجبرن على هذا الأسلوب بكل تأكيد ولا بد من دراسة وضعهن وإنقاذهن.
أما هيئة حقوق الإنسان فكما ذكرت سابقا هي مجرد (مظهر) فخم تحت مكيف.

هيئة حقوق الإنسان

زوج يحبس زوجته حتى لا تحضر جلسة خلعه في المحكمة

المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956415

أبها – الحسن آل سيد

تعرَّضت سيدة للحبس داخل منزلها في محافظة خميس مشيط على يد زوجها، كي لا تتمكَّن من حضور جلسة خلعه في المحكمة، في مؤشر واضح على أن مسلسل العنف والاضطهاد ضد الزوجات لا يزال مستمراً.

وقالت السيدة التي تحتفظ (الشرق) باسمها، في اتصال هاتفي: إنها تعاني الأمرين من زوجها الذي طلقها مرتين، ولم يعترف بذلك أمام القاضي مما دعاها إلى رفع قضية (خلع). مضيفة أنها أم لأربعة أطفال تركهم والدهم ولم يعد يصرف عليهم أو يرعاهم، وحرمها من عملها بل تعدَّى عليها بالضرب والشتم، مشيرة إلى أن علامات الضرب لا تزال آثارها على جسدها على الرغم من مرور الوقت.

وتقول السيدة إنها رفعت قضية الخلع ضد زوجها بعد يأسها من الحياة معه، حيث حضرت الجلسة الأولى في المحكمة ولم يحضر الزوج وفي المرة الثانية التي كانت يوم الخميس الماضي قام الزوج بتلحيم باب المنزل وحبسها داخل المنزل حتى لا تتمكَّن من حضور الجلسة، مؤكدة أنها استنجدت بالجهات الأمنية إلا أنها لم تتلق رداً، حيث صنفوا الموضوع على أنه خلاف عائلي، ولا يمكن التدخل حسب قولها.

وتضيف: حاولت التواصل مع هيئة حقوق الإنسان في مدينة أبها إلا أنهم لم يردوا على جميع اتصالاتي، فلم أجد من يقف معي ووالدي رجل طاعن في السن، ولا أحد يريد استقبالي وفي رقبتي أربعة أطفال. وناشدت السيدة أمير منطقة عسير والجهات المختصة التدخل لحمايتها من تسلط زوجها ومساعدتها في إكمال تقاضيها في المحكمة وتمكينها من حضور جلسات القضاء. وتروي السيدة بعض ما تعرَّضت له من عذاب حيث تقول: في إحدى المرات حبسني زوجي داخل المنزل مع أطفالي وقام بتلحيم الباب وقام بفصل التيار الكهربائي عن الشقة وقفل المياه لمدة ثلاثة أيام حتى أنني استغثت بالجيران حتى سمعوا صراخي وتم إبلاغ الشرطة التي حضرت إلى الموقع وقامت بفتح الباب وفتح عداد الكهرباء ثم ذهبوا وقالوا هذا خلاف عائلي، وتساءلت السيدة لمن ألجأ بعد الله؟. من يأخذ حقي من هذا الزوج الذي لم أعد أحلُّ له، بينما هو ينكر ذلك أمام القضاء؟ من ينقذ أطفالي من هذا الحجيم؟.

من جهته أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي في تصريح خاص بـ «الشرق» أن التقاضي مكفول للجميع وليس من حق الزوج حجب هذا الحق عن زوجته، والدولة كفلت للجميع حق التقاضي وليس من حق أحد منع هذا الحق تحت أي ظرف. موضحاً أن الهيئة في حال ورود شكوى السيدة ستقوم بمتابعتها وفحصها وستقوم بتمكينها من حضور جلسات التقاضي بالتعاون مع الجهات المختصة. مشيراً إلى أنه ما على السيدة سوى التواصل مع القسم النسائي في الهيئة سواء بالاتصال أو بالحضور وسيتم على الفور التعامل مع القضية بشكل رسمي.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان لـ (الشرق) أن الجهات الأمنية تستقبل البلاغ ويتم تمريره للجهات المعنية، واذا كان هناك تهديد مباشر فيتم التدخل المباشر ضد أي عنف سواء كان عنفاً أسرياً أو عنفاً ضد المرأة، ونحن في تواصل مستمر مع الشؤون الاجتماعية ووحدة الحماية الأسرية وهيئة حقوق الإنسان وهناك لجان مشتركة لمعالجة لمثل هذه الحالات.

وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة يستضيف ندوة الإعاقة لدى النساء

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 21 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130927/fe2.htm

نيويورك - واس:
استضاف معالي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المُعلمي في نيويورك الليلة الماضية ندوة بعنوان «التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء ذوات الإعاقة» وذلك على هامش اجتماعات الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسلطت الندوة الضوء على وسائل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك إنشاء حوار قائم على الاحترام فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما له علاقة بالنساء المعاقات. وشارك في الندوة مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في الأمم المتحدة دانيلا باس ومدير شعبة التنسيق في الأمم المتحدة الدكتور معز دريد ومن المملكة العربية السعودية شارك في الندوة عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد السيف وعضو مجلس الشورى سابقا الدكتور مازن خياط والمنسقة للغة الصم والإشارة في برنامج مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة هند الشويعر. حضر الندوة عدد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية المشاركين في اجتماعات الجمعية وجمع من مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمهتمين في هذا الشأن.

أمين عسير يفتتح ندوة الأخطاء التي تواجه إدارة نزع الملكيات

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 ذو القعدة 1434هـ - 27 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/27/article870955.html

أبها- مريم الجابر
افتتح أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم محمد الخليل ورشة "الأخطاء التي تواجه إدارة نزع الملكيات وطرق معالجتها" والتي نظمتها الإدارة العامة للشؤون القانونية بأمانة منطقة عسير.
وأوضح مدير الإدارة القانونية حسن بن عبدالمتعالي أن الورشة ناقشت في جلستها الأولى مناقشة تعريف المقصود بنزع الملكية وكذلك الجهات المخول لها بنزع ملكية العقار للمنفعة العامة وتم استعراض شروط نزع ملكية العقار للمنفعة العامة وكذلك حالات استحقاقات التعويض عن نزع ملكية العقار من عدمها وتم التطرق إلى تاريخ البدء في تقدير التعويض ومدة الانتهاء منه وعن التبليغ بالتعويض وموعد صرف التعويضات واللجان المختصة وشروطها.
وناقشت الجلسة الثانية حصر كافة الأخطاء الفعلية من واقع القضايا الواردة لإدارة الشؤون القانونية بالأمانة للتوصل إلى نتيجة رقمية ونسبة عددية لكافة الأخطاء والتجاوزات الإجرائية للوصول إلى تشخيص الواقع بشكل محدد والذي يمنح إدارة نزع الملكية رؤية تكاملية عن كيفية تفادي هذه الأخطاء.
هذا وقد شهدت الورشة حضور المحامي الدكتور هادي اليامي رئيس هيئة حقوق الإنسان في عسير بالإضافة لرئيس نزع الملكيات في وكالة شئون البلديات يحيى عروي.

تحرير رضيع اختطفه والده من كشك الولادة قبل40 يوماً

المصدر: جريدة عكاظ اليوم الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okazalyoum.com/news/local/a/تحرير-رضيع-اختطفه-والده-من-كشك-الولادة/

عكاظ اليوم ــ جدة
نجحت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في إعادة طفل رضيع إلى حضن أمه بعد أن اختطفه والده من حضانة مستشفى المساعدية في مدينة جدة، وأبلغ"عكاظ اليوم" الدكتور هادي اليامي أن والد الطفل ونتيجة لخلافات أسرية عمد إلى أخذ ابنه من الحضانة والاتجاه به إلى نحو غير معلوم وجرى متابعة القضية بعد أن تلقينا شكوى الوالدة وتم إعادة الطفل الرضيع إلى حضن أمه.
"عكاظ اليوم" تواصلت مع والدة الطفل وروت تفاصيل القضية التي تقول إنها تزوجت شاباً في الثالثة والثلاثين من العمر ونشبت الخلافات بينهما بعد ثلاثة أشهر من الزواج، بعد أن حملت منه، حيث تقدمت إلى القضاء لطلب الخلع من الشاب، وعندما حانت ساعة الولادة توجهت إلى المستشفى لتضع مولودها حيث حضر والده إلى قسم الحضانة وأبلغ الممرضات أنه والد المولود ليحمله إلى وجهة غير معلومة".
وأضافت "عرفت أن الذي أخذ رضيعي هو زوجي الذي كنت أريد الانفصال عنه، حيث لجأت لهيئة حقوق الإنسان التي أبرقت للجهات المختصة وجرى البحث عن الزوج، وبعد القبض عليه رفض تسليم الطفل، فتم إيداعه التوقيف لمدة ثمانية أيام وفي اليوم التاسع أرشد إلى مكانه وتم إحضار الطفل الرضيع واستلمته بعد 40 يوماً وأنالم أكن أعرف عن ابني مكاناً ولا حضناً ولا أماً ترعاه".

الصحة تحمل الشركة المسؤولية

حقوق الإنسان تتقصى حول إسكان عاملات وسط الحلقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930643087.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
أخلت الشؤون الصحية في محافظة الطائف مسؤوليتها عن سكن العاملات في مستشفى الملك فيصل وبقائهن في الغرف الواقعة وسط حلقة الخضار في الطائف.
وأشار المتحدث الرسمي لصحة الطائف سراج الحميدان إلى ان العاملات يتبعن لشركة هي المسؤولة عن توفير السكن المناسب لهن وأن المسؤولية لا تقع على الشؤون الصحية بل على الشركة.
من جهتها، توعدت هيئة حقوق الانسان بالتقصي لحقيقة سكن العاملات في موقع بحلقة الخضار، مؤكدة ان العاملات يجب ان يتمتعن بحقوقهن الانسانية وذلك من خلال ضمان المكان المناسب والسكن النظيف وعدم اسكانهن في مواقع تقلل من

كرامتهن وانسانيتهن. وطالب مصدر بالهيئة الشركة المسؤولة عن العاملات نقلهن الى موقع آخر بدلا من اسكانهن بجوار المحلات والعمالة ومرتادي الحلقة.

حقوق الإنسان: حزمة من التشريعات لرعاية حقوق المعاقين في كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/481403/حقوق-الإنسان»-حزمة-من-التشريعات-لرعاية-حقوق-المعاقين.html

سلوى حمدي - الرياض

شاركت هيئة حقوق الإنسان ممثلة في عضو مجلسها الدكتور أحمد بن صالح السيف في أعمال الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك وتستمر حتى الثامن من شهر أكتوبر المقبل، بمشاركة 193 دولة من قارات العالم الست. ويناقش المجتمعون عبر عدد من الفعاليات والمؤتمرات طيلة هذه الفترة كل القضايا الدولية والإنسانية والاقتصادية.. عقدت الجمعية اجتماعًا رفيع المستوى عن الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار "سبل المضي قدمًا وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده"، يركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليًا.

وقد شمل وفد المملكة في الاجتماع رفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، برئاسة الدكتور أحمد بن صالح السيف، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وعضوية كل من: الدكتور مازن فؤاد خياط عضو مجلس الشورى سابقًا، بالإضافة إلى هند عبدالعزيز الشويعر منسقة لغة الصم والإشارة في مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، بحضور ومشاركة الدكتور يسف بن طراد السعدون، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والثقافية.

وكان للمملكة كلمة في هذا المؤتمر ألقاها عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد بن صالح السيف.. أوضح فيها أن المملكة تتخذ من الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا للحكم، والتي بدورها تدعو إلى تكريم بني آدم والعدل بينهم والمساواة وعدم التمييز، وذلك برعاية حقوقهم الأساسية، ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة.. لذلك جعلت المملكة كفالة حقوقهم أساسًا دستوريًا. وقال إنه إعمالًا لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، حيث أصدرت نظامًا لرعاية شؤونهم، وحزمة من التشريعات التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وتيسير الوصول.. بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة.. وفي ذات السياق، فقد أصدرت المملكة أنظمة أخرى كنظام الحماية من الإيذاء، إلى جانب نظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأضاف، إن المملكة سبّاقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.. إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلًا عن إسهامها في دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإعاقة. وأكد سعي المملكة في خططها القادمة لتعزيز قضايا الإعاقة من خلال وضع الإحصائيات الشاملة للمجالات المتعلقة بالإعاقة.. بث المزيد من الوعي الحقوقي بشأن الإعاقة.. بناء القدرات التنفيذية.. إنشاء الآليات التنفيذية، مع إيجاد جهة تنسيق حكومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى هامش الدورة نظمت المملكة ندوة حول التحديات والإنجازات، التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء ذوات الإعاقة، حيث استضاف المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المُعلمي في نيويورك هذه الندوة.

وقدم الدكتور أحمد السيف ورقة عمل حول الإطار القانوني لحقوق النساء ذوات الإعاقة وبعض أوجه الرعاية الخاصة بهن في المملكة العربية السعودية بين فيها أن للمرأة ذات الإعاقة نفس الأهلية القانونية والقابلية للحقوق كما لغيرها من الرجال ومن النساء الأخريات دون تمييز، كما أن لها حقوقًا وعليها واجبات خاصة تفرضها طبيعتها، وبين أن المملكة تدرك ما تواجهه النساء ذوات الإعاقة من تمييز مضاعف كونهن نساء من جانب، وذوات إعاقة من جانب آخر، والذي يتطلب معه مضاعفة الجهد لمواجهة ما هن عرضة له من التمييز والتهميش والعنف.. لذا تعمل الدولة محاولة مراعاة ذلك في الخطط التنموية وفي التشريعات.

وأضاف، إنه إعمالًا لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، لا تفرق فيه بين الرجل والمرأة في الاعتبار والامتيازات، حيث أصدرت نظامًا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وحزمة من التشريعات، كاللوائح التي تنظم تنفيذ النظام وعملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية.. بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

هيئة حقوق الإنسان في مواجهة قضايا العنف الأسريّ

المصدر: سيدتي نت الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.sayidaty.net/node/86126/أسرة-ومجتمع/أخبار-أسرة-ومجتمع/هيئة-حقوق-الإنسان-في-مواجهة-قضايا-العنف-الأسريّ

الرياض - عتاب نور
كشف الدكتور هادي اليامي المشرف على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير لـ"سيِّدتي نت"، أنَّ الهيئة بصدد الترتيب لإقامة ملتقى لمواجهة قضايا العنف الأسريّ، وذلك مع بداية العام الهجريّ الجديد بالتنسيق والمشاركة مع الجهات المختصَّة ممثَّلةً في: الشرطة، وهيئة التحقيق والادِّعاء العام، ووزارة الشؤون الاجتماعيَّة، والشؤون الصحيَّة.
وأشار اليامي إلى أنَّ الملتقى يهدف لمعالجة قضايا العنف، وإيجاد آليَّة سريعة للتصدِّي له، وآليَّات لتنفيذ نظام الحماية من الإيذاء الذي أقرَّه مجلس الوزراء السعوديّ، والذي يهدف إلى توفير الحماية من الإيذاء على اختلاف أنواعه، إضافةً إلى تقديم المساعدة والعلاج، وتوفير الإيواء والرعاية الاجتماعيَّة والنفسيَّة والصحيَّة، ومعاقبة المتسبب بالإيذاء، والحث على سرعة إصدار اللائحة التنفيذيَّة للنِّظام، مع إيجاد تنسيق مباشر بين الجهات المختصَّة في الحالات الطَّارئة التي تتطلَّب سرعة التدخُّل والنجدة، وتحديد المهام بشكل مباشر بين الجهات ذات العلاقة، والذي من شأنَّه الحدّ من أيّ مضاعفات أو عنف قد يقع على الضحيَّة.
الجدير بالذكر أن إحصاءات الإدارة العامة للحماية الاجتماعية أشارت الى أن عدد الحالات التي تعرضت للعنف، وفق جنس المعتدي بلغت 1116 حالة، منها 1027 ذكوراً، 75 إناثاً، و13 ذكوراً وإناثاً. وبلغ عدد حالات العنف، وفق جنس الضحية، 1115 حالة، منها 104 ذكور، و979 إناثاً، و32 ذكوراً وإناثاً».

ضمن مشاركة "حقوق الإنسان" في الجمعية العامة للأمم المتحدة

المملكة تؤكد سعيها للارتقاء بما يقدم للمعوقين من خدمات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/01/article871914.html

الرياض - واس
شاركت هيئة حقوق الإنسان ممثلة في عضو مجلسها الدكتور أحمد بن صالح السيف في أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وتستمر حتى الثامن من شهر أكتوبر المقبل

بمشاركة 193 دولة من قارات العالم الست حيث يناقش المجتمعون عبر عدد من الفعاليات والمؤتمرات طيلة هذه الفترة القضايا الدولية والإنسانية والاقتصادية كافة.
وعقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى عن الأشخاص ذوي الإعاقة تحت عنوان " سبل المضي قدماً وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده "، يركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً.
وضم وفد المملكة في الاجتماع رفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية برئاسة عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد بن صالح السيف، وعضوية كل من: عضو مجلس الشورى سابقاً الدكتور مازن فؤاد خياط، بالإضافة إلى منسقة لغة الصم والإشارة في مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة هند عبدالعزيز الشويعر، وبحضور ومشاركة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والثقافية الدكتور يوسف بن طراد السعدون.
وألقى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد بن صالح السيف كلمة المملكة حلال المؤتمر، أوضح فيها أن المملكة تتخذ من الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للحكم، التي بدورها تدعو إلى تكريم بني آدم والعدل بينهم والمساواة وعدم التمييز، وذلك برعاية حقوقهم الأساسية ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، لذلك جعلت المملكة كفالة حقوقهم أساساً دستورياً.
وقال إنه إعمالاً لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، حيث أصدرت نظاماً لرعاية شؤونهم، وحزمة من التشريعات التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وتيسير الوصول، بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة.
كما أصدرت المملكة أنظمة أخرى كنظام الحماية من الإيذاء، إلى جانب نظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.
وأكد الدكتور السيف أن المملكة سبّاقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن إسهامها في دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإعاقة.
وأكد سعي المملكة في خططها القادمة لتعزيز قضايا الإعاقة من خلال وضع الإحصاءات الشاملة للمجالات المتعلقة بالإعاقة وبث المزيد من الوعي الحقوقي بشأن الإعاقة وبناء القدرات التنفيذية وإنشاء الآليات التنفيذية، مع إيجاد جهة تنسيق حكومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
ونظمت المملكة على هامش الدورة ندوة حول التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء ذوات الإعاقة حيث استضاف المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المُعلمي في نيويورك هذه الندوة التي سلطت الندوة الضوء على وسائل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك إنشاء حوار قائم على الاحترام فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما له علاقة بالنساء المعوقات.
وشارك في الندوة مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في الأمم المتحدة دانيلا باس ومدير شعبة التنسيق في الأمم المتحدة الدكتور معز دريد ومن المملكة العربية السعودية شارك في الندوة عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد السيف وعضو مجلس الشورى سابقا الدكتور مازن خياط والمنسقة للغة الصم والإشارة في برنامج مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة هند الشويعر.
حضر الندوة عدد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية المشاركين في اجتماعات الجمعية وجمع من مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمهتمين في هذا الخصوص. و قدم الدكتور أحمد السيف ورقة عمل حول الإطار القانوني لحقوق النساء ذوات الإعاقة وبعض أوجه الرعاية الخاصة بهن في المملكة العربية السعودية بين فيها أن للمرأة ذات الإعاقة نفس الأهلية القانونية والقابلية للحقوق كما لغيرها من الرجال ومن النساء الأخريات دون تمييز، كما أن لها حقوقاً وعليها واجبات خاصة تفرضها طبيعتها. وبين أن المملكة تدرك ما تواجهه النساء ذوات الإعاقة من تمييز مضاعف كونهن نساء من جانب، وذوات إعاقة من جانب آخر، والذي يتطلب معه مضاعفة الجهد لمواجهة ما هن عرضة له من التمييز والتهميش والعنف، لذا تعمل الدولة محاولة مراعاة ذلك في الخطط التنموية وفي التشريعات. وأكد سعي المملكة في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق وإعمالاً لرعاية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث لا تفرق فيه بين الرجل والمرأة في الاعتبار والامتيازات، حيث أصدرت نظاماً لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وحزمة من التشريعات كاللوائح التي تنظم تنفيذ النظام وعملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الوقوف على أوضاع 28 مسنة بدار أبها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162578&CategoryID=5

أبها: محمد مانع
وقف وفد نسائي من هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير أمس، على أوضاع 28 سيدة من المسنات بدار العجزة في أبها، وذلك تزامناً مع حلول اليوم العالمي للمسنين المصادف الأول من أكتوبر.
وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، أنه جرى خلال الزيارة الوقوف على أوضاع المسنات، وتقديم عرض تعريفي للقائمات على الدار لتعريفه بواجباتهن تجاه المسنات، وبما يسهم في تعزيز ذواتهن، وإضفاء الابتسامة على وجوههن، فضلاً عن التأكد من الخدمات المقدمة لهن، كرعاية صحية ونفسية وضمان تمتعهن بكامل حقوقهن، التي نص عليها الاتفاق المعمول به داخل الدار.

هيئة حقوق الإنسان في تعليم نجران!!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642898.htm

فاطمة آل تيسان

ولا أقصد هنا المعنى الحرفي للتواجد، وإنما مصادفة حضور عضوتين من هيئة حقوق الإنسان بفرع عسير لاحتفالية الإدارات النسائية بتعليم نجران بذكرى اليوم الوطني، ومصادفة لقائي المقتضب مع المسؤولة عن قسم الشكاوى فيها، والتي حاولت وإياها حشد الوقت للحصول منها على معلومات كانت مدار تساؤلات عن دور الهيئة في الحماية، وعن موعد افتتاح فرعها في منطقة نجران والذي تأخر كثيرا رغم الحاجة الماسة لوجوده، فكانت المعلومات إيضاحية وأمر افتتاح الفرع قريبا جدا.
ورغم أن الأجواء كانت احتفالية مبهجة بالوطن وغابت عنها نمطية الاحتفالات المعتادة والمتوجسة دائما من حدوث ما يخالف الجائز في مفهومها، لذا يبدأ الحفل وينتهي بهمهمة الصغيرات، وأجسادهن الغضة تجتهد الورع والخشية، رغم تلك البهجة إلا أن تواجد عضوات الهيئة كان إيجابيا، وإذكاء الحماسة لدى بعض الحاضرات للسؤال عن الهيئة وكيفية الوصول إليها في حال تعرضت المرأة أو طفلها للتعنيف، كما عززت بدورها مساعدة مدير التعليم للشؤون التعليمية تلك الحماسة بتأكيدها على الحاضرات بأهمية التعرف على دور الهيئة والتواصل معها في حال تطلب الأمر، وكانت جملتها ملفتة عندما طلبت منهن تسجيل أرقام التواصل بالهيئة، وقالت «سجلوها فإن لم تحتاجوها فسيحتاجها غيركم».
ويبدو اهتمام المسؤول أو اعترافه بدور هذه الهيئات واستعداده للتعاون معها مشجعا في أنه يقر ويراعي حقوق من هم تحت إمرته، وقد يكون هذا الأمر ما أغفلت مناقشته رغم أهميته، وهو دور هيئة حقوق الإنسان في حماية الموظف والموظفة داخل إداراتهم، خصوصا والكثيرون يتعرضون لأصناف مختلفة من الظلم، ربما لا يكون لفظيا، ولكن هناك من الأساليب الكثير التي توقع الموظف تحت طائلة الظلم ويحتاج المساعدة.

وهذا ما نأمل من الهيئة العمل على تحقيقه، وهو الدخول إلى عمق مؤسسات العمل حكومية وسواها والاطلاع على أحوال الموظفين، وفي حال إن لجأ أحدهم إليها تكفل له الحماية حتى يحصل على حقه، لا أن تضعه في مواجهة خاسرة مع إدارته التي تملك السلطة لتمييع شكواه، بل ومعاقبته على إثارة الموضوع خارجيا، وهذا حصل مع موظفين وموظفات كثر، لذلك يفضل البعض البقاء تحت طائلة ظلم مخفي، بدل أن يكشفه، فيصير الظلم وأقسى عليه.

مواقع التواصل الاجتماعي .. بؤر للمُرجفين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/481280/مواقع-التواصل-الاجتماعي-بؤر-للمُرجفين.html

د. محمد عثمان الثبيتي

مواقع التواصل الاجتماعي .. بؤر للمُرجفينيُفترض أن يكون أي تطور في آليّات مواقع التواصل الاجتماعي نعمة ينعكس أثرها على المُتعاطين لها ؛ لأنها أحدثت تغيُّراً ملموساً إما - تفكيراً أو ممارسة - في الكيفية التي من خلالها يستطيع أن يُعبِّر عن رؤيته للأحداث التي يعيش في مُحيطها ، ويزعم أنه يقرأها بطريقة سليمة مُبتعداً في حكمه الذاتي عن احتمالية الصواب والخطأ الواردة بشكل اعتيادي في أي فعل إنساني ، الأمر الذي سيؤدي إلى التوصل لنتائج مغلوطة لأنها لم تقم على مُعطيات دقيقة ، والقاعدة المُتفق عليها علمياً تقول : « النتائج من مُقدماتها » ولكن شيئاً من هذا لم نلاحظه في هذه المواقع ؛ مما يعني أننا أمام مشكلة يتواتر عنها مُشكلة أخرى مع مرور الزمن ، خاصة إذا ما تم السكوت عليها ، وعدم كشف زيفها وتعريتها أمام الناس ليكونوا شهداء الله في أرضه على عدم مصداقية النتيجة ومُقدماتها .

التوطئة أعلاه هي مُخْرَج لمشاهدات يومية لما يُطرح في مواقع التواصل الاجتماعي في كل مساراتها ؛ فلستُ ممن يحُجِّم الآراء ، أو يُصادر وجهات النظر ، أو يُمارس عملية الإقصاء ، ولكن التجني الواضح في الطرح ، والتشهير المُتعمد في التعاطي ، والتشويش غير الأخلاقي المُتنامي في الواقع ؛ مُسببات دفعتني لإثارة هذا الموضوع على أعمدة الصحافة من باب المعالجة المنطقية لهذا الوضع المتأزم ، والمناقشة الموضوعية لتداعياته السلبية ؛ لنؤسس – سويِّاً – لنمط من التفكير يبتعد عن المزايدات بقدر اقترابه من الحقيقة التي يجب أن تكون أُساً لجميع تعاملاتنا وأُطروحاتنا في كل المواقع – افتراضية أم واقعية - .

لا يحتاج المُتابع لهذه المواقع للكثير من الوعي ليكتشف كُنهها ، فقد أصبحت – للأسف الشديد – بؤراً لإثارة الفتن ، وتأليب الناس إما على بعضها البعض ، أو على حكوماتها ممتطين صهوة الحرية المُزيف مدلولها في ذهنيتهم ، غير آبهين بما سينتج عن تصرفاتهم غير المسئولة ولو بعد حين ؛ بل يتلذذ بعضهم بتداعيات ما يبثه من سُم زعاف وكأنه أتى بما لم يأتِ به الأوائل ، ولم يعرف أنه بفعلته الشنيعة هذه قد تسبب في إحداث شرخ سينزف جرحه حتى الموت ، عندها لا ينفع الندم ولا النَوح ؛ لأن كل شيء وصل منتهاه ولا يُفيد الصوت بعد الفوت .

لا أدري هل يحق لي القول بأن وقت مراقبة هذه المواقع قد حان ؟ أم أن هذه المُطالبة تُدخلني ضمن جوقة أعداء حرية الرأي ؟ وهل يُمكنني القول بأن محاسبة مُستخدمي هذه المواقع استخداماً سيئاً قد آن أوانه ؟ أم أن كتيبة المُطالبين بقبول الرأي والرأي الآخر سيقفون لي بالمرصاد ؟ وهل أستطيع القول بأن ما يتم طرحه في هذه المواقع يعمل على تقويض الأمن القومي للوطن ، وبناءً عليه أرفع سقف مطالباتي بحجبها ؟ أم أن هيئة حقوق الإنسان وجمعياته ستُصنفني عدواً لدوداً للإنسان على اعتبار أنني أُلجم لسانه عن البوح بأبسط حقوقه ؟ .

أسئلة تتقافز في مُخيلتي مُرهقتها – قبولاً ورفضاً – ولكن الذي أنا متأكد منه وأُطالب به مهما كانت تداعياته هو أنه يجب أن يكون ثمة عقاب وصارم أيضاً لكل من يستخدم التقنية ووسائلها بشكل إما أن يُسئ من خلالها لأشخاص لا علاقة لهم بما يُطرَح عنهم ، أو يُهدد أمن الدولة ويُزعزع كيانها ويعمل على الانتقاص من رموزها ؛ فالمصالح العُليا محفوظة في كلياتها شرعاً ، والتعدي عليها جناية يُحتِّم على القائمين بها الأخذ على يد من فعلها ، أو ساهم في شيوعها إما عن قصد أو غير قصد ؛ فإذا كان قاصداً فعقابه واجب ، وإن كان غير ذلك فتوعيته حلّت ؛ لنضمن لمُجتمعنا أمناً لا يرتهن لتغريدة مسيئة هنا أو رسالة خبيثة في منشور هناك ، أو لرسالة مُغلَّفة يتناقلها الناس وكأنها وحي يوحى !! .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

آل الشيخ: لن نتدخل في تحقيق ضحيتَيْ مطاردة اليوم الوطني.. ولن نوكِّل محامين للأعضاء المتهَمِين

المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956419

الرياض- يوسف الكهفي

تعهَّد رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، بأن تأخذ العدالة مجراها في قضية مطاردة اليوم الوطني، مؤكداً عدم تدخل الهيئة في مجرى التحقيقات، ولن يسمح بأن يقوم أحد من جهاز الهيئة بتوكيل محامٍ عن المتهمين.

ووجَّه خلال الزيارة التي قام بها مساء أمس لأسرة القوس في منزلهم أمس، بإزالة «الصدامات» من جميع سيارات الهيئة، وتوعَّد من يخالف ذلك بأشد أنواع العقوبة.

وقال آل الشيخ: «عندما علمت بوقوع الحادث اتصلت مباشرة بأمير منطقة الرياض، الأمير خالد بن بندر وطلبت أن يتم تشكيل لجنة احترافية متكاملة، تتولى التحقيق دون أن يكون أي دور لجهاز الهيئة فيها، وتفاعل سموه و نائبه الأمير تركي بن عبدالله مع الفكرة، وقاموا بتشكيل لجنة احترافية تتولى مجريات التحقيق».

وعندما قال له والد الشابين: «نخشى أن تتدخل الوساطة في تغيير مجرى التحقيق، وعدم إحقاق الحق»، أقسم آل الشيخ بأنه «لا يعلم مَنْ هم الأشخاص الذين تم اختيارهم في لجنة التحقيق، ولن يسمح لأي منتسب لجهاز الهيئة بأن يتدخل».

وأضاف «نحن نتألم لما حدث، ونعلم أن مصابكم جلل، وما جرى لكم شيء عظيم، ولكن من عرف الله هانت مصيبته، ولا هي أمور تدفع بالمال ولا بالجاه ولا بالشفاعة، قدَّر الله وما شاء الله فعل، خادم الحرمين الشريفين يوصينا بالحرص والتسامح قدر الإمكان والأمر بالمعروف، والأمير سلمان يوجِّه بالمحافظة على أمن واستقرار الناس، وولاة الأمر حريصون جداً على إحقاق الحق والإنصاف وتحقيق الأمن والأمان للجميع».

وتابع آل الشيخ «أول ما علمت بالحادث اتصلت بأمير منطقة الرياض، وقلت له يا سمو الأمير المصيبة ليست سهلة، وهؤلاء أبناؤنا، والهيئات لا تتدخل في التحقيق، وليس لها علاقة، ولا نُرسل عضواً، وتُشكَّل لجنة احترافية متكاملة تقوم بالتحقيق وتؤتي الحق لمن هو له بالعدل، والحق يعلو ولا يُعلى عليه، وعمدت الهيئات بأنها لا تتدخل لا من بعيد ولا من قريب حتى يظهر الحق، والشرع يُطبق على الجميع، وولاة أمرنا حكموا البلاد بشرع الله وما نحن به من نعمة من فضل الله ثم بفضل تحكيم شرع الله سبحانه وتعالى، ولن يكون لنا تدخل في هذا الأمر حتى ينتهي التحقيق وتتبيَّن الرؤية، وحينها حقكم تأخذونه، وبالنسبة للنظام لن نتنازل عنه، والتحقيق في أياد أمينة وليس لأحد حق الحديث حتى تخرج النتائج والدم ما يروح».

وتعهد آل الشيخ لأسرة الشابين بقوله: «عليك مني والله ثم والله ألاَّ تتدخل الرئاسة في مجرى التحقيق، وإن ظهر الحق لكم فنحن أول من يقف معكم، وبعد اللجنة لكم الشرع، أما بالنسبة لنا فلن نتدخل، وبالنسبة للجنة والله ما أعرف منهم أحداً ولا أدري مَنْ هم، ولكن أعلم أنها لجنة من عدة جهات، و- إن شاء الله – يظهر الحق، والأمير خالد حريص جداً، وإذا علمت أن أحداً من الهيئة قام بتوكيل محامٍ عن المتهمين (والله ما يجلس يوم في جهاز الهيئة)، وأنتم لا تسبقون الحدث، ونحن لا نرضى بهذا، ولا ولاة الأمر، ولا كل عاقل يرضى بهذا، عليكم الصبر وعليهم إظهار الحقائق».

وقال والد الشابين للدكتور عبد اللطيف آل الشيخ « أنت مَنْ أرسلك»؟، فقال له «أرسلني الواجب، ولم يرسلني أحد، وأنا أخ من إخوانكم، يربطنا الدين والوطن والشرع المطهر والرحمة للجميع».

كما قال آل الشيخ للإعلاميين: «الإعلام عون لنا وليس ضدنا، ولا شك أن المصاب جلل، والحادث ليس هناك من يرضى به، وأتمنى من إخواني الإعلاميين أن يتريثوا حتى تخرج نتائج التحقيق، ويحددوا المسؤولية على مَنْ تكون، وإن كانت المسؤولية على الهيئة فكل يتحمَّل جنايته بنفسه، ولا نستبق الحدث، وإذا كانت الهيئة بريئة فلا يحمل الشخص على إخوانه

المسلمين دون سبب، وما تصل إليه اللجنة سيكون هو الفيصل في هذا الأمر، وهي مشكلة من عدة جهات ومن أشخاص ثقة ومحترفين، كما أكد لي أمير الرياض ونائبه».
وتابع «لن نتسامح في هذا الأمر والرئاسة سيكون لها موقف على كلا الحالتين، وما يثار من لغط ومحاولة بعض الناس استغلال الموجة أعتقد هذا فيه إيذاء للميت وإيذاء لذوي المصابين وإثارة للبلبلة والتشويش على اللجنة، وبعد انتهاء التحقيقات سيكون لي لقاء معكم».
وحول تكرار الحوادث من قبل بعض أعضاء الهيئة، قال آل الشيخ: «اسألوني عن الفترة التي تشرفت وحملت فيها المسؤولية أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، حيث بدأت في بعض الإصلاحات التي كنت أتوقع أنها من المنغصات التي تنغص على الناس، وابتداءً بإلغاء جميع أشكال التعاون ومنع المطاردة لأي سبب كان، وقد نشرت بالأمس في صحيفة «الشرق» مشكورة التعميم الذي أصدرته في تلك الفترة، وأتمنى قراءته بتمعن، أما مَنْ خالف التعميم فلا شك أنه سيجازى في حدود قدراتنا وإمكاناتنا، وسأطبق أشد ما لدي، وما أستطيع أن أستعمله من صلاحيات ضد من خالف التعليمات».
وأضاف «منذ أن توليت المسؤولية لم تُرفع أوراق أي موظف جديد إلا بعد الرفع لوزارة الداخلية، ثم يأتينا «برنت» عن الشخص، فإذا كان نظيفاً يتم تعيينه، ومن كان في سجله سابقة حتى لو كانت مضاربة لا يقبل ولا يتم تعيينه».
من جهته، ذكر والد الشابين أن الدكتور المتابع لحالة ابنه المصاب أوضح له أن أجزاء من المخ تعمل وأخرى متوقفة.
وعن حالة والدة الشابين الصحية، وقال إنها مستقرة، ونفى أن يكونوا وكلوا محامين لقضية ابنيه وإنه ينتظر قرار اللجنة، وأضاف «المتهمون اعترفوا بالمطاردة،وأنهم لم يقيموا عزاء رسمياً بعد، حتى يتم دفن جثة المتوفى الذي تمت إحالة جثته إلى الطب الشرعي، بعدما تأكد خلو دمه وشقيقه من الكحول، وحتى الأن لايعلم عن الأسباب والدوافع التي دفعت أعضاء الهيئة لمطاردتهما على الرغم من أن تقرير المرور أثبت أنه لا يوجد شيء ممنوع داخل السيارة».
مشاهدات
استقبلت أسرةُ الشابين وأقاربهما الدكتور عبداللطيف آل الشيخ بكل حفاوة وترحاب
أسرة وأقارب الشابين ودَّعوا رئيس هيئة الأمر بالمعروف بالشكر والعرفان
.. وسيارات الهيئة من غير «دعامات»
علمت «الشرق» أن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ شدَّد، أمس، على منع تركيب الدعامات أو «الصدامات» على سيارات الهيئة دون استثناء، والإزالة الفورية لأي دعامات موجودة حالياً على السيارات في جميع المناطق، وفي حال خروج أي سيارة مزوَّدة بـ «دعامات» يخضع رئيس المركز المباشر والسائق للمساءلة وتطبيق الأنظمة بحقه.
وبحسب المعلومات، فإن الهدف التأكيد على أن المطاردة والملاحقة ليستا من مهام الفرق الميدانية بأي شكل، وعلى جميع الأعضاء الالتزام بالتعميم الصادر من الرئيس
بتاريخ 1433/5/23 هـ، القاضي بعدم الملاحقة وإبلاغ الدوريات ببيانات السيارة المخالفة.

فيصل بن سلمان يدشن أول مركز خدمة شاملة للباحثين عن العمل في المملكة

المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956466

المدينة المنورة – عبدالرحمن حمودة

قام أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بزيارة تفقدية لفرع صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» في المنطقة؛ للاطلاع على سير العمل والتدشين الرسمي لـ «مركز الخدمة الشاملة» الذي يطلق لأول مرة على مستوى المملكة بعد توجيهاته؛ لخدمة أبناء المنطقة الباحثين عن عمل من الجنسين. وكان في استقباله مدير عام الصندوق إبراهيم آل معيقل، وعدد من مسؤولي الصندوق والفرع، ومديرو القطاعات الحكومية المشاركة.

وقال أمير المنطقة: «إن وجود هذا المركز سيرفع بلا شك من مستوى الخدمات المقدمة لأبناء المنطقة من الباحثين عن عمل، وكذلك من المنشآت الموظفة». وأبدى سعادته عن كون المدينة المنورة منصة انطلاق لعدد من المبادرات الوطنية المهمة مثل هذه المبادرة، ودعا مسؤولي جميع الجهات المشاركة في المركز أن تستمر في تطوير هذه التجربة وتحسين أدائها.

من جهته، قال آل معيقل إن إنشاء المركز استغرق أقل من شهر بعد توجيهات أمير منطقة المدينة المنورة، إذ وجه «هدف» في رمضان الماضي بتشكيل لجنة لمعالجة نقص الفرص الوظيفية أمام أبناء المنطقة، وعليه تم استحداث «مركز الخدمة الشاملة» في فرع صندوق تنمية الموارد البشرية، وبمشاركة كل من وزارة العمل، والمؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والغرفة التجارية، ولجنة السعودة، ومركز طاقات التابع للصندوق؛ وذلك للتعامل مع كافة طلبات التوظيف بحيث تقدم خدمة متكاملة لطالب العمل والجهات الموظفة مع وضع الخيارات المناسبة والمتاحة أمامهم «وظائف، تدريب، حافز، جدارة، ريادة،،، إلخ». وتعتبر فكرة المركز تجربة مستحدثة تهدف إلى تكامل وتضافر جهود الجهات المشاركة في سبيل رفع فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص.

ولفت آل معيقل إلى أن خدمات «هدف» في منطقة المدينة المنورة شملت مُسبقاً توفير مركز توظيف ومكتب خدمات توظيف للجنسين، حيث بلغ عدد الباحثين عن عمل من الذكور (24317) مقابل (88742) من الإناث. وقد استفاد من خدمات التأهيل بالصندوق (3105) من الذكور مقابل (2013) من الإناث، في حين شارك الصندوق بتوظيف (1226) من الذكور مقابل (841) من الإناث.

.. ويوجه بتمديد وقت الحفلات إلى ما قبل الفجر بنصف ساعة

وجه أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بتمديد وقت حفلات الزواج والمناسبات إلى ما قبل أذان الفجر بنصف ساعة كحد أقصى بعد أن صدر قرار إداري سابق بتحديدها للساعة الثالثة فجرا. وبيّن أمير المنطقة في برقية لمدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء سعود بن عوض الأحمدي مزودة بنسخة منها لأمين المنطقة الدكتور خالد طاهر، أنه بناء على طلبات المواطنين بالسماح لهم بتمديد وقت مناسباتهم في قاعات وقصور الأفراح والفنادق، وحيث إن القرار الإداري السابق نص على أن يلتزم أصحاب تلك القاعات والقائمون عليها بإنهاء كافة الحفلات لديهم سواء من أعراس وغيرها قبل صلاة الفجر، إلا أنه تم ملاحظة تحديد أصحاب تلك القاعات لأوقات معينة مجحفة بحق أصحاب المناسبة، مشددا على الالتزام بالتعليمات الصادرة، والتأكيد على القائمين وأصحاب ومسؤولي تلك القاعات بتحديد نهاية موعد أي حفل، وذلك قبل صلاة الفجر بنصف ساعة، وتعليق لوحة بداخل مكاتب تلك الإدارات تحدد موعد نهاية الحفل.

«بطالة السجناء المُطلَق سراحهم.. اختيارية

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 21 ذو القعدة 1434هـ - 27 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/27/954515

الدمام – سحر أبوشاهين

تظل البطالة بمنزلة العقاب الذي لا يُسقِطه المجتمع عن السجين بعد انقضاء فترة عقوبته؛ ليس لعدم توفر الوظيفة، بل لتوجس، يمكن تفهمه أحياناً، من قِبل المجتمع بالرغم من تشجيع الدولة القطاع الخاص على تشغيل المفرج عنهم واحتساب توظيف الفرد الواحد باثنين في منظومة نطاقات التي تطبقها وزارة العمل. لكن إشكاليات توظيف السجناء المفرج عنهم لا تتوقف عند هذا الحد، بل ثمة وظائف لا تعجبهم، أو لا يرونها مُجدية، وبالتالي يحجمون عن التوظيف. هذه الحالة يبدو أنها تحير الجهات التي تسعى لمعالجة ظاهرة البطالة التي تؤرق المفرج عنهم وتحصرهم في نطاق يضيق عليهم ويقلل من احتمالات الاندماج المشروع في المجتمع.

الأسبوع الخليجي الثاني

ولا تتوقف محاولات المديرية العامة للسجون على تمهيد الطريق أمام العائدين من السجون بعد انقضاء عقوباتهم، إذ تبادر من آن لآخر إلى تحسين بيئاتهم الاجتماعية وتعويض أسرهم عن تغييب عائلهم خلف القضبان، فيما تسعى في الوقت ذاته إلى اختلاق فرص تشجع المجتمع على الإنصات إلى مشكلات هذه الفئة وتفهُّم أوضاعهم. في هذا الصدد يعتبر الناطق الإعلامي المكلف في المديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، أسبوع النزيل الخليجي الموحد الثاني الذي يقام في الفترة من 9 إلى 12 ديسمبر المقبل فرصة نحو مستقبل أفضل للسجناء، حيث ينطلق الأسبوع تحت شعار «خذ بيدي نحو مستقبل أفضل». وبيّن أن المديرية تستعد في الوقت الراهن لإقامة الأسبوع على مستوى جميع مناطق ومدن المملكة، بالتزامن مع استعدادات مماثلة تقام على مستوى دول التعاون الخليجي.

فعاليات داخلية وخارجية

وفي هذا الإطار، ينتظر أن تقام داخل السجون فعاليات ترفيهية ودينية ورياضية، كما ستقام فعاليات خارجها، حيث تشمل على حد ما وصف الناطق الإعلامي المكلف للمديرية، معارض في المجمعات التجارية تعرض بعض أعمال السجناء، وأفلاماً وثائقية حول دور السجون في العملية الإصلاحية للسجين، مبيناً أن الهدف من تلك الأنشطة مساعدة المجتمع على تقبل المفرج عنهم وتسهيل عودتهم واندماجهم في نسيج المجتمع. وكشف الحربي عن أن الحملة تخاطب المجتمع والأكاديميين والباحثين ورجال الأعمال لتغيير الوصمة التي تلحق بالسجناء، مؤكداً أنها تشكل دعوة مفتوحة لمشاركة السجون رسالتها في تطوير العملية الإصلاحية للسجناء والمفرج عنهم. وأشار الحربي إلى أن الحملة ستشهد تبادلاً للوفود المشاركة بين المملكة وسائر دول الخليج.

إحجام عن العمل!

ويتوقف الأمين العام للجنة الوطنية للسجناء والمفرج عنهم وأسرهم محمد عائض الزهراني، عند قضية تشغيل السجناء باعتبارها حجر الزاوية في العملية الإصلاحية، إذ ينسب لبطالة السجناء أثراً غير مستحب يمكن أن يصيب السجين المفرج عنه بشكل من الردة الفكرية تحبطه، وتمنع اندماجه في المجتمع، وقد تعيده إلى حيث كان وراء القضبان. وفي هذا الصدد يؤكد أن البطالة بين السجناء المفرج عنهم، إن وُجدت، فهي «بطالة اختيارية» نتيجة رفض بعضهم الوظائف المتاحة لهم في القطاع الخاص، على الرغم من عدم إمكانية توظيفهم في القطاع الحكومي قبل انقضاء فترة بعد الإفراج عنهم، تمتد من سنتين إلى خمس سنوات، حتى يزول أثر السابقة الجنائية برد الاعتبار.

بطالة المفرج عنهم.. خطر!

ويلفت الزهراني إلى أن من حق كل سجين أن يستفيد هو وأبناؤه من الخدمات التي تقدمها اللجنة مدة عام بعد الإفراج عنه، حيث تتيح اللجنة فرص التدريب في مجال يطلبه سوق العمل كالإدارة والمحاسبة والتسويق واللغة الإنجليزية، أو

حتى إكمال التعليم الجامعي، منوهاً إلى أنه ليس كل السجناء يسعون للاستفادة من خدمات اللجنة، حيث يحصل بعضهم على عمل بمفرده أو يبدأ عمله التجاري الخاص. وناشد السجناء المفرج عنهم بقبول العمل الذي يتاح لهم في القطاع الخاص، ولو بصورة مؤقتة، إلى أن يتمكن من التقدم على الوظائف الحكومية، مبيناً أن البطالة تعد من أهم أسباب العودة إلى الجريمة.

ويشير الزهراني إلى أن عدد الأسر المستفيدة من خدمات اللجنة يقدر بنحو 10 آلاف أسرة سنوياً، مبيناً أن من بين العشرة آلاف، خمسة آلاف مفرج عنهم سنوياً. وأكد رغبة القطاع الخاص في توظيف السجين وابن السجين لأنه يحتسب في برنامج نطاقات لوزارة العمل بسعوديين اثنين. وقال إن من أكثر القطاعات إقبالاً على توظيف المفرج عنهم، شركات الحراسات الأمنية وتشغيل معدات النقل الثقيل في شركات المقاولات وغير ذلك من الوظائف المتنوعة.

مشاريع «تراحم»

وثمة 15 لجنة وطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، تتبع الجمعية الوطنية التي تأسست في 1422 في الرياض تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتضم عضويتها ممثلين عن تسع وزارات ووهيئتين وممثلين للقطاع الخاص. وتحرص لجان تراحم على تغطية مشاريع تعتبرها رئيسة، ومن ذلك مشاريع السلة الغذائية وكسوة العيد والحقيبة المدرسية والأثاث المنزلي والأجهزة الكهربائية والفدية والكفارات والزكوات والصدقات، فضلاً عن السكن الخيري والتأهيل والتدريب. وتُولي لجان تراحم اهتماماً كبيراً للإفراج عن الغارمين، حيث ترصد مبالغ من المتبرعين لصالح تسديد ديون الغارمين. لكن ما يجدر ذكره أن بعض لجان تراحم نجحت في تخصيص أوقاف استثمارية لصالح دعم برامج تلك اللجان وتوفير مصدر إنفاق مستمر للأسر بعد تراجع أوضاع بعض الأسر في غياب عائلها.

نقلة نوعية

لكن من أبرز ما أتيح للسجناء وأسرهم من خدمات في الفترة الأخيرة، تخصيص قناة للتواصل تمنح ذوي الموقوف الفرصة للاطمئنان عليه، وتسهل الإجراءات المتبعة، وتقلل من عدد الطلبات الورقية للزيارات وإحلال الطلبات الإلكترونية مكانها، وتعزز في الوقت ذاته الجانب الإنساني من خلال الخدمات التي تصب في مصلحة الموقوفين وذويهم. وينتظر أن تعزز «نافذة تواصل» للموقوفين وذويهم التواصل الآمن والمستمر فيما بينهم والاطمئنان على أحوالهم أولاً بأول وتجاوز عاملي الوقت والمكان بكل يسر ومرونة، عبر قنوات اتصال حديثة وباستخدام التقنيات الآمنة، إضافة إلى التواصل مع الجهات الأمنية للحصول على طلبات الخدمات وتسلم الإشعارات وغيرها. وسيتمكن ذوو الموقوف عبر هذه البوابة الإلكترونية من الاطمئنان المستمر على الموقوف عبر معرفة حاله اليومي ووضعه الصحي والقانوني وآخر المستجدات والتطورات الإجرائية، وسيصبح بإمكان ذوي الموقوف حجز موعد للزيارة وتحديد تاريخها ووقتها إلكترونياً والحصول على الموافقة بذلك عبر الرسائل القصيرة، وكذلك خدمة الاتصال المرئي المباشر عبر الفيديو بين الموقوف وذويه، وتتميز بخصوصية تامة وتطور تقني عالٍ.

اتفاقيات تعاون

وفي إطار جهودها لتحسين فرص العمل المتاحة للسجناء بعد الإفراج عنهم، لجأت المديرية العامة للسجون إلى اعتماد آليات لتدريب وتأهيل وتشغيل السجناء، عبر توقيعها مجموعة اتفاقيات مع عدد من الجهات ذات العلاقة، المتخصصة في مجال التدريب والتشغيل والتمويل، للعمل على تخطيط وتنفيذ أفضل برامج التدريب والدعم والمساعدة للسجناء. ومن هذه الجهات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) الذي يُسهم في التدريب والتشغيل والدعم المالي، وصندوق المئوية وبنك التسليف اللذان يقدمان قروضاً ميسرة أثناء وبعد فترة محكومية السجناء تساعدهم على بدء مشاريعهم في حياتهم الجديدة. كما شملت مثل هذه الاتفاقيات عدداً من المصانع الوطنية التي تشارك في هذه البرامج وتوفر العمل بأجور مجزية للسجناء في مصانع أنشئت خصيصاً لهذا الغرض داخل السجون، يمارس فيها السجناء أعمالاً مختلفة تضم صناعة الأثاث المنزلي والستائر وعلب المجوهرات وتغليف التمور والمخابز والأعمال الجبسية وغيرها من الصناعات الخفيفة.

تأهيل مكثف

وتشمل برامج التدريب المهني بعض الحِرف والمهن التي تتناسب مع قدرات السجين وميوله تمهيداً لممارسة حياته الطبيعية بين أفراد مجتمعه. ويتم التدريب على 11 مهنة تشمل ميكانيكا سيارات، وسمكرة السيارات، ولحام إكس ستيل وكهرباء، والنجارة العامة، وسباكة صحية، وكهرباء وتسليك، وتفصيل ملابس، والآلة الكاتبة، والتبريد والتكييف، والإلكترونيات، واللحام والحدادة. وتصل مدة تلك البرامج التدريبية إلى ستة أشهر. وتدرس المديرية إمكانية التوسع في إنشاء صناعات أخرى كالبناء، الخرسانة المسلحة، تجليد الكتب، صناعة الجلود، صناعة السجاد، الدهانات، صناعة الأحذية، صناعة النسيج اليدوي، صناعة السبح.

ولم تتوقف المديرية عند هذه المهن، بل أطلقت برنامجاً تدريبياً وإنتاجياً للمطابع الحديثة حقق نجاحاً كبيراً، واستطاعت مطابع السجون تغطية جميع مطبوعات المديرية العامة للسجون وفروعها وطباعة البحوث والكتب بشكل جيد وحديث،

وتسعى المديرية العامة للسجون إلى إيجاد برامج مماثلة ليس الهدف منها الإنتاج فحسب، وإنما من أجل استمرار السجناء بعد نجاحهم في برامج التدريب من اكتساب مزيد من الخبرة والحفاظ على ما قد حصلوا عليه من معلومات أثناء الدورات التدريبية، مع استفادتهم من المكافآت التي تُصرف للمتدرب، وكذلك لذوي الخبرة، وهي من الحوافز الجيدة التي تقدمها الدولة لهذه الفئة من المجتمع.

شروط صارمة للتدريب

لكن تشترط المديرية في السجين المستفيد من التدريب القدرة على القيام بأعمال المهنة التي سيتدرب عليها والعمل بها، وتُعد لكل نزيل ملفاً علاجياً يثبت فيه نتائج الفحوصات والكشوفات الطبية قبل الالتحاق بالتدريب وأثناء الإجازات المرضية وإجازات الإصابات والأمراض المهنية. ويُحال النزيل للكشف الطبي في حالة الإبلاغ عن مرضه أو عدم استطاعته العمل، وعندما يلاحظ المسؤولون أنه بحاجة إلى ذلك يجري التأكد من حالته الصحية ولا يعود إلى العمل إلا بعد تقرير طبي. ويجوز بتوصية طبية تغيير المهنة التي يعمل بها النزيل إذا ثبت أنها لا تناسبه من الناحية الصحية أو بسبب إصابات حدثت له أثناء عمله.

برنامج "علاقات وحقوق المرضى" يتوجه إلى استحداث مجلس أعلى يضم جميع القطاعات

د.الدخيّل: لا نتجاهل شكاوى المواطنين والإحصاءات تثبت تطور الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/29/article871367.html

الرياض، حوار - محمد الحيدر

نفى "د.عبدالعزيز بن عبدالمحسن الدخيّل" -المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج علاقات وحقوق المرضى بوزارة الصحة- تجاهل الشكاوى والمقترحات التي ترد البرنامج من المرضى وذويهم، مؤكداً على أن الاحصاءات تثبت أن تلك الشكاوى تجد أذاناً صاغية وتعاملاً جاداً بما يرتقي في الأخير بمستوى الخدمة الطبية والعلاجية المقدمة للمريض. وقال في حوار ل"الرياض" إن نسبة الشكاوى انخفضت منذ إنشاء البرنامج قبل أربعة أعوام، مما يؤكد دوره في التعرف على المشكلات التي تواجه المرضى ومعالجتها، كاشفاً عن توجه لاستحداث مجلس أعلى لحقوق وعلاقات المرضى يضم جميع قطاعات الدولة، والعمل على إدخال حقوق المرضى في مناهج الدراسة في كلية الطب والكليات الصحية الأخرى. وأضاف أن برنامج علاقات وحقوق المرضى بدأ تطبيقه بالمستشفيات الحكومية كخطوة أولى، ويجري العمل حالياً على تطبيقه وتفعيله في مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، فيما ستكون الخطوة التالية تطبيقه على مستوى المنشآت الصحية الخاصة، وفيما يلي نص الحوار:

أفضل الخدمات

* حدثنا عن الرؤية التي انطلقت منها وزارة الصحة في إنشاء الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى؟

- انطلقت وزارة الصحة في رؤيتها إلى تأسيس الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى من مُوجّهات رئيسة، تمثلت في التوجيهات السامية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- بضرورة الاهتمام والعناية بالمرضى، وتوفير أفضل الخدمات لهم، كما يحقق البرنامج توجهات الوزارة الرامية لخدمة المرضى وكسب

رضاهم تحقيقاً لشعارها "المريض أولاً"، ومن خلال آليات عمل مختلفة (الشكاوى، المقترحات، الملاحظات) تهدف الادارة العامة إلى تقييم مستوى الخدمات الطبية المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المريض، واتاحة الفرصة أمامه للتعبير عن وجهات نظره حول مستوى الخدمات الصحية المقدمة، إلى جانب تعريفه بحقوقه ومسؤولياته، وتلقي شكواه والإجابة عليها من خلال عدة قنوات للاتصال، إضافةً إلى التأكد من أن حقوق المرضى يتم تطبيقها بالشكل المطلوب، كما يهدف البرنامج إلى تعزيز الألفة بين المريض والعاملين في المنشآت الصحية، وكذلك دوره في تحديد برامج تثقيفية ومواد إعلامية، بالمشاركة الفعالة وبالتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام والتوعية الصحية، كل ذلك في إطار عمل تحسين مستوى الخدمات الطبية التي تقدمها المنشآت الصحية للمواطنين.

رضا المريض

* أحد أهم أهداف البرنامج هو تحقيق رضا المريض، كيف تقيسون هذا الرضا؟

- يتم قياس رضا المرضى المراجعين وذويهم من خلال الاستبانات التي يتم توزيعها على العيادات الخارجية والمرضى المنومين وأقسام الطوارئ، حيث يُدخل موظف حقوق وعلاقات المرضى في المستشفى معلومات هذه الاستبانات، وتتم مناقشة تلك المعلومات وما تضمنته من شكاوى وملاحظات ومقترحات على مستويات مختلفة بدءاً من المستشفى ووصولاً إلى الشؤون الصحية بالمنطقة وحتى الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بوزارة الصحة، حيث ترد تقارير من مختلف المستشفيات على مستوى المملكة تتم مناقشتها وتحليلها، وبناء على النتائج التي تظهرها معلومات الاستبانات يتم تقييم مدى الرضا ومناقشة النتائج في لجنة حقوق وعلاقات المرضى المقامة بالوزارة، التي أيضاً تضم جميع الإدارات المعنية بخدمة المريض في سبيل الوصول بخدماتها إلى رضا المرضى، كذلك يتم قياس الرضا عن طريق استبانات للخدمات المقدمة للمرضى وذويهم عن طريق موقع وزارة الصحة، ومن خلال كل هذه العمليات وما يتكشف فيها من أوجه قصور أو خلل يعمل بشكل فورى على معالجتها ليتحقق هدف رفع وتطوير مستوى الخدمات الصحية، وكذلك مستوى رضا متلقي الخدمة، وقد أثبتت لنا الاحصاءات الانخفاض الملحوظ في عدد الشكاوى المتلقاة، وهذا نعتبره مؤشراً واضحاً لقياس رضا المرضى وذويهم.

إنهاء 90% من الملاحظات الواردة عبر قنوات التواصل أو إحالتها إلى الجهات المختصة.. و10% تحت الإجراء غير صحيح

* يلاحظ البعض بأنكم لا تولون الشكاوى والمقترحات التي تردكم الاهتمام اللازم، ما ردكم على ذلك؟

- غير صحيح، وعدد الحالات التي ترد للإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى ويتم التعامل معها، ومعالجتها أكبر دليل، فهدف الإدارة هو تحسين مستوى الخدمة من خلال التقييم المستمر لها عبر ما يرد من مقترحات وشكاوى، فكل صوت ورأي هو محل اهتمامنا، وقد خصصنا يوم الثلاثاء لاستقبال شكاوى الرجال ويوم الأربعاء لاستقبال شكاوى النساء بمعية وزير الصحة شخصياً، كما يتم استقبال الشكاوى عن طريق الهاتف أو الفاكس أو من خلال موقع الوزارة (صوت المواطن)، أو عن طريق الصحف، كما أنه توجد صناديق للاقتراحات بالمنشآت الصحية، فقنوات التواصل أصبحت عديدة منذ أن تم إنشاء برنامج علاقات وحقوق المرضى، إضافةً إلى أنه من المهام الرئيسة لهذا القسم في المنشآت الصحية عمل جولات دورية للاستماع لآراء المرضى المنومين وذويهم، وتقييم مستوى الخدمة الصحية المقدمة لهم، والإحصائيات تثبت مدى فعالية هذه القنوات ونجاحها.

تلقي الشكاوى

* هلاّ أطلعتنا على الإجراءات التي تتبعونها في تلقى الشكاوى والتعامل معها واحصاءاتكم هذا العام؟

- تجمع الإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى الشكاوى والمقترحات الواردة إليها من المرضى وذويهم عن طرق القنوات التالية؛ مقابلة، فاكس، هاتف، صوت المواطن، حيث يتم فرز تلك الشكاوى وإرسالها بشكل دوري إلى إدارات حقوق وعلاقات المرضى في المناطق والمحافظات، ثم تفرز إدارة حقوق وعلاقات المرضى الشكاوى والمقترحات في نموذج وعمل احصائية كل أربعة أشهر، ويتم رفعها إلى الوزير، وبلغ مجموع الشكاوى والمقترحات عبر نظام صوت المواطن الخاص بالإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى خلال الربع الأول والربع الثاني والربع الثالث لعام 1434ه ما يعادل (93) ما بين شكوى ومقترح واستفسار، وتم بحمد الله حل (66) من الشكاوى الواردة وإغلاقها بشكل نهائي، أمّا ما يخص استقبال مكتب الوزير فقد بلغ مجموع الشكاوى والاستفسارات (569) خلال الثلث الأول لعام 1434ه، وقد بلغت احصائية الهاتف الساخن للربع الأول والربع الثاني لعام 1434 ه ما يقارب (2923) ما بين شكوى ومقترح واستفسار، وتم بحمد الله انهاء تسعين بالمئة (90 %) من الشكاوى والمقترحات الواردة من جميع قنوات التواصل واغلاقها بشكل نهائي، أو بإحالتها إلى الجهات المختصة، و(10%) المتبقية تحت الإجراء.

تكامل وتنسيق

* ما هي الآليات التي يعمل من خلالها برنامج علاقات وحقوق المرضى على تحقيق أهدافه؟

- تعمل إدارات علاقات وحقوق المرضى بمديريات الشؤون الصحية في تكامل وتنسيق تام مع أقسام علاقات المرضى التابعة للبرنامج بالمنشآت الصحية؛ لتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك عبر آليات عمل مختلفة تتمثل في تعريف المرضى وذويهم بحقوقهم ومسؤولياتهم وحدود مسؤوليات المنشأة في ظل إمكاناتها، والتأكد من وصول كافة تلك المعلومات بالطرق المناسبة، وكذلك تشجيع المرضى وذويهم على المشاركة بآرائهم في الخدمات الصحية المقدمة لهم واقتراحات تطويرها، وعمل جولات إشرافية ميدانية للتعرف على المشكلات ورصدها، إضافةً إلى استقبال شكاوى المرضى وذويهم وملاحظاتهم المكتوبة والشفهية ورصدها والتعامل معها، ورفع التي لم تُحل والملاحظات المقدمة من المرضى وذويهم لإدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمديرية، إلى جانب تنفيذ البرامج التثقيفية، والمشاركة في إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق وعلاقات المرضى بالمديرية، وتدريب الموظفين الجدد في مكاتب علاقات المرضى بالمنشآت الصحية.

* تنفيذ البرنامج اقتصر على المستشفيات الحكومية، أين دوركم في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمنشآت الصحية الخاصة؟

- نعمل على تنفيذ برنامج علاقات وحقوق المرضى من خلال خطة تتضمن مراحل محددة، وكان من الطبيعي أن تكون البداية بالمستشفيات الحكومية لاعتبارات عديدة، وقد تم الآن وضع الخطة الاستراتيجية الثانية، حيث تفعيل دور حقوق وعلاقات المرضى في مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومستقبلاً إن شاء الله ستتم متابعة إنشائها في المنشآت الصحية الخاصة.

وثيقة حقوق

*كثير من المرضى يجهل الحقوق التي ينبغي أن يحصل عليها عند تعامله مع المنشآت الصحية، هلاّ أطلعتنا على تلك الحقوق ومن أين استمدت؟

- "وثيقة حقوق ومسؤوليات المرضى" وضعت واعتمدت بتوجيهات وزير الصحة "د.عبدالله الربيعة" انفاذاً للتوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- بضرورة الاهتمام بالمريض وحقوقه وتعريفه بها، واشتملت هذه الوثيقة على (12) حقاً تتمثل في تعريف المريض بحقوقه ومسؤولياته، وكذلك احترامه وتقديره عند تقديم الخدمة الطبية، وتقديم الخدمة في الوقت المناسب، والحفاظ على الخصوصية والسرية، وتوفير الحماية والسلامة له وعدم تعرضه للخطر، كذلك مشاركة المريض في خطة الرعاية الصحية وتعريفه بما سيقدم له من علاج، وله الحق في رفض ذلك، إضافةً إلى وضوح وشمول نماذج الاقرار، وللمريض الحق في وجود سياسات للتعامل مع التكاليف المادية والتأمين الصحي وإجراءات للشكاوى وإجراءات للتبرع بالأعضاء والأنسجة، وأخيراً للمريض الحق في المطالبة بالاشتراك ببرامج البحث أو الدراسة المتعلقة بحالته، والوزارة حريصة على تعريف المرضى وذويهم بما جاء في هذه الوثيقة من خلال تعميمها ووضعها على مواقع واضحة في مداخل المستشفيات وغيرها من الطرق كالندوات التثقيفية، وللاطلاع على الوثيقة بشكل كامل يمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:

http://www.moh.gov.sa/depts/Patients/Pages/doc.aspx

برامج مختلفة

* ما هي أبرز البرامج التي تعمل عليها وزارة الصحة لتحقيق رضا المريض وتجسيد شعارها "المريض أولاً" بشكل عملي على أرض الواقع؟

- أؤكد على أن "الصحة "وبدعم وتوجيهات مباشرة من الوزير مهتمة كل الاهتمام لكل ما من شأنه تحقيق رضا المستفيدين من الخدمات الصحية، ويوجد الآن نحو (19) برنامجاً لتحقيق هذا الهدف والارتقاء بمستوى الخدمات العلاجية وهي؛ برنامج حقوق وعلاقات المرضى، وبرنامج الطب المنزلي، وبرنامج إدارة الأسرة، وبرنامج المراجعة السريرية، وكذلك برنامج مكافحة التدخين، وبرنامج إحالتي، وبرنامج "الوبائيات الحقلية"، وبرنامج تعقب الدواء الكترونياً، وبرنامج الجواز الصحي، إضافةً إلى برنامج فرحتي مباركة المولد الجديد، وبرنامج الزواج الصحي، وبرنامج القوى العاملة الزائرة في الحج، وبرنامج اتقان الجودة والتحسين وسلامة المرضى، إلى جانب برنامج الطبيب الزائر، والبرنامج الوطني بالتوعية بداء السكري، وبرنامج الكشف المبكر عن الأمراض غير المعدية، وبرنامج المدن الصحية، وبرنامج التشغيل الذاتي للنقل الإسعافي، وبرنامج الطوارئ.

تطوير مستمر

* سوء الخدمات متلازمة يكررها كثير من المراجعين، ما تعليقكم؟

- نتطلع في وزارة الصحة إلى دور تكاملي مع أجهزة الاعلام في التوعية والتطوير المنشود للخدمات الطبية والعلاجية، فوسائل الاعلام عليها أن تكون متوازنة في طرحها ومنصفة، وألا يكون التركيز على السلبيات فقط، بل لابد من تسليط

الضوء على الايجابيات والنجاحات التي تحققت، ونحن نتفهم أن الخدمات لم تصل بعد للمستوى الذي نطمح له، لكن جهود التطوير مستمرة، والمراجع نفسه بات يتلمس التحسن في الخدمات المقدمة له كماً ونوعاً، ومؤشر الثقة والرضا عن الخدمات الطبية في ارتفاع ولله الحمد.

* ما هي خططكم المستقبلية لتعزيز علاقات وحقوق المرضى ونشر هذه الثقافة في المجتمع؟

- الخطط كثيرة والأماني والتطلعات كبيرة، ومن ضمنها السعي إلى استحداث مجلس أعلى لحقوق وعلاقات المرضى يضم جميع قطاعات الدولة، والعمل على إدخال حقوق المرضى في مناهج الدراسة في كلية الطب والكليات الصحية الأخرى، كما نجحنا في الاتفاق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بوضع أسئلة خاصة عن حقوق وعلاقات المرضى في اختبارات التخصصات الصحية، ومن خلال مشاركتنا في المؤتمرات الصحية وتدريب العاملين في ادارات حقوق المرضى وتشجيع مقدمي الخدمة لتحسين تعاملهم مع المريض نسعى إلى نشر ثقافة حقوق ومسؤوليات المرضى وذويهم، وجعلها ثقافة مجتمعية يتعاطى معها جميع أفراد المجتمع.

قال إن العمل والداخلية أكدتا أنه نهائي..الزامل لـعكاظ"

لاتمديد ثانياً لمهلة التصحيح ونرفض أتاوة الكفلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130929/Con20130929642538.htm

حازم المطيري(الرياض)

نفى رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض الدكتور عبدالرحمن الزامل ما أثير عن تمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة لفترة ثالثة، جملة وتفصيلا، مؤكدا في الوقت ذاته أن وزارتي العمل والداخلية أكدتا أنه لاتمديد آخر لمهلة التصحيح، وأن آخر ذي الحجة المقبل موعدا نهائيا لفترة التصحيح. ودعا كافة قطاعات الأعمال إلى استغلال ما تبقى من فترة تمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة.

وأكد لـ «عكاظ» استعداد غرفة الرياض لتسهيل إجراءات التصديق على محررات نقل الخدمات؛ وذلك ضمن فترة تمديد الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة.

وأشار الزامل إلى أن الغرفة تفاعلت بشكل فوري مع هذا التوجيه الكريم الخاص بالتمديد، من خلال لجنة الموارد البشرية والتي تشرف على كافة الترتيبات المتعلقة بتصحيح أوضاع العمالة، حيث ستعمل اللجنة على إنشاء مركز متخصص في الغرفة، يخصص للإجابة على كافة استفسارات رجال الأعمال الفنية والقانونية والنظامية المتعلقة بإجراءات تصحيح أوضاع العمالة وتنظيمات سوق العمل، حيث ستخصص خطوط هاتفية وجهاز فاكس، وبريد إلكتروني، للتواصل مع المركز لدعم كافة منتسبي الغرفة. مؤكدا أن من قال إن هذه الحملة ستؤثر على حركة الاقتصاد في البلد فهو مخطئ.

وطالب الداخلية بتوجيه إنذار ومعاقبة جميع الكفلاء الذين تثبت عليهم عرقلة عملية التصحيح.

ورفض الزامل أسلوب «الأتاوة» الذي ينتهجه بعض الكفلاء الذين يستقدمون العمالة ويتركونها في الشوارع.

وقال «إن الغرفة ستواصل العمل بكامل طاقتها البشرية، لتسهيل أعمال تصديق الوثائق في أسرع وقت ممكن لمساعدة قطاع الأعمال على تحقيق الاستفادة القصوى من المهلة التصحيحية».

وناشد رئيس غرفة الرياض رجال الأعمال ومشتركي الغرفة الحرص على مساندة حملة التصحيح الواسعة التي تقودها الدولة، والنظر إلى الإيجابيات الكبيرة التي تضمنتها، وأنه لا بد من تكاتف الجميع من أجل معالجة هذه الأوضاع السلبية لمصلحة الوطن ككل، وبما يحقق التوازن لسوق العمل، والتغلب على التشوهات التي كان يعاني منها، وبما يمكن من إيجاد سوق عمل نظامي تستفيد منه جميع القطاعات. وأكد أن هذه التصرفات لاتعكس تصرفات القطاع الخاص بأكمله، بل أفراد في مناطق نائية. وطالب وزارة العمل أن تكون حذرة في المستقبل في إعطاء تأشيرات الاستقدام حتى نهاية هذه السنة بنسبة كبيره؛ وذلك لأن العمالة موجودة، وهذا الأمر سيمنع المتلاعبين بالتأشيرات من أن يستمروا في هذا العمل السيئ.

"المهندسات السعوديات" إلى سوق العمل

مشاريع عملاقة تنتظرها جدة بـ"أيد ناعمة"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=162064&CategoryID=2

جدة:سامية العيسى

بدأ القطاع الخاص في استقطاب الجيل الأول من المهندسات السعوديات، اللاتي تخرجن بتخصصات هندسية مختلفة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث والدراسة في الجامعات الخاصة.

ويتزامن دخول "المهندسات السعوديات" إلى سوق العمل مع افتتاح تخصصات هندسية للفتيات في الجامعات السعودية الحكومية والتي بدأتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

وأوضح عضو لجنة شباب الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بجدة فهد مؤمنة أن شركات الهندسة والديكور باتت تستقطب كفاءات سعودية نسائية من مهندسات حديثات التخرج وممن سبق لهن العمل في مشاريع حيوية.

وأكد مؤمنة أن أربع مهندسات سعوديات يعملن الآن على التصاميم الهندسية لعدد من المشاريع العملاقة التي تستعد جدة لإطلاقها قريبا.

وذكر مؤمنة أن المهندسات استطعن خلال عامين ونصف العام من تنفيذ عدد كبير من المشاريع العملاقة بلغ نحو 420 مشروعا.

المهندسة وئام زكي مؤمنة أكدت أنها استطاعت أن تجد لنفسها مكانا لطالما كانت تحلم به بعد تخرجها في الجامعة، وتضيف بأن المنفعة الأولى لعمل المهندسة السعودية بالمشاريع العملاقة جنبا إلى جنب مع الرجل، هي تأكيد على نجاح المرأة السعودية وتخطيها عقبة البطالة.

ولفتت إلى أن للمرأة مكانا مهما في اللمسات الجميلة وأثبتت المهندسات السعوديات العاملات في مكاتب التصميم والتنفيذ الهندسي براعة وجدية مما جعلهن من مميزات، وساعدت التصاميم الباهرة لمجموعتها على جذب العشرات من المشروعات التي تعمل عليها مع زميلاتها، ويؤدي هذا الإقبال الملحوظ على الأيدي النسائية للشعور بالرضا والفخر والتفرد بالسوق الداخلي، حيث تحرص كل مهندسة على اختيار اللمسات المميزة للمشروع ومنها يتم اختيار الأفضل منها، وتشير إلى أن المهندسات يعملن بطريقة احترافية يدعمها التدريب المستمر لهن.

الاستئناف تحيل قضية خطأ طبي لوزارة الصحة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=162027&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
قضت محكمة الاستئناف الإدارية بمحافظة جدة، بإعادة إحالة قضية خطأ طبي تعرض له الطفل رسلان ـ مقيم يمني ـ إلى وزارة الصحة لندب خبرة طبية متخصصة لبيان الأخطاء الطبية التي تعرض لها الطفل، ونسبة الخطأ والمتسبب فيه، وما يستحقه المدعي من تعويض.
وقال أحمد بشر والد الطفل لـ"الوطن": إن قضية ابنه الذي تعرض لشلل في يده اليسرى أثناء الولادة نتيجة خطأ طبي استمر نظرها لثلاث سنوات دون حسمها.
وتابع: بداية المأساة كانت عند ولادة ابنه بأحد مستشفيات جدة الخاصة في 20/9/ 1431، إذ أخطأت طبيبة النساء والولادة بذلك المستشفى ـ تحتفظ الوطن باسمه ـ أثناء ولادة الطفل، وقامت بسحب المولود من كف يده اليسرى، مما أدى إلى شلل الذراع اليسرى نتيجة تمزق أعصاب اليد. وأضاف والد الطفل رسلان الذي ينتظر منذ ثلاث سنوات فرصة لعلاج ابنه مما أصابه، أن المستشفى الخاص لم يكتف بإصابة يد طفله بالشلل، بل استخدم كل ما يملك من إمكانات لرفض التعويض الذي قرره القاضي ناظر القضية، وهو 300 ألف ريال، وجاء اعتراض أعضاء الهيئة الصحية الشرعية الحاضرين للجلسة برفض التعويض، بحجة أن شركات التأمين لن تدفع هذا المبلغ، وستقوم باستئناف الحكم، ثم قضى ناظر القضية بالحكم مرة أخرى بتعويض عبارة عن 80% من الدية.
وطلب القاضي تقريرا طبيا من مستشفى حكومي لتحديد نسبة العجز حتى يصدر القرار النهائي. وأضاف: ساعتها شعرت بالتلاعب وفقدان الأمل في علاج ابني، وأسرعت بتوكيل محام للترافع في القضية التي استهلكت ثلاث سنوات من عمر طفلي كان بالإمكان علاجه خلالها.
وقال فوجئت بقرار أصدرته اللجنة الشرعية بصرف النظر عن الدعوى، فاضطررت إلى رفع القضية رقم 1168/ج لمحكمة الاستئناف ضد قرار الهيئة الشرعية وقضت بإحالة القضية إلى وزارة الصحة.

تجارة التّسول .. تزدهر في شوارع جدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/481182/تجارة-التّسول-تزدهر-في-شوارع-جدة.html

سعد آل منيع - جدة تصوير - محمد باعجاجه
تجارة التّسول ..
تزدهر في شوارع جدةتنتشر في جدة وعند تقاطعاتها الرئيسة ظاهرة المتسولين والباعة الجائلين الذين يداهمون المركبات عند إضاءة اللون الاحمر في الاشارة المرورية عارضين عليهم الشراء وان لم يشتروا تسلّقوا ابواب المركبات مصرّين على مساعدتهم ماليًا . الظاهرة في تزايد مستمر وعلى مرأى من مراقبي البلديات والشرطة والشؤون الاجتماعية فيما تكتفي تلك الجهات بالتنصل من المسؤولية . عدسة « المدينة » تجولت في انحاء العروس ورصدت الصور المرفقة.

واشنطن: احتجاز سعودية أميركية بتهمة نهب5 مصارف!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/556801

واشنطن – «الحياة»
قرر قاض أميركي الإبقاء على شابة تحمل جوازي سفر سعودياً وأميركياً في السجن الذي تحتجز فيه منذ 10 أيلول (سبتمبر) الجاري بتهمة نهب خمسة مصارف أميركية، بدعوى أن ثمة مخاطر من أن تهرب إلى السعودية قبل محاكمتها، وتدعى المتهمة رنا وتبلغ من العمر 23 عاماً. ويقول القاضي الأميركي ستيفن راو إن رنا اعترفت في التحريات معها بنهب خمسة مصارف، وبأنها تسمع أصواتاً في رأسها، وبأنها تفكر في إيذاء نفسها. وأشارت صحيفة «ستار تريبون» التي تصدر في ولاية مينيسوتا، أول من أمس (الجمعة)، إلى أن رنا التي تقيم في مدينة روزفيل متهمة أصلاً بنهب خمسة مصارف. وتم القبض عليها أثناء تسوقها في أحد مراكز التسوق في روزفيل في 10 الجاري. ونسبت الصحيفة إلى القاضي راو قوله – في قراره الاستجابة لطلب وكيل النيابة عدم إطلاقها إلى حين محاكمتها – إن شخصاً على علاقة عاطفية برنا اتصل بوالدتها واستفسر منها عن إمكان هرب ابنتها للسعودية «حتى يتبدد كل شيء».
وأصدر راو قراره في شأن رنا الخميس الماضي. ونشرت صحف في ولايتي مينيسوتا وويسكونسن صورة من كاميرات المراقبة لرنا وهي ترتدي نظارة سوداء وتغطي رأسها أثناء قيامها بنهب المصارف. ويعتقد مكتب التحقيقات الفيديرالي (إف. بي. آي) أن رنا نهبت كلاين بنك في كولون بولاية مينيسوتا في 15 آب (أغسطس) الماضي، وتي سي إف بنك في فورست لايك في أول سبتمبر، وفيرست ستيت بنك آند تريست في هديسون بولاية ويسكونسن في 5 الجاري. كما يعتقد أنها نهبت نيرست ستيت بنك أوف ويومنغ في مدينة ستايسي بمينيسوتا في 23 أغسطس الماضي، لتحتفل في اليوم التالي للجريمة بعيد ميلادها الـ23، ونهبت دايري ستيت بنك في ماينوموني في ولاية ويسكونسن الإثنين الماضي.
وأكملت رنا دراستها الثانوية في عام 2008 بمدرسة روزفيل الثانوية. وذكرت وكالة «أسوشيتد برس» أمس أن عملاء فيديراليين من المباحث قالوا إنها استخدمت آخر مبلغ نهبته في شراء جهاز كومبيوتر محمول من مركز روزفيل للتسوق. وتحتجز رنا في سجن بلدية رامزي، وهي مؤسسة عقابية فيديرالية.

التقاعد": معدل زيادة المتقاعدين4 في المئة سنوياً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 21 ذو القعدة 1434هـ - 27 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/556017

الرياض – «الحياة»
أكدت المؤسسة العامة للتقاعد في ردها على ما نشرته «الحياة» بعنوان: «المالية والتقاعد ترفضان رفع الحد الأدنى للمتقاعدين إلى 4 آلاف ريال»، أن جميع الزيادات والمزايا في المعاشات التي استفاد منها المتقاعدون بلغت في معدلها حوالي 4 في المئة سنوياً.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم المؤسسة فهد الصالح أن جملة الإيرادات المحصلّة من الاشتراكات وعوائد الاستثمار بلغت حوالى 63 في المئة من إجمالي المبالغ التي يحصل عليها المتقاعد، ما يؤكد ضرورة أن يقابل أي زيادة في المعاش رفع للاشتراكات، وأي مزايا لا يقابلها اشتراكات ستؤثر حتماً في المركز المالي لصناديق التقاعد، وبالتالي قدرتها على

الوفاء بالتزاماتها للمشتركين، لافتاً إلى أن إضافة أي مزايا للمتقاعدين أو رفع للمعاشات مرهون بوجود فائض يسمح بإضافة تلك المزايا وفقاً لما ورد في نظام التقاعد.
وكانت «الحياة» نشرت أخيراً أن وزارة المالية والمؤسسة العامة للتقاعد رفضتا حصول إقرار تحديد الحد الأدنى للمتقاعدين بمبلغ 4 آلاف ريال، في ظل وجود شريحة ليست بالقليلة من المتقاعدين الذين لا يزيد دخلهم الشهري بعد التقاعد على 1800 ريال. وكشفت مصادر موثوقة عن أن السبب وراء رفض «المالية» و«مؤسسة التقاعد» إقرار الزيادة - لاسيما الأخيرة - يعود إلى عدم وجود موازنة مالية تغطي هذه الخطوة، إذ أكد مدير جمعية المتقاعدين السعودية الفريق عبدالعزيز الهنيدي أن مساعي الجمعية إلى فرض حد أدنى لأجور المتقاعدين اصطدم برفض وزارة المالية والمؤسسة العامة للتقاعد.

التحقيق مع عاملة منزلية" متهمة بوضع مادة كيماوية" داخل حليب طفلة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/556741

المدينة المنورة - مصلح مطر
لم تكد عاصفة الجرائم التي تعرضت لها الصغيرات «تالا ، لميس، إسراء ، غيثان» تهدأ حتى أطلت جريمة جديدة، نفذتها عاملة منزلية من الجنسية الإثيوبية في المدينة المنورة عمدت على مزج مادة «كيماوية» بحليب طفل رضيع.
ما بين القتل بـ «ساطور»، طعن بـ «سكين»، وتعذيب حتى الموت، عاش المجتمع السعودي رعباً من «أفعال» العاملات المنزليات، تصيدن ضحاياهن في أعمار بين الرابعة والعاشرة، أدمت القلوب قبل العيون في المجتمع السعودي، الذي لم يسلم من وضع السحر، السم، والسرقة.
الجهات الأمنية في المدينة المنورة لا تزال تجري تحقيقاتها مع العاملة المنزلية «الثلاثينية»، بعد أن أدرك والد الطفلة وهو سعودي، ما أقدمت عليه العاملة، وبادر بتقديم بلاغ إلى شرطة قباء، والتي بدورها شرعت في التحقيق مع العاملة، وأوعزت للأدلة الجنائية بفحص حليب الطفل للتأكد من وجود المادة الكيماوية من عدمه، فيما بعثت الخادمة رفقة أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لمواصلة التحقيق معها، وانتظار ما يصدر من تقرير مخبري من الأدلة الجنائية، وتم توقيف العاملة في سجن النساء بأبيار علي.
وأكد المتحدث الرسمي لشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام لـ «الحياة» ورود بلاغ لشرطة قباء التابعة لشرطة المنطقة من مواطن يفيد بأن عاملته المنزلية وضعت مادة «كيماوية» داخل حليب ابنه، وأنه تمت إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحسب الاختصاص.
يذكر أن سيناريو جرائم العاملات الإثيوبيات في المدينة المنورة لا يريد إلا أن يتكرر ويطل برأسه بين الفينة والأخرى، إذ تسببت الأسبوع الماضي عاملة من الجنسية الإثيوبية بدخول رضيعة سعودية لم يتجاوز عمرها الثلاثة أشهر في غيبوبة، نقلها والدها إلى مستشفى النساء والولادة والأطفال بالمدينة المنورة للعلاج، وتقدم والد الرضيعة ببلاغ إلى الجهات الأمنية يتهم العاملة بالتسبب في دخول طفلته في حالة غيبوبة.
فيما انتحرت الجمعة عاملة منزلية داخل السجن كانت موقوفة على خلفية اعتدائها على مكفولتها، بعد أن تمكنت دوريات الأمن بالمدينة المنورة الشهر الماضي من القبض عليها، إذ أقدمت على طعن مكفولتها المسنة «غيلة»، ولاذت بالفرار، وتمت إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ومن ثم أحيلت إلى سجن النساء إذ أنهت حياتها منتحرة.

مجلس الوزراء ثمّن اجراءات وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء لتخفيف أعباء التقاضي

محاكم متخصصة" تحسم القضايا المتراكمة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/30/article871739.html

الرياض، تحقيق- اسامة الجمعان

ثمن مجلس الوزراء الشهر الماضي إجراءات وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء التطويرية؛ لتخفيف أعباء التقاضي بافتتاح دوائر التخصص النوعي داخل المحاكم المتخصصة مع تكثيف الدعم التدريبي للقضاة.

وجاء هذا في سياق تثمين المجلس لعدد من الخطوات التطويرية لوزارة العدل في مجموعة من إشادات المجلس المتتالية للعمل التطويري للأداء العدلي عبر ثلاث سنوات مضت؛ مما يدل على أنّ الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء تراقب هذا الأداء باهتمام بالغ على كافة الأصعدة التطويرية التي حققتها الوزارة، بالتآزر مع المجلس الأعلى للقضاء على المستويات: التقنية، والتدريبية، والهندسة الإجرائية، وصولاً لتخفيف الأعباء القضائية، من خلال اختصار الإجراءات، خاصة في العمل التوثيقي، واقتراح مشروعات الأنظمة للبدائل الشرعية للتقاضي، ومن ذلك استصدار نظام للمصالحة مدعوماً بإسناد مالي وإداري ووظيفي، حيث افتتحت الوزارة عدداً من مكاتب الصلح في المحاكم مسبوقة في تراتيب الإحالة العملية بمكاتب الخدمة الاجتماعية بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، تفعيلاً للإتفاقية التي وقعت بينهما، على هامش فعاليات ملتقى الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية بحضور الوزيرين.

ازدواجية الإجراءات

وبما أنّ أي تطوير وتحول في أي قطاع، خاصة في قطاع يمثل كياناً بحجم سلطة من سلطات الدولة بأكملها فإنه يتطلب قدراً من الزمن يصعب اختزاله ولو في بضع سنوات قليلة، وخاصة ما واجهته وزارة العدل في بداية عهدها التطويري المتزامن مع انطلاقة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء من إجراءات تصحيحية في مجال العملية التوثيقية المتعلقة بإجراءات كتابات العدل، والتي أخذت من الوزارة حيزاً من الجهد والوقت، حيث واجهت ازدواجية في الإجراءات وتجاوزات عديدة حتى استقرت بها أوضاعها، وقد خدمت الوزارة في هذا هندسة إجراءاتها الجديدة وعملية تدوير العاملين في جهازها التوثيقي، وقد تجاوزت الوزارة هذه العقبة بنجاح كبير.

استمرار التطوير

وقد أكّدت وزارة العدل في أكثر من إيضاح بأنّها على الرغم من جهود العاملين فيها من القضاة وكتاب العدل والإسناد الإداري والبحثي والتخطيطي تؤمن بأنّها لا تزال في مسيرة التطوير من جهة طموح الجميع، علاوة على المسلمة بأن أي عملية تطوير لا تنتهي لحد بحكم التجدد المستمر في الحياة، وتعمل الوزارة حالياً بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء على تقليص مدد التقاضي من جهتين: الأولى تخفيف العبء عنه عن طريق مراكز الصلح التي صدر نظامها مؤخراً باقتراح الوزارة، وتم إنشاؤها بقرار وزاري، وعن طريق إشاعة ثقافة التحكيم والتي رفعت الوزارة عن طلب إنشاء مركز له ليكون عملاً مؤسسياً يفيد من خياره الشرعي على نطاق واسع، كما أنّ بين الوزارة وبين بعض الجهات التنفيذية تفاهماً حول نشر ثقافة التحكيم في المجتمع، عن طريق منافذ البيع على وجه الخصوص، وتفاهم آخر حول صندوق المعونة التحكيمية المقترح.

التكاليف القضائية

وتواجه الوزارة عقبة عدم الأخذ بخيار التكاليف القضائية على الخاسر، إذ تؤكد الدراسات الشرعية والحقوقية والاجتماعية أنّ من أهم وسائل الحد من تدفق القضايا الصورية، والكيدية، والاحتيالية و"غير الجدية بشكل عام" هو هذا

الفراغ التنظيمي الذي أعدت فيه الوزارة مشروع نظام تمت دراسته في العديد من الدوائر التنظيمية، وحظي من حيث المبدأ بترحيب تلك الدوائر، كونه لا يهدف مطلقاً إلى أخذ رسم على الخدمات العدلية، لكنه يرجع على الخاسر -وهو عموماً المبطل في القضية- بتكاليف الدعوى، علاوة على ما تستشرفه الوزارة من استقرار مبدأ الرجوع على الخاسر كذلك بالتكاليف القضائية عموماً وليس تكاليف الدعوى فحسب.

العنصر البشري

وكانت وزارة العدل قد آمنت -بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء- أنّ الرهان الأهم هو على العنصر البشري فمفهوم التطوير الحقيقي والفاعل والمراهن عليه واقعاً يبدأ به وينتهي به، ولذلك كثفت الوزارة من تدريب موظفيها بشكل حقق رقماً قياسياً في عدد المدربين في العام الواحد، وهو كما تشير الوزارة تدريب مدروس وموجه، كما كثفت -بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء- من تدريب القضاة بشكل غير مسبوق في تاريخ قضاء المملكة، فالقاضي الذي لم يتهيأ له طيلة تاريخه القضائي أن يحصل على دورة تدريبية واحدة أصبح يحصل في العام الواحد على أكثر من ثلاث دورات إلى أربع، منها ما هو طويل المدى يصل إلى شهرين مروراً بمتوسطة إلى أسبوع، وانتهاء بقصيرة المتعلق بدورات اليوم الواحد المكثف، إلى جانب ورش العمل المستمرة والملتقيات العدلية عموماً وإن كانت الأولى أكثر نشاطاً واستقراراً في التنظيم.

مدد التقاضي

وأطلقت وزارة العدل خلال هذا العام جملة من الإجراءات الهادفة إلى تقليص مدد التقاضي بين يدي صدور تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، حيث استبقت الوزارة إلى إنشاء دوائر متخصصة داخل التخصص النوعي، فأوجدت دوائرَ متخصصة للقضايا الإنهائية ولقضايا الأحوال الشخصية، ويتوقع أن يقلص هذا الإجراء مدد المواعيد بنسب كبيرة، حيث تم هذا العام افتتاح أربعة فروع للمحكمة العامة بالرياض، وذلك في مبانٍ مستقلة لتخفيف الضغط على المحكمة العامة وهي فرع دوائر الانهاءات، ودوائر التنفيذ، والدوائر الجزائية، ودوائر الأحوال الشخصية، كما تمت حوسبة أكثر من (450) مرفقا عدليا ببرامج حاسوبية متميزة، مع متابعة عالية الرصد، من خلال مركز معلومات عدلي منافس على مستوى الشرق الأوسط يتم من خلاله متابعة المرافق العدلية بدقة عالية مع حوالي (180) مؤشراً إحصائياً، يفيد في العملية الرقابية، والدراسات العدلية، والأمنية، والاجتماعية، والأكاديمية، وقد ثمَّن دقته وتفاصيله الواسعة كل من زار مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء

نظام المصالحة

بعد صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام المصالحة قبل بضعة اشهر بدأت وزارة العدل بإنشاء عدة مراكز للمصالحة في العديد من المدن الرئسية، وطالبت الجهة المختصة بإحداث وكالة له، وتمهيداً للموافقة النهائية على ذلك استأذنت في إنشاء وكالة مؤقتة لهذا الغرض، حيث شمل قرار مراكز الصلح في المرحلة الأولى افتتاح مراكزه الفرعية في محاكم: "مكة" و"جدة" و"الرياض" و"الدمام" و"بريدة"، وسيتبع هذه المرحلة افتتاح مراكزه الأخرى في جميع مدن ومحافظات المملكة، وتستهدف الوزارة العدل من خلال خطتها التنفيذية في المرحلة الأولى القضايا الزوجية: الحضانة، والنفقة، والزيارة، وفسخ النكاح، وغيرها من القضايا الزوجية، وتأمل في توسعة ذلك إلى نطاق أشمل ليكون في بقية قضايا الأحوال الشخصية، وعموم القضايا الحقوقية والجنائية، وخاصة ذات الحق الخاص، على أمل في أن يشمل كذلك الحق العام في القضايا التعزيرية وفق ترتيب معين مؤسس على تخويل ولي الأمر للمدعي العام بإجراء الصلح مع المتهم في القضايا التعزيرية، بما يحقق المصلحة العامة بإشراف قضائي.

إرشاد شرعي

ويتوقع أن تساهم مكاتب الصلح في إنهاء حوالي (70%) من القضايا الواردة للمحاكم في القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية، وسيخفف ذلك الشيء الكثير عن القضاء، إضافة للركيزة الأساسية في مكاتب الصلح وهو الإرشاد الشرعي بهدف إصلاح ذات البين، من خلال الاطلاع على عمق الإشكالات في القضايا، مدعوماً بالقرار الأخير الذي صدر عن الوزارة بإنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية تنفيذاً لبنود الاتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما يتمحض فيه العمل الاجتماعي؛ مما يتوهم فيه الأطراف أنّ ثمة خصومة في الواقعة، بينما لا تمثل الحالة سوى طلب الإسناد الشرعي في حالة اجتماعية صرفة، وذلك من خلال مرفق العدالة فيحصل هذا الإسناد بالكفاءات الشرعية مدعومة بالكفاءات ذات الاختصاص في الجوانب الاجتماعية بالتنسيق بين الوزارتين.

دعم بالقضاة

وكان المجلس الأعلى للقضاء قد دعم محاكم منطقة الرياض ب(36) قاضياً، ويعد هذا أكبر دعم تشهده منطقة "الرياض" خلال مدة وجيزة، وذلك لمساعدة زملائهم أصحاب الفضيلة القضاة في إنهاء القضايا وحل إشكالية طول المواعيد، والتي وإن كانت الوزارة تؤكّد من خلال رصد استطلاعي موثق بأنها بالمقارنة مع دول أخرى فإنها تعتبر في الطليعة إيجاباً إلا

أنها لا تنظر لهذا مطلقاً -كما تقول-، بل تنظر إلى أنّ واجبها الحقيقي يتمثل في تحقيق العدالة الناجزة بعيداً عن أي اعتبار أو مقارنات أخرى، بل ولا تنظر كذلك للهامش الطبيعي للتأخير وتأمل أن تتجاوزه، وقد زار عدداً من المحاكم الشرعية كل من وزير العدل المغربي ومعالي وزير العدل اليمني وأبديا إعجابهما بأسلوب العمل.
وأكّد وزير العدل المغربي أنّ مواعيد المحاكم في قضايا الفصل والبت تعتبر جيدة بالمقارنات الدولية، ولذلك -كما تؤكد الوزارة- تأتي النداءات الحقوقية بتفعيل الخيارات البديلة للتقاضي وهي عندنا في خيارين شرعيين حثت عليهما الشريعة وهما الصلح والتحكيم.
وحسب المتحدث الرسمي لوزارة العدل فان الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء مؤخرا بافتتاح أربعة فروع تخصصية للمحكمة العامة بالرياض ودعمها بعدد كبير من القضاة والموظفين المدربين ستحدث نتيجة ملموسة -بإذن الله للجميع- في تقليص مواعيد التقاضي وسرعة البت في القضايا في أكثر المدن إلحاحاً، تليها جدة التي تعمل الوزارة حالياً على استكمال إجراءات التخصص النوعي بشأنها علاوة على مراكز الصلح ومكاتب الخدمة الاجتماعية.
خدمات إلكترونية
ونجحت وزارة العدل في تطبيق التقنية على كتابات العدل الأولى والثانية، من خلال تحديد المواعيد، وكذلك تحميل النماذج الالكترونية، وتسجيل الوكالات في الموقع الرسمي لوزارة العدل الذي يحتوي على الكثير من الخدمات التي تقدم لمراجعي الوزارة، والهدف الاساس منها هو اختصار الوقت، والدقة، وكذلك التسهيل على المستفيدين من خدمات الوزارة، وطبقت وزارة العدل خدمة الحجوزات الالكترونية للمستفيدين من خدمات كتابات العدل الأولى الخاصة بإفراغات الأراضي، وذلك لتسهيل وتنظيم العمل، كما أعلنت وزارة العدل عن إطلاق "برنامج تحقق" الخاص بكتابة العدل الثانية، من خلال الموقع الالكتروني عن الوكالة الشرعية الصادرة من كتابة العدل، ويمكن التحقق من صحة الوكالات بواسطة موقع وزارة العدل دون الحاجة إلى الذهاب لكتابات العدل، حيث بلغ عدد الوكالات المدخلة في النظام الالكتروني أربعة عشر مليون وكالة بجميع أنواعها.
وكالات الكترونية
ويستطيع المستفيد من تسجيل الوكالة من المنزل عن طريق الموقع الالكتروني لوزارة العدل، ومن مميزات نظام الوكالات الالكتروني الجديد أنّه يعمل على تلافي الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بذات الموضوع، وسهولة التسجيل والحصول على الوكالة سريعاً، وإمكانية ربط الوكالات المسجَّلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة إلغاء الوكالة، وتعمل الوزارة حالياً على إصدار الوكالات عن طريق بار كود فقط يتم الحصول عليه باتباع خطوات معينة بعد الاستيثاق من هوية الموكل ومن خلاله يتم التعامل مع الوكالة في أي مكان بما في ذلك سفارات المملكة في الخارج، وستوقع الوزارة مع الخارجية في القريب اتفاقية ذات صلة.
المشاركات الدولية
وأجادت وزارة العدل عندما تصدت بمادة مليئة وواثقة عن قضاء المملكة خلال مشاركاتها الدولية على مدى أربع سنوات متتالية، جابت خلالها العديد من البلدان العربية والأوربية والأمريكية، حيث التقى مسؤولو وزارة العدل خلالها بقضائيين، وحقوقيين، وبرلمانيين، ومفكرين، وأكاديميين، وإعلاميين ودبلوماسيين، تخللها حوارات مفتوحة، ومحاضرات، ومثّلت هذه اللقاءات صيغة جديدة في خطاب وزارة العدل، وقدرة على الحضور لهذه المحافل بالرصيد العلمي والفكري القوي، حيث لوحظ في النقاشات استدعاء الحجج المنطقية المقنعة التي جعلت الكثير يشيد بما أسماه فلسفة التشريع الإسلامي في حكمة تشريعه، وأظهرت النتائج ثمرة هذه الزيارات بتحسين صورة عدالة المملكة في الخارج، وقد تلقت وزارة العدل تثمين القيادة الرشيدة لهذه الزيارات، وتثمين سفراء المملكة في تلك الدولة، وطالبت بالمزيد من اللقاءات، كما تلقت الوزارة تثمين جهاز الإفتاء من خلال إيضاح الوزارة للحقائق الشرعية في تلك البلدان، واقتراح وزارة الخارجية على القيادة تواصل هذه الزيارات ودعمها.
خدمات جاهزة
وكشفت وزارة العدل أنّ لديها العديد من الخدمات الجاهزة، ولكنها تنتظر موافقة الجهات ذات العلاقة، مثل: الترافع الالكتروني، وقصر المرافعة على المحامين، إضافةً إلى العديد من الخدمات التي تعتبر العدل نفسها جاهزة وتنتظر موافقة الجهات الحكومية الأخرى لتقدم خدمات الالكترونية وغيرها للمستفيدين من الوزارة، أما بالنسبة لرفع الدعوى فيتم ذلك حالياً عن طريق بوابة الوزارة الإلكترونية.

مبانٍ جديدة
وتستعد وزارة العدل لطرح منافسة لأكثر من (160) مبنى لمحكمة وكتابة عدل خلال الشهر القادم،
وتم الآن البدء في بناء (22) محكمة تمت ترسيتها مؤخراً بعد توافر أراضيها والإذن الحكومي بالموافقة على خطة الوزارة في تشييد دور العدالة الجديدة، وقد أرست الوزارة بعض المحاكم في بعض المراكز، ولم تتمهل للإذن المشار إليه بحجة أنّها غير داخلة مطلقاً في الغاية الحكومية التي تتوخاها من دراسة خطة المباني وفق قراءتها الاجتهادية للنص، لكنها تلقت في هذا مراجعة تقضي بأنّ الجميع داخل في طلب الإذن، وتمت معالجة ذلك بأمر سام، خاصةً بعد أن حصل توجه على قصر المحاكم على المدن والمحافظات دون المراكز، فحصل تعديل في هذا تلافى الأمرين بحمد الله، وسعت وزارة العدل لإنشاء صروح العدالة على أحدث طراز ووفق متطلبات نظام القضاء، مراعية في ذلك درجات التقاضي وتوسع التخصص النوعي في عمل المحاكم وتهيئة بيئة العمل المثالية في تلك الدوائر الشرعية، جاء ذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء في رجب العام الماضي بإجازة خطة مباني وزارة العدل وتحديد مدد معينة لها مشروطة بتوافر الأراضي، ما أعطى وزارة العدل شارة البدء في تنفيذ مشروعاتها.
زيارة مجلس الشورى
ومع تثمين مجلس الوزراء لخطوات العمل التطويرية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء في أكثر من جلسة من جلساته؛ فقد كان مجلس الشورى على موعد مع زيارة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء من قبل بعض لجانه وأعضائه برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم ال الشيخ الذي زار المشروع قبل أشهر، واطلع على منجزاته وأفاد معاليه وسائل الإعلام بأنّ: (مرفق القضاء الذي يعتبر تطويره هاجساً لدى خادم الحرمين الشريفين وهدفاً أصبح واقعاً ملموساً وكيانا قائما بجهود القائمين على وزارة العدل).
قاروب: التطوير يدعم هيبة القضاء التنفيذي
رأى "ماجد قاروب" -محامي- أنّ تثمين مجلس الوزراء الموقر بجهود وزارة العدل التطويرية للقضاء بالتعاون والتكامل مع المجلس الأعلى للقضاء يدل على أنّ الدولة تتابع بشكل دائم ومستمر الخطوات التطويرية لمجمل العمل التطويري للسلطة القضائية في إطار مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء، مبيّناً أنّ المحامين يشيدون بهذا الخطوات التطويرية التي اتخذتها وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، بافتتاح فروع للمحكمة العامة بالرياض؛ دائرة الانهائات، ودائرة التنفيذ، ودائرة الأحوال الشخصية، ودائرة الجزائية، التي واكبت الجدية والمصداقية في تطبيق قضاء التنفيذ، الذي أعاد ويعيد للقضاء هيبته ويرفع هيمنته وسيطرة الإدارات الحكومية والأمنية على تنفيذ الأحكام، التي انحرفت في مسار سلبي خلال السنوات الماضي، وهي تعود الآن إلى موقعها وواقعها الطبيعي بأن يكون تحت هيمنة وسلطان القضاء المعني بالمقام الأول بتنفيذ أحكام القضاء.
ربط المحاكم بالسجون
إلكترونياً..
أنهت وزارة العدل إجراءات الربط الإلكتروني بين السجون والمحاكم في (28) مدينة ومحافظة بمختلف مناطق المملكة، وتم الاستغناء عن التعاملات الورقية، ويعمل النظام الجديد على تبليغ الموقوفين بمواعيد جلساتهم إلكترونياً، بالإضافة إلى بيان وضع الموقوفين من حيث قدرتهم على حضور الجلسات أم لا؛ ليتمكن القضاة من تأكيد الجلسات أو تأجيلها، كما يمكِّن النظام الجديد إدارات السجون من الاطلاع مبكراً في حالة تعذر حضور القضاة، بالإضافة إلى معرفة مسبقة لحالات غياب أحد أطراف الدعوى.
نظام التَّنفيذ يحسم النزاعات..!
يعدّ نظام التنفيذ الذي طبق في شهر ربيع الثاني الماضي نقطة تحول في تطوير آليات القضاء، واكتمال منظومة العدالة في أهم مراحل القضية وهو التنفيذ الذي يعد ثمرة الحكم القضائي، وذلك من خلال عملٍ مؤسسيٍّ دقيقٍ بعد أن كان التنفيذُ في السابق يعاني العديد من المتاعب والإشكالات، وتم تطبيق هذا النظام بدعم قضائي ووظيفي مدرب، ولا تزال الوزارة في مراحل تأسيس هذا الاختصاص، الذي يتطلب المزيد من الوقت ليحقق الطموح الكامل منه.
ويعول على نظام التنفيذ في حسم العديد من النزاعات عن طريق الأمر بإنفاذ سندات التنفيذ التي تشكل نسبة لا بأس بها في المحاكم، حيث تُفتح فيها المرافعات والتي يطول بعضها على حين أن قاضي التنفيذ يأمر بإنفاذ جملة منها فوراً وهذا سيخفف الكثير على المحاكم، كما أنّ اللائحة التنفيذية التي أصدرها وزير العدل لهذا النظام بتخويل السلطة التشريعية كانت دقيقة للغاية وحققت أهداف النظام إلى حد كبير، ومرونتها في أنّها قابلة للتعديل بقرار وزاري عند الاقتضاء، وتعمل وزارة العدل على توسيع هذا الاختصاص القضائي، من خلال إنشاء محاكم تنفيذ وليس دوائر فحسب، وعلى زيادة أعداد قضاة التنفيذ وتدريبهم، ودعمهم بالإسناد الوظيفي المدرب. ويدخل قضاء التنفيذ في خطة الوزارة للتعويل عليه في إنهاء العديد من النزاعات دونما حاجة للمرافعة القضائية، وتشمل خطته التدريب المكثف والدعم الإسنادي والتدرج حسب

اللائحة في قبول سندات التنفيذ، خاصةً المتعلقة ببعض الجهات ومنها الأوراق التجارية، ويتميز قضاء التنفيذ عن خياري التحكيم والصلح بأنه ملزم لكافة الأطراف ابتداء وانتهاء فمن يباشره قاض.

محكمة للقضايا الأسرية تقرب المواعيد..

تشكل قضايا الأحوال الشخصية والأسرية تحديداً نسبة تصل إلى (60%) من حجم القضايا في بعض المحاكم وليس جميعها، ولذلك اهتمت وزارة العدل بقضايا الأحوال الشخصية والأسري منها على وجه الخصوص بتجهيز مبنى مستقل وتخصيصه للنظر في هذه القضايا ودعمه بالقضاة المدربين، وتشكل أعقد قضايا هذا النوع من الاختصاص قضايا الطلاق والنفقة والزيارة والحضانة، وتهدف وزارة العدل من هذه الخطوة الاستباقية لصدور تعديل نظام المرافعات الشرعية، والذي تتطلع الوزارة من دوائر التنظيم إلى المسارعة به -من خلال حسم تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء على بعض المواد-، وطموح الوزارة في هذا ينصب على تسريع النظر والبت في القضايا الأسرية وعدم تباعد مواعيدها.

نتائج التحليل تظهر خلال 6 أسابيع

الصلاة على أولى ضحايا المطاردة المميتة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/30/article871753.html

الرياض – مناحي الشيباني

يؤدي جموع المصلين في جامع الراجحي بعد ظهر اليوم صلاة الميت على الشاب ناصر بن غزاي القوس -رحمه الله- الضحية الأولى للمطاردة المميتة التي شهدتها الرياض باليوم الوطني للمملكة، وتوفي فيها شقيقه سعود دماغياً بعد أيام من الحادثة.

وكانت جهات التحقيق المكلفة بالتحقيق بالقضية من قبل إمارة منطقة الرياض بمتابعة شخصية من صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، قد وجهت عقب الحادثة مباشرة بالتحفظ على جثة "ناصر" لعرضها على الطب الشرعي وإصدار تقرير للجنة المختصة في التحقيق، يضم إلى ملف القضية لمعرفة أسباب الوفاة وخلفياتها.

وقال شقيق الضحايا فيصل بن غزاي القوس أمس ل"الرياض" عقب تسلمه جثمان أخيه ناصر "الضحية الأولى" إن المسؤولين في الطب الشرعي أبلغوه بعد تسلمه الجثة أنه تم أخذ عينات منها بعد تشريحها بالطب الشرعي، وتم ارسال العينة لمركز السموم. وأضاف أن "المختصين أوضحوا أن نتائج العينة المأخوذة تستغرق ما بين أربعة إلى ستة أسابيع لظهورها وإرسالها للجان المشكلة بمتابعة القضية لتضم للملف. وذكر القوس أن الأطباء أبلغوه أمس أن شقيقه الثاني سعود وهو "الضحية الثانية في الحادثة" توفي دماغياً. وأبدى القوس شكره لسمو أمير الرياض وسمو نائبه على اهتمامهم البالغ بالقضية ومتابعتها أولاً بأول، مشيراً إلى أن ذلك ليس بمستغرب على ولاة أمرنا حفظهم الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، سائلا الله تعالى لأخيه ناصر المتوفى الرحمة والغفران وأن يمد أخيه سعود بالشفاء.

المحكمة العامة تنظر القضية الخميس المقبل

بر مكة تطالب الصحة بـ18 مليوناً والإخلاء الفوري لمقر النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642814.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

مضت (4) سنوات على عبارة (لا مانع) ممهورة بتوقيع وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة على خطاب مدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور خالد ظفر بشأن طلب موافقة الوزير على استكمال الإجراءات لاستئجار مقر مستشفى الصحة النفسية في العاصمة المقدسة، وطلبت الوزارة على إثر ذلك من جمعية البر إحداث تغييرات ليتوافق المبنى مع متطلبات المرضى النفسيين، وبالفعل قامت الجمعية بإجراء كافة التعديلات المطلوبة بتكلفة بلغت أكثر من (مليوني) ريال، ومن ذلك التاريخ والوزارة تماطل في دفع مستحقات الإيجار التي تراكمت لتصل الى(6) ملايين ريال، ما دفع جمعية البر الى إقامة دعوى قضائية ضد الوزارة تطالب بإلزامها بدفع المبالغ مع تعويضها عن الاضرار ومن ثم إخلاء المقر فورا.

وحددت المحكمة العامة في مكة المكرمة صباح يوم الخميس المقبل موعدا للنظر في الدعوى القضائية التي رفعتها الجمعية مطالبة بمستحقات (4) سنوات من الايجار بمبلغ إجمالي قدره (6) ملايين ريال، إضافة الى (مليوني) ريال تكلفة التعديلات التي طلبتها الوزارة، و(10) ملايين ريال تعويضا عن الاضرار التي لحقت بها نظرا لأن حبس الوزارة لهذه المبالغ حرم الجمعية من استثمارها وتنميتها لصالح المستفيدين والمستفيدات من خدماتها من الأرامل والمطلقات والأيتام، فضلا عن مطالبة الوزارة بالإخلاء الفوري.

وعود وهمية

رئيس مجلس ادارة جمعية البر الدكتور طارق صالح جمال قال لـ«عكاظ» «الجمعية استنفدت جميع الوسائل الودية ولم تفلح، حاولنا التواصل مع وزير الصحة وذهبت للقائه في الوزارة ولم يتح الأمر لي، ولدينا عشرات المخاطبات مع الوزير ومع مدير الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة الدكتور خالد ظفر ولم نجد أي تجاوب، ولم تف الوزارة بالتزاماتها رغم تعدد وعودها، كما أن الجمعية قدمت كافة التسهيلات الممكنة وتولت استخراج تصريح الدفاع المدني للمقر الذي تسلمته الوزارة وتستخدمه منذ (4) سنوات والى اليوم كمقر لمستشفى الصحة النفسية، وما زال يمارس نشاطه رغم عدم دفع المستحقات».

ويضيف الدكتور طارق جمال «بعثت عدة خطابات للوزير وللمديرية وأكدت لهم أن المبالغ التي تطالب بها الجمعية تدفعها كإعانات ومساعدات للمحتاجين والفقراء والارامل والمطلقات وأيتام وفقراء البلد الحرام».

مخاطبات متبادلة

وأجاب الدكتور خالد ظفر في خطابه على مطالبات الجمعية بأنه تم الرفع للوزارة بالمستحقات وفي انتظار الرد، ثم طالب في خطاب آخر بتخفيض قيمة الايجار من (1.5) مليون إلى (1.2) مليون ريال، وردت الجمعية بأنها قررت التجاوب مع الوزارة من أجل استمرار تقديم الخدمة للمرضى النفسيين إكراما لأهل مكة المكرمة، ووافقت على خفض الايجار إلى المبلغ الذي اقترحه د. ظفر (1.2مليون ريال) للسنتين الأوليين بشرط السداد الفوري، كما وافقت على اعادة النظر في الايجار بعد انقضاء السنوات الخمس الأولى، الا ان الوزارة لم تدفع أي مبالغ، وأخيرا تلقت جمعية البر خطابا من مدير الشؤون الصحية الدكتور خالد ظفر يفيد ان وزارة المالية رفضت مبلغ الايجار وطلبت تخفيضه إلى (مليون) ريال، وبالمقابل رفض مجلس ادارة الجمعية العرض كون وزارة الصحة تسلمت المقر المستأجر منذ (4) سنوات واستخدمته

من وقتها الى الآن، وكان عليها أن تحصل على موافقة وزارة المالية قبل ان تتسلم المبنى وليس بعد تسلمها المقر واستخدامه بـ(4) سنوات.
«عكاظ» هاتفت المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد المرغلاني أمس في محاولة للحصول على تعليق إضافي حول القضية، فأجاب أحد معاونيه بأنه في اجتماع وطلب إرسال ملخص القضية للاستفسار والرد علينا، وتم بالفعل إرسال رسالة بذلك، إلا أن رده لم يصل حتى إعداد هذه المادة للنشر عصر أمس.

معلمة تخصص ممشى لطالباتها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130930/Con20130930642962.htm

نادر العنزي (تبوك)
استغلت معلمة في مدرسة ثانوية بمنطقة تبوك جزءا من ساحة المدرسة بتخصيصه لممارسة رياضة المشي لطالباتها أثناء الطابور الصباحي وفي الفسح وخلال حصص النشاط.
وبينت المعلمة عهود أبوهاشم، والتي تعمل مرشدة صحية في الثانوية السابعة، أن هذه الخطوة تأتي ضمن البرامج المعززة للصحة، مشيرة إلى أنها وجدت تفاعلا كبيرا من قبل الطالبات وأولياء أمورهن، مؤكدة على أهمية الصحة المدرسية باعتبارها مسألة ملحة تفرض نفسها على قائمة الأولويات الوطنية.

أمير عسير لـ الشرق: سنقضي على البطالة من خلال العمل السياحي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/30/957182

أبها – محمد السريعي
دعا أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز إلى ضرورة إشراك الشباب في الفعاليات السياحية دون استثناء، وذلك كخطوة رئيسة لاستثمار طاقاتهم في القضاء على البطالة، من خلال تشجيعهم على الانخراط في العمل السياحي بكافة مجالاته.
جاء ذلك في تصريح خاص لـ «الشرق» أوضح فيه أن منطقة عسير تسعى بخطوات ثابتة وواضحة لإنهاء البطالة بين صفوف الشباب من خلال توظيفهم في القطاع السياحي بمنطقة عسير بشكل خاص وفي عموم مناطق المملكة بشكل عام.

وأضاف أن منطقة عسير حققت نجاحاً باهراً في التواصل مع شريحة الشباب ومعرفة احتياجاتها وطموحاتها، موكداً أن المرحلة اليوم تحتاج إلى مزيد من التقارب مع الشباب من الجنسين، من خلال الخطط والرؤى المستقبلية التي تهتم بهم، وأن يتم كذلك احتواؤهم ضمن المنظومة التنموية السليمة.
وقال الأمير فيصل إن منطقة عسير هي المنطقة الوحيدة في المملكة التي تتمتع بتضاريس مختلفة، إضافة إلى الاعتدال المناخي المميز، ومن خلال الرؤية التي كنت قد وضعتها وذلك أن تكون عسير هي الوجهة السياحية الأولى في المملكة في عام 2020 نستطيع بإذن الله أن نجعل عسير منطقة سياحة مستدامة طوال العام بجهود شبابية من خلال الدراسات الموضوعة لهذا الهدف، ومن خلال التركيز على ضرورة إشراك الشباب في وضع البرامج التخطيطية للتنمية السياحية ورسم خريطة سياحية جديدة هم من يقودونها ويطبقونها.
وأضاف: عندما تكون لدينا سياحة مستدامة – ونحن في عسير قطعنا شوطاً كبيراً باتجاه تحقيق ذلك – والشباب هم من يقودون العمل السياحي، فنحن بإذن الله نحقق هدفاً وطنياً يشار إليه بالبنان.
يشار إلى أن «الشرق» كانت قد اطلعت على خطاب وجهه الأمير فيصل إلى أمانة المنطقة وجهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار في عسير، تضمن التوجيه باستثمار قدرات وطاقات الشباب دون استثناء وتمييز وتقديم الدعوة لهم في جميع الفعاليات والمناسبات المختلفة لتنظيمها وتشغيلها والعمل على أن يقودوا بأنفسهم المواسم السياحية المقبلة في عسير.

"التجارة" تستنفر للقضاء على"الغش والاحتيال"

بدأت حملة جديدة بالتعاون مع "المقاييس" و"الجمارك"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=162168&CategoryID=2

الرياض: يوسف الحمادي
بدأت وزارة التجارة والصناعة حملة جديدة لمكافحة الغش التجاري، مكثفة حملاتها الرقابية المفاجئة خلال الأسابيع القليلة الماضة عبر فروعها في جميع مناطق المملكة للتأكد من مدى التزام الأسواق بأنظمة الوزارة، والتصدي لأساليب التلاعب والتحايل على المستهلكين.
وكشف مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن الحملة التي شرعت "التجارة" في تنفيذها، ستستمر حتى تحقق الوزارة أهدافها المتمثلة في القضاء على أساليب الغش والتلاعب وبيع وتسويق المنتجات الفاسدة وتوعية التجار بعدم التورط مجددا بقضايا الغش والاحتيال التجاري، مشيراً إلى أن هذه الحملة الضخمة من نوعها تأتي بالتعاون مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس ومصلحة الجمارك، إذ إن هناك تنسيقا متواصلا لفحص عينات البضائع المضبوطة، لتوثيقها ودرء استيرادها وبيعها محليا مستقبلا.
وأوضح المصدر أن الحملة منذ بدئها قبل نحو 3 أسابيع، أتلفت عبر جولاتها المفاجئة كميات متنوعة من السلع الغذائية الفاسدة ومنتهية الصلاحية، فيما أوقعت الحملات عقوبات مختلفة على حسب المخالفات، إذ تم إغلاق وتغريم العديد من المحلات، وتوعية ملاكها في ذات الوقت بعدم التورط في ذلك مستقبلا، حيث تم استدعاء الملاك للتحقيق في الوزارة وتطبيق الأنظمة بحقهم.
وأشار المصدر إلى أن حملات الوزارة اشتملت أيضا على مراقبة مخالفات عدم وضع تسعيرة على البضاعة المعروضة، واستخدام مواد أولية منتهية الصلاحية، وسوء حفظ المواد الأولية، وإلقاء النفايات الصناعية في غير الأماكن المخصصة لها، أو عدم التقييد بأنظمة البيع الأخرى.
ويأتي تحرك وزارة التجارة الجديد، بعد نحو 6 أشهر من صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بمنح وزارة التجارة والصناعة صلاحيات إضافية جديدة تتمثل في تنفيذ العقوبات والغرامات المالية الفورية على المخالفين لتعزيز الرقابة وتحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية، فيما اعتبرت الوزارة آنذاك أن قرار مجلس الوزراء يمنح مرونة أكبر للفرق

التفتيشية في تطبيق الأنظمة واللوائح ذات الصلة على المخالفين، ويلبي تطلعات المستهلك في السوق المحلية، مؤكدة على لسان وزيرها الدكتور توفيق الربيعة، أنها لن تتهاون في تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء والقرارات الأخرى السابقة والتي تصب في مصلحة جميع الأطراف المتعاملة في السوق، وتحقق العدالة وترسخ مبدأ الشفافية والنزاهة، وتؤسس لبيئة تجارية سليمة بعيدة عن الممارسات الخاطئة التي تضر بسمعتها.
ومن أهم ملامح قرار مجلس الوزراء منحه وزارة التجارة والصناعة صلاحية تطبيق العقوبات الفورية والتي قد تصل إلى 20 ألف ريال، كما قد تشمل هذه العقوبات إغلاق المحل، وستوقع هذه العقوبات على عدد من المخالفات، منها: عدم وضع تسعيرة على البضاعة المعروضة، واستخدام مواد أولية منتهية الصلاحية، وسوء حفظ المواد الأولية، وإلقاء النفايات الصناعية في غير الأماكن المخصصة لها، أو عدم التقيد بأنظمة البيع الأخرى.

"صحة جدة" تحقق في اشتباه تبديل مواليد بمستشفى خاص

فريق الولادة يؤكد أن المولود "أنثى".. وممرضات الحضانة يؤكدن أنه "ذكر"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=162191&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
كشف مدير إدارة القطاع الخاص بصحة جدة الدكتور طارق بنجر عن تشكيل لجنة عاجلة من إدارة القطاع الخاص للتحقيق مع فريق طبي مسؤول عن عملية ولادة قيصرية حدث فيها لبس وتم استبدال جنس مولود. وقال بنجر إن الإدارة تلقت شكوى من مقيم "صيدلي مصري" يتهم فيها المستشفى بتغيير جنس مولوده من "أنثى " إلى "ذكر"، وعليه تم التحفظ على ملف حالة ولادة "الجنين" الذي وضعته الأم في شهره الثامن بأحد المستشفيات الخاصة. وبين أنه يتم حاليا التحقيق بصورة عاجلة مع كافة أفراد الطاقم الطبي والإداري الذي أشرف على العملية، حيث أثبتت التحقيقات التي تعمل عليها اللجنة منذ ثلاثة أيام تضارب أقوال الأطباء وطاقم التمريض المشرف على عملية الولادة والمعنيين بالقضية من طاقم التمريض. وقررت اللجنة الممثلة للشؤون الصحية بجدة والتي تضم أطباء نساء وولادة وأطفال عمل فحص الجينات" D.N.A" للمولود، وذلك للتأكد وبالدليل القاطع من نسب الوليد وتنتظر اللجنة نتائج التحاليل، على أن يستكمل التحقيق المكثف مع أطباء المستشفى، لافتا إلى أن صحة جدة اتخذت كافة الإجراءات القانونية تجاه المستشفى الخاص وتحفظت على جميع المستندات التي تخص شكوى المقيم.
ومن ناحيته استغرب محمد فؤاد، والد الطفل، بطء وتخاذل إدارة المستشفى في حل مشكلته، وأكد أن القضية بدأت بإبلاغه من ممرضة الحضانة التي استقبلت وليده بالمستشفى بأنه رزق بـ"أنثى" ثم تحول البلاغ بعد مرور ساعات قليلة ليتغير جنس المولود إلى أنه رزق بمولود "ذكر".
وأضاف أن "القصة التي شتت مشاعر زوجته وأسرته بدأت بوقوع خطأ طبي وإهمال إداري في سجلات قسم النساء والولادة، حيث تم إدخال زوجته بتاريخ 21 سبتمبر 2013 إلى قسم الطوارئ بالمستشفى الخاص وهي في شهرها الثامن، وبعد مرور ثلاثة أيام أدخلت الأم لغرفة العمليات بناء على طلب الطبيب المشرف على الحالة، وخضعت لجراحة قيصرية عاجلة وتمت الولادة في يوم 24 سبتمبر. وسبق هذا إبلاغي من إدارة المستشفى بسرعة حضوري للمستشفى لحاجة زوجتي لعمل جراحة قيصرية، وتم إبلاغي بأنني رزقت بمولودة "أنثى"، وأبلغت الأم بذلك ثم صعدت للحضانة لزيارة المولودة ففوجئت بمسؤولة الحضانة تبلغني بأن نوع المولود "ذكر" وليس " أنثى"، وتسبب هذا في تشويش كبير وإزعاج لعائلتي، ولخشيتي أن يكون المولود تم استبداله، تقدمت على الفور ببلاغ لمديرة قسم التمريض ونشبت مشادة

بيني وبينها لإصرارها على أن الخطأ وقع في مسمى أنثى وذكر، وأن طفلنا هو "ذكر"، في حين أكد الأطباء الذين أشرفوا على الولادة أن المولودة أنثى".
وأضاف أنه رفض استلام المولود أو توقيع أي أوراق أو مستندات، وكذا رفضت زوجته مغادرة المستشفى إلا ومعها وليدها وبعد تأكدها من أن المولود هو ابنها او ابنتها بالفعل. وأشار إلى أن ما جعله مصرا على فحص الـ" D.N.A" وزاد من شكه تهاون المدير الطبي للمستشفى واستهتاره وتضارب أقوال الفريق الطبي الذي أشرف على الولادة، فمنهم من يؤكد أن المولود "أنثى" وطاقم التمريض يدعي أن المولود "ذكر" وأن الخطأ كتابي فقط، مع ثبوت تسجيل المولود بالعناية المركزة لحديثي الولادة بالحاسب الآلي للمستشفى بأنه "أنثى"، مما دفعه لتقديم شكوى كتابيه لإدارة المستشفى ومثلها لمديرية الشؤون الصحية بجدة يطالب فيها بإجراء فحص لجنس وأسماء جميع المواليد الذين تمت ولادتهم في نفس يوم ولادة زوجته ومنع تسليم أي منهم لذويه لحين حصر المشكلة وعمل فحوصات وتحاليل وراثية للتأكد من نسب المواليد البالغ عددهم 20 مولودا بقسم الحضانة، ومعاقبة المتسبب في المشكلة التي أثرت على عائلته وجعلت زوجته ترفض حمل أو إرضاع الطفل، وتحمل المستشفى العلاج النفسي والبدني الذي تسببت فيه إدارة المستشفى لزوجته.

الحكم على 21 متهماً بإرسال مقاتلين لإيران وتأجيج الفتنة في العراق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557096

الرياض - ناصر الحقباني
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس حكماً ابتدائياً بالسجن والمنع من السفر بين 8 أشهر و20 عاماً لـ19 سعودياً، ويمني، ووافد من بوركينا فاسو في خلية تضم 63 متهماً، إثر إدانتهم بتأجيج الفتنة في العراق وقتل رجل وابنه هناك، وفتح جبهة لإرسال المقاتلين إلى طهران بواسطة شخص (إيراني)، والشروع في شراء سفينتين لنقل وتهريب الشبان إلى أفغانستان وإيران، وحصول أحدهما على تزكية من مجلس الشورى الإسلامي في أفغانستان لاستخدامها عند التجار السعوديين.
وأوضح قاضي الجلسة خلال حديثه مع المحكومين أنه يحق لأي شخص الاعتراض على الحكم الابتدائي أو الموافقة عليه، وكذلك رفع دعوى جديدة على وزارة الداخلية بعد اكتساب الحكم الصادر في حقهم اليوم (أمس) القطعية لمن أمضى مدداً تزيد على الحكم، فيما تمّ إفهام المتهم الثالث في الخلية، والذي صدر في حقه الحكم بالسجن والمنع من السفر 8 أعوام، بأحقية هيئة التحقيق والادعاء العام برفع دعوى جديدة ضده في حال إصراره على انتهاج المنهج التكفيري بعد انتهاء محكوميته، وطالب المتهم الـ 37 بإلغاء وكالة شقيقه الذي حضر الجلسة، وذلك بعد أن عرض عليه أن يوافق على الحكم الذي صدر في حقه بالسجن والمنع من السفر 8 أعوام.
ودين المتهم الأول الذي تزعّم الخلية الـ63، وحكم عليه بالسجن 20 عاماً والمنع من السفر لمدة مماثلة لسجنه، بالانضمام إلى دولة العراق الإسلامية في بغداد، واشتراكه في عمليات إرهابية هناك ضد الشرطة العراقية، تضمنت خطفاً وتفجيراً وإطلاق نار، ومباشرته قتل أب وابنه بإطلاق النار عليهما من الخلف بعد خطفهما.
وقام المتهم الأول بتوجيه ثلاث طلقات إلى الرأس على كل من الأب وابنه بعد تكبيلهما وعصب عينيهما، وسمع المتهم الأب قبل اقتياده من السيارة يلفظ الشهادة، فيما كان الابن رافعاً إصبع يده اليمنى (السبابة) في إشارة إلى الشهادة، وبعد موته طلب منه القائد الذي كان معهم خلال العملية، أن يقطع المتهم الأول إصبعه كي لا يعتقد العراقيون أنه على حق، فرفض ذلك.

وبايع المتهم الأول أمير ما يسمى بدولة العراق الإسلامية ويدعى «أبو عمر البغدادي»، وتولى بعض الأدوار القيادية في هذه الدولة المزعومة، وقام بتزويدهم بأسماء أشخاص قادرين على دعمهم مالياً، كما دين بكتابة رسالة للعلماء في السعودية ليقوموا بدعم دولة العراق الإسلامية مالياً.

وثبتت إدانة المتهم الـ 12 الذي حكم عليه بالسجن 15عاماً والمنع من السفر لمدة تماثل سجنه، بتكفير الدولة السعودية والدول العربية وحكامها، وقطاع المباحث العامة والطوارئ التابعين لوزارة الداخلية، وكل جهة تقوم على منع الشبان من الذهاب إلى مناطق الفتن والصراعات، أو من يحارب تنظيم «القاعدة».

واعترف المتهم الـ12 بأن أحد المتهمين في الخلية أبلغه بأن زعيم التنظيم الأم أسامة بن لادن هو «المهدي»، ويجوز لهم الحلف بالكذب عند التحقيق معهم من رجال المباحث، وأنه أخبر زملاءه أن مفتي المملكة عبدالعزيز آل الشيخ أفتى بجواز الإبلاغ عن المطلوبين، ورد عليه أحدهم من الخلية نفسها بأن هؤلاء المشايخ - يقصد المفتي - هم أول الناس الذين يجب أن تقص رقابهم.

ودِين المتهم بأنه فكر بطريقتين لقتل أحد ضباط وزارة الداخلية لرؤيته - بحسب معتقده - بأنه كافر، وذلك بوضع مادة سامة على باب سيارته التي يقودها أو قنصه ببندقية والده، كما اعترف المتهم بالتفكير في اغتيال الأمير نايف بن عبدالعزيز - رحمه الله - أثناء زيارته لجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

واعترف المتهم الـ 13 - حكم عليه بالسجن 13عاماً والمنع من السفر لمدة مماثلة - بالمخطط الذي أفصح عنه شقيقه الموقوف (سلم نفسه وهو أحد المطلوبين في قائمة الـ 26) والذي استهدف اختطاف الأمير أحمد بن عبدالعزيز، ووزير الداخلية الأمير محمد بن نايف لأجل المساومة على إطلاق سراح زوجته، ويعتقد أن ذلك من باب الغضب، ولم يبلغ الجهات الأمنية، سيما وأنه سأل أخاه الذي يعتبر من قيادات التنظيم في المملكة عن اغتيال ضباط التحقيق، وأجاب عليه بأن هذه العمليات لا يمكن القيام بها إلا بأمر مباشر من زعيم التنظيم - آنذاك - ابن لادن.

ودين المتهم الـ 15 وهو من بوركينا فاسو بالسجن 13 عاماً، وترحيله إلى بلده بعد انتهاء محكوميته ومنعه من دخول المملكة مرة أخرى إلا وفق ما تقتضي به أنظمة الحج والعمرة، وذلك لدعمه أحد المتهمين ممن كان على صلة بفرع التنظيم في اليمن بمبلغ 360 ألف ريال، وأن المتهم الآخر بعد أن تسلّم الأموال طلب من الأول نحو 100 ألف ريال لشراء سفينة لتكون وسيلة عبور ونقل وتهريب للشبان إلى أفغانستان من طريق البحر.

وحصل المتهم الأجنبي على ثلاثة تعاميم سرية من أحد المتهمين في الخلية، ويظهر أنها رسمية موجهة إلى المنافذ لأخذ الحيطة والحذر، ومفادها بأن بعض المطلوبين على قائمة الـ 85 سيعودون إلى المملكة لتنفيذ عمليات بعد أن تغيرت ملامحهم، وبمخطط تستهدف به «القاعدة» ضرب مركز على الحدود اليمنية - السعودية، وضرب المصانع الألمانية في جدة، وحوت التعاميم أسماء وكنى المتوقع تنفيذهم للعملية. وحكم على المتهم الـ 22 بالسجن 9 أعوام والمنع من السفر مدة مماثلة لإدانته بمعرفة أشخاص خرجوا للقتال في أماكن الصراع ولم يبلغ عنهم، وشروعه في ذلك أيضاً، وأنه أخبر شقيقه، وطلب منه استخراج جواز وتذاكر سفر إلى الكويت، وتزويدهم برقم المنسق هناك لمقابلته، وبالفعل قام بالاتصال به، وبدوره زودهم برقم المنسق في إيران، وطلب من الشقيقين السفر إلى هناك والاتصال بالمنسق، وفي اليوم التالي اتصلا بالمنسق وأخبرهما بأن الطريق إلى أفغانستان أقفل.

فيما دين المتهم الـ22 بالتستر عن مخطط وعزم المتهم الـ 32 الذي حكم عليه بالسجن والمنع من السفر 15 عاماً، بتكوين خلية إرهابية تهدف إلى القيام بعمليات داخل المملكة، أبرزها قتل المستأمنين من الجنسية الأميركية، وتحرير السجناء في سجون المملكة، ودعم زميله من دون القيام بدور مباشر في العملية، خصوصاً وأنهم شاهدوا عدداً من الجنسيات الأميركية في محافظة جدة. وقام عدد من المتهمين في الخلية بمبايعة المتهم الـ 32 أميراً للخلية، وتم التخطيط لعمليات إرهابية تضمنت اغتيال رجل أمن خلال اجتماعهم في شقة مفروشة قريبة من الحرم النبوي في المدينة المنورة، وذلك بإطلاق النار عليه من مسدس كاتم الصوت، وقاموا بجمع معلومات عن الضابط المستهدف، إلا أن القبض عليهم حال دون قيام العمل.

فيما تمثل مخطط آخر للخلية في جمع معلومات حول سجن ذهبان في جدة، وذلك من خلال زيارة أحد المتهمين في الخلية لشقيقه الموقوف هناك، بينما كان الغرض الحقيقي استطلاع المقر والسجن من جميع جهاته، ومعرفة الثغرات الأمنية ومشاهدة المبنى من اتجاهاته كافة، والتخطيط لاقتحامه من الجهة الشرقية حيث المرتفع الجبلي الواقع خلفه بواسطة صواريخ.

وكشف المتهم الـ32 عن المخطط الثالث والذي تضمن استهداف مبنى الخزن الاستراتيجي في المدينة المنورة لوجود عدد من الأجانب يعملون فيه.

ودين المتهم الـ 36 (يمني الجنسية) الذي حكم عليه بالسجن 15 عاماً مع ترحيله إلى بلاده ومنعه من دخول المملكة، بتواصله مع قادة فرع «تنظيم القاعدة» في اليمن، وإدانته بطلب مبلغ مليون ريال لشراء سفينة يتم من خلالها تهريب الأشخاص إلى إيران، فيما حصل على تزكية من أحد الأشخاص في أفغانستان من مجلس الشورى للإمارة الإسلامية ويدعى سراج الدين حقاني بعنوان: «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة»، لاستخدامها في الحصول على دعم تجار المملكة.

71 موظفاً مفصولاً من التربية تجمعوا داخل الخدمة المدنية.. ولا رد!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557100

الرياض - أحمد الجروان

فيما تجمع نحو 71 من الـ191 موظفاً المفصولين من وزارة التربية والتعليم داخل مقر وزارة الخدمة المدنية في مدينة الرياض أمس للمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم، علمت «الحياة» أن الموظفين المفصولين تواصلوا مع مسؤولي الوزارة من دون أن يتوصلوا إلى حل لقضيتهم التي تعقد جلسة النظر فيها منتصف شهر محرم العام المقبل.

وقال محامي الموظفين المفصولين سلطان العنزي لـ«الحياة» إنهم التقوا بالمتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين ونفى علمه بالقضية، مؤكداً أن الموظفين يطالبون بإعادتهم إلى وظائفهم على المرتبة والدرجة نفسها، وبدل طبيعة العمل، وفي المناطق نفسها التي كانوا يعملون فيها.

وأشار سلطان العنزي إلى أن الموظفين يطالبون بتعويضهم مادياً ومعنوياً عن فترة الانقطاع ومحاسبة المتسبب في هذه القضية، في ظل الضرر الواقع عليهم وعلى أسرهم، إثر اقتراضهم من المصارف التي تطالبهم بالسداد في تواريخ محددة وتحتسب الفوائد المضاعفة، مطالبين بتدخل مؤسسة النقد لإيجاد حلول عادلة لمصلحتهم مع المصارف مع وجود قضية لدى الجهات المختصة.

من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ«الحياة» إنه ليس لديه تعليق حول القضية، مرجعاً عدم التعليق إلى أنه سبق أن قابل الموظفين المفصولين وأخبرهم بما لدى الوزارة من معلومات.

الباحة: طالب يعتدي على معلمه بـالفأس

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557022

الباحة - فواز المالحي
تعرض معلم إلى ضربة في مؤخرة الرأس بواسطة فأس من طالب في المرحلة المتوسطة، بإحدى مدارس مركز برحرح شمال منطقة الباحة، نقل على إثر الاعتداء إلى المستشفى، في حين تباشر شرطة الباحة التحقيق في ملابسات الاعتداء.
وأوضح المتحدث الرسمي لشرطة منطقة الباحة العقيد سعد طراد أن معلماً في العقد الثالث من العمر يُدرس بمتوسطة آل فاضل بمركز برحرح شمال منطقة الباحة تعرض للضرب من أحد طلاب الصف الثالث متوسط في مؤخرة الرأس بواسطة فأس، و تم نقل المعلم إثر ذلك إلى مستشفى المندق العام وخرج في حينه بعد أن خضع للعلاج اللازم، مشيراً إلى أن البحث ما زال جارياً عن الطالب «الحدث» لاستكمال إجراءات التحقيق ومعرفة ملابسات ودوافع الحادثة.
يذكر أن معلماً في مدرسة عثوان الثانوية ببني مالك التابعة لمنطقة جازان لقي مصرعه طعناً على يد أحد طلابه في المدرسة، خلال الشهر الجاري، بعد أن حاول المعلم معاقبة الطالب على ضربه لأحد العمال في المدرسة، إلا أن الطالب قام بطعن المعلم طعنات عدة أصيب على إثرها بنزيف حاد ونقل إلى المستشفى، ومات المعلم متأثراً بالطعنات.

محكوم عليه بـ 20 سنة قضى نصفها ويطالب الجهات المختصة بالاهتمام بهم

أقدم سعودي في سجون العراق لـ "سبق": تُبنا وندمنا ودفعنا الثمن غالياً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/S5Efde

نادية الفواز- سبق- أبها:
أعلن سلوم محمد الغامدي، الذي يعد أقدم سجين سعودي في العراق، أنه قام بعمل مراجعات لأفكاره وقناعاته داخل السجن. وقال: "عرفت أن الجهاد في سبيل الله على درجة عالية من الأهمية، لذا يجب علينا الوقوف عند رأي الراسخين في العلم بكل ما يتعلق به"، وأكد أنه عرف الحق وعرفت كم كنت على خطأ وكم ضُللت.

و "الغامدي" أكمل في السجون العراقية عشر سنوات نصف محكوميته، ويعيش على أمل الإفراج عنه، وقال في اتصال مع "سبق": دخلت العراق مع بداية الاحتلال الأمريكي بقصد القتال، متسللاً عبر الحدود السعودية إلى داخل الأراضي العراقية.
وأضاف أنه وقع "ضحية مفاهيم وقناعات خاطئة، والآن عرفت أن العلم يؤخذ من العلماء الراسخين".
وقال "الغامدي": كنت قبل السفر للعراق مثلي مثل بقية إخوتي من الشباب السعودي، ملتزم بتعاليم ديننا الحنيف الذي يحثنا على الولاء لولاة الأمر، ولكني خدعت وتأثرت كما تأثر غيري بالواقع السياسي الذي كان سائداً في عام 2003م، والذي صورته لنا وسائل الإعلام في ذلك الوقت، فتم التغرير بنا وبرمجتنا دون أن نشعر أنه يقذف بنا في صراع لا ناقة لنا فيه ولا جمل.
ونصح "سلوم الغامدي" الشباب بالالتزام بكتاب الله وسنة نبيه وأن يعرفوا بالتحديد أولوياتهم.
وقال: أناشد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بالوقوف إلى جانبنا نحن السجناء السعوديين في العراق وإعادتنا إلى أسرنا، وإلى وطننا لنكون لبنة صالحة فيه، فقد جربنا حياة الاغتراب وظروفه القاسية وذقنا مرارة السجن ونحن على وعد مع وطننا بأن نكون مواطنين صالحين في خدمة بلدنا وولاة أمورنا.
وبمناسبة اليوم الوطني قال الغامدي: أهنئ القيادة الرشيدة والشعب الكريم بهذه المناسبة، كما أود التأكيد علي أني سأبقي مخلصاً لديني ولقيادتنا الغالية. وأسأل الله الكريم أن يعيدني إلي بلدي كي تقر عيني برؤية والدتي الحبيبة وإخوتي الأعزاء وجميع أبناء عمومتي الكرام. وأسأله سبحانه أن يمكنني لأكون لبنة صالحة من لبنات بناء هذا الوطن.

أولياء طالبوا بالتدخُّل .. وإدارة المدرسة تضع إعلاناً بعدم توافرها في عفيف .. الثانوية الأولى للطالبات بلا كتب بعد شهر من الدراسة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/o9Efde

عبد الله السالم- سبق- الدمام:
طالب أولياء امور طالبات الثانوية الأولى "مقررات" بمحافظة عفيف التابعة لمنطقة الرياض، الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض، بتوفير كتب الطالبات بعد مضي أكثر من شهر على بدء الدراسة بعد مطالباتٍ عدة من إدارة المدرسة بتوفيرها.
وقال أولياء الأمور في شكوى تلقتها "سبق" إن الكتب التي لم يتم توفيرها للطالبات، هي: أول ثانوي (رياضيات ١(٦٠)- إنجليزي ١ (80)- اجتماعيات١(٧٠) كتاب الطالب- كيمياء 1(٢١)- فيزياء ١(٤٠)- أحياء ١(٤٠) حاسب كتاب الطالب (٤٠) وثاني ثانوي / كفايات٣ (٧)-كيميا ٢ (٢٥)-حاسب٢ (٢٥) كتاب طالب فقط -علم البيئة(٢٥)- مهارات حياتية(٣) .
وأضاف أولياء الأمور أنه ليس من المعقول ألا توفر وزارة التربية والتعليم الكتب وتساءلوا عن مكمن الخلل، وعمّا إذا كان في الوزارة نفسها أم في إدارة التربية؟
بدورها أعلنت إدارة المدرسة عبر ورقة تم وضعها للطالبات بعدما كثرت التساؤلات عن الكتب مفادها "لا يوجد .. والسبب إدارة التعليم".

رئيس الهيئات: لن نكلف محامين للدفاع عن المتهمين في المطاردة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/01/article871959.html

الرياض – مناحي الشيباني

أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ عدم تدخل جهاز "الهيئة" في مجريات التحقيق مع أعضاء الهيئة المتهمين في حادث وفاة شاب ووفاة أخيه الآخر دماغيا، وعدم توكيل الهيئة محامين للدفاع عن موظفيها المتهمين في القضية حتى تخرج نتائج التحقيق وتأخذ العدالة مجراها.

وقال الدكتور آل الشيخ في تصريح خاص ل"الرياض": أؤكد أننا لن نقوم بتكليف أي محامي للدفاع عن موظفينا المتهمين في القضية بصفتنا الرسمية كجهاز، ولن نتدخل في مجريات التحقيق لا من بعيد ولا من قريب، والعبرة بما سينتهي عليه التحقيق ويتقرر شرعا ويأخذ القطعية.

وأشار آل الشيخ إلى أن للمتهمين الحرية والحق في تكليف من يشاؤون للدفاع عنهم من المحامين وهذا لا شأن لنا فيه ولا علاقة لنا به كجهاز "هيئة"، ومن أراد التطوع لهم أو التعاطف معهم من المحامين فهذا شأنهم.

وبين آل الشيخ أن عدم تدخل الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من باب الحيادية في القضية وعدم التدخل في مجريات التحقيق وأعمال اللجان، أما من أراد من أسرهم أن يقوم بتوكيل محامين للدفاع عن أبنائهم فهذا شأنهم ولا تتدخل الرئاسة في حقوقهم الشخصية.

منعاً للتستر التجاري ولرفع مداخيل أصحاب الوظائف المتدنية اقتصاديون يطالبون بالسماح للموظف الحكومي بممارسة النشاط التجاري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/01/article871969.html

الرياض - فهد الثنيان

أكد مختصون اقتصاديون على أهمية السماح للموظفين الحكوميين بممارسة العمل التجاري مع ارتفاع تكلفة المعيشة خلال الفترة الاخيرة، حيث ان النظام الحالي للخدمة المدنية لا يسمح بالجمع بين الوظيفة الحكومية وبين العمل الخاص.

وأشاروا في حديثهم ل" الرياض " الى أهمية تعديل نظام الخدمة المدنية بتشجيع صغار الموظفين الذين لا يجدون في الدخل الحالي ما يكفي لتحمل النفقات المتزايدة للحياة على توفير مصادر دخل تعينهم على سد التزاماتهم الاسرية

والمعيشية والتي تزايدت بشكل لافت الفترة الاخيرة مع ارتفاع معدلات التضخم.وتأتي هذه المطالب في الوقت الذي أطلقت مؤخرا الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) عدداً من التحذيرات إلى الموظفين الحكوميين، واشتملت التوجيهات على تحذيرات من بينها حظر ممارسة الأنشطة التجارية حتى لا يقع الموظف تحت دائرة المساءلة.

يأتي ذلك في الوقت الذي قامت وزارة التجارة خلال السنوات الاخيرة باجراء حزمة من التعديلات والقرارات الجديدة والمتعلقة بتنظيم العمل التجاري وتسهيل الإجراءات وخاصة فيما يتعلق بالنشاط التجاري النسائي تتضمن تعديلات جديدة منها السماح للسيدات والطلبة بممارسة نشاط المقاولات بجميع أنواعه والصيانة والتشغيل والنظافة والمكاتب العقارية إذا كان المحل مخصصاً للسيدات.

وكذلك الموافقة على مشاركة الموظف الحكومي في الشركات إذا كان وريثاً، إضافة إلى مشاركة المرأة في مجلس المديرين أو مجلس الإدارة للشركات المساهمة والاحتفاظ برقم السجل التجاري والاسم التجاري في حال تحول المؤسسة إلى شركة أو بيع المؤسسة وانتقال ملكيتها.

وقال المحلل الاقتصادي عبدالرحمن القحطاني إن مجلس الشورى سبق وان ناقش موضوع السماح للموظفين الحكوميين بممارسة العمل التجاري قبل عدة سنوات وكان التصويت بعدم الموافقة بفارق بسيط عن المؤيدين، مما يلزم إعادة الطرح ووضع ضوابط يجيزها القانون غير مضرة بالمال العام بعد ارتفاع تكاليف المعيشة مؤخرا بشكل أثقل كاهل الاسر وجعل الكثير منهم يعيش في دوامة الديون.

مضيفا بأن إيجابيات السماح للموظفين الحكوميين بممارسة العمل التجاري عديدة وتتجاوز السلبيات والمحصورة في انشغال الموظف الحكومي بنشاطة التجاري والمخاوف من تدني الانتاجية، والتي يمكن حلها عن طريق ديوان المراقبة العامة بزيادة المتابعة والجولات التفتيشية لمتابعة سير العمل في الجهات الحكومية.

بينما أكد القحطاني أن من أبرز ايجابيات القرار في حال الموافقة علية هو انخفاض التستر التجاري في المملكة بعدم لجوء الموظف الحكومي الى البحث عن ممارسة النشاط التجاري تحت غطاء الاسماء العائلية أو النسائية كما هو متبع حاليا.من جهته قال المحلل والباحث الاقتصادي نايف العيد إن تأييدة للمقترح يأتي لتشجيع صغار الموظفين الذين لا يجدون في الدخل الحالي ما يكفي لتحمل النفقات المتزايدة للحياة على توفير مصادر دخل تعينهم على سد التزاماتهم الاسرية والمعيشية والتي تزايدة بشكل لافت الفترة الاخيرة مع ارتفاع معدلات التضخم.

وقال هذا يشير الى اهمية تعديل نظام الخدمة المدنية والسماح للموظف الحكومي بممارسة النشاط التجاري خارج الدوام الرسمي وفق ضوابط واشتراطات معينة للمساهمة في دعم مداخيل الاسر السعودية وبالذات الفئات الاقل دخلا في المجتمع.

الإنترنت ساهم في اختصار وقت تنفيذ الإجراءات لكنه يحتاج إلى حذر

التعاملات الإلكترونية.. الحماية تبدأ من المُستفيد"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/01/article871899.html

الدمام، تحقيق- هيثم حبيب

على الرُغم من جهود العديد من المؤسسات الحكوميَّة في تحويل تعاملاتها الورقيَّة إلى "الكترونيَّة" بحتة لتختصر على عملائها ومراجعيها الوقت والجهد في تنفيذ تعاملاتهم، إلاَّ أنَّ مُختصين أكَّدوا على وجود بعض الثغرات الأمنيَّة في أنظمة المواقع الالكترونيَّة الخاصَّة ببعض المُؤسَّسات الحكوميَّة، مُشيرين إلى أنَّها بحاجةٍ ماسَّةٍ لمعالجةٍ سريعة؛ لتجنُّب أيّ مشكلاتٍ قد تحدث، وخاصَّةً في ظل التطور الكبير في أنظمة البرامج الالكترونيَّة التي قد يستغلها بعض المُحتالين المعروفين ب"الهكرز".

ودعا أصحاب بعض المُؤسسات الجهات المعنيَّة إلى إدراج بعض الخطوات المُتعلِّقة بنظام "أبشر" الالكتروني لحمايتهم من بعض الإجراءات غير القانونيَّة التي قد يُقدم عليها مكفولوهم في حال تمكَّنوا من الحصول على اسم المستخدم ورمز

المرور الخاص بصاحب العمل "الكفيل" أو حتى رقم هُويَّته الوطنية، الأمر الذي يجعل باستطاعتهم تنفيذ بعض الإجراءات في هذا الشأن، كالخروج النهائي دون علم الكفيل، مستفيدين من عدم وجود رسالة نصيَّة تصل إلى هاتف صاحب الحساب لتنبيهه عن الدخول على حسابه أو تنفيذ إجراء ما في هذا الجانب.

وكانت أكثر من إدارة حكوميَّة أكَّدت على خطورة إفشاء البيانات الشخصية للآخرين، إذ نوَّهت "إدارة الجوازات" في أكثر من محفل أنَّ اسم المستخدم وكلمة المرور لنظام "أبشر" لا يجب أن يطَّلع عليه أيّ شخص خلاف صاحب الحساب، كما دعت "شرطة المنطقة الشرقيَّة" المواطنين والمقيمين إلى المحافظة على الأرقام السريَّة الخاصَّة بالتعاملات الالكترونيَّة، وذلك عبر الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة المقدم "زياد الرقيطي"، حيث أكَّد أنَّ شرطة المنطقة حريصة على توعية المواطنين بالاحتفاظ ببياناتهم السريَّة وتغييرها بين فترة وأخرى؛ حتى لا تُستغل من قبل اللصوص وضعاف النفوس.

رسائل تنبيه

وأكَّد "أشرف عبدالحميد المطوع" - صاحب مؤسسة- على أنَّ البوَّابات الالكترونية للعديد من الجهات الحكومية ساهمت بشكل كبير في اختصار الوقت اللازم لتنفيذ العديد من الإجراءات، مُضيفاً أنَّ ذلك انعكس بشكلٍ إيجابي على إنتاجية الموظفين، وخاصَّةً مندوبي العديد من الجهات الحكوميَّة مِمَّن كانوا يقضون في السابق وقتاً طويلاً لانجاز عدد قليل من المعاملات، مُشيراً إلى أهميَّة إعادة النظر في بعض الثغرات التي قد تُسبِّب بعض المشكلات لصاحب المؤسسة نتيجة افتقاد النظام لرسائل تنبيهية عند وجود دخول صاحب العمل في البوابة الالكترونية الحكومية أُسوةً بما يحصل عليه العميل البنكي عند وجود أيّ حركة بنكيَّة، أو محاولة تسجيل خاطئ تتم على الصفحة الالكترونية لحسابه، لتنبيهه أنَّ هناك خطباً ما يجب أخذ الحيطة والحذر منه.

وأضاف أن لا أحد ينكر الانجاز على مستوى النقلة الالكترونية للعديد من المؤسسات الحكومية التي تعمل بشكل جاد على تطوير آلية العمل لديها، مُشيراً إلى أنَّه على ثقة أنَّ الجهات المعنية ستُحدِّث أنظمتها بما يُحقِّق المزيد من الأمن في التعاملات الالكترونية، مُشيداً في هذا الشأن بالبوابة الالكترونية "مقيم" التي حققت الكثير من الرضا على مستوى أصحاب الشركات من الناحية الأمنيَّة.

غير قانونيَّة

وأوضح "بشير البراق" - مشرف علاقات حكومية بإحدى الشركات- أنَّ هناك مشكلة قد يتعرض لها صاحب العمل "الكفيل" عند استخدامه لنظام "أبشر" وذلك عند حصول العامل الأجنبي "المكفول" على اسم المستخدم والرمز السري، مُشيراً إلى إمكانيَّة تنفيذه إجراء الخروج النهائي، وذلك في حال ارتكابه أعمالاً غير قانونيَّة تُؤدِّي إلى ضرورة هروبه من الدولة للخروج من تبعات فعلته، لافتاً إلى أنَّ صاحب العمل حينها هو من سيتضرَّر، مُبيِّناً أنَّه من الممكن حدوث ذلك حتى وإن كان صاحب العمل حريصاً على عدم كشف بيانات حسابه الشخصي لأحد.

ثغرات أمنيَّة

وامتدح "خالد الذوادي" -خبير أمني في مجال التعاملات الالكترونيَّة- الأنظمة الالكترونية الخاصَّة ببعض المؤسسات الحكوميَّة كنظام "أبشر" الذي ساهم في تذليل الكثير من العقبات التي كانت تواجه العديد من المراجعين، إلى جانب تقليل الوقت والجهد في انجاز المعاملات، بيد أنَّه أشار إلى وجود بعض الثغرات الأمنية التي تحتاج لمعالجتها على وجه السرعة منعاً لحدوث أيّ مشكلات للمراجعين أو للنظام نفسه، مُشيداً بالتجربة الناجحة لأنظمة المصارف في "المملكة" من خلال تجربتها الناضجة والخبرة الطويلة في علاج العديد من المُشكلات الأمنيَّة، الأمر الذي جعلهم يتلافون العديد منها، خاصَّة في ظل عدم محدوديَّة الجرائم الالكترونيَّة، إلى جانب تطوّر طرق الاحتيال بشكل سريع.

اقتحام خصوصية

وأضاف أنَّ هناك من تعرض لبعض المشكلات نتيجة حصول بعض "الهكرز" على رقم هويتهم فقط، وبالتالي عمدوا إلى التسجيل في نظام "أبشر" ونفَّذوا بعض العمليات وهو ما يُعد اقتحام خصوصية، مُوضحاً أنَّ الرمز العشوائي الذي يظهر عند التسجيل لا يكفي لحماية المتعاملين مع النظام الالكتروني، بل إنَّ الأمر يحتاج لرسائل نصية برمز مُعيَّن يُرسل للهاتف المحمول عند تنفيذ أيّ عمليّة أو دخول للصفحة الشخصية، بهدف التأكُّد من الشخص المُنفِّذ للعمليَّة أُسوةً بما هو معمولٌ به في المصارف، وخاصةً أنَّ العديد من كبار السن قد يجهلون آلية عمل النظام، وبالتالي فإنَّهم قد يثقون في آخرين ويزودونهم باسم المستخدم والرقم السري.

تطور تقني

وذكر "طلعت حافظ" -أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفيَّة في البنوك السعودية- أنَّ المملكة وفي خطٍ موازٍ للتطوَّر الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات والاستخدامات المُتعددة في الشبكة الالكترونية سجلت تقدماً مُذهلاً، مُضيفاً أنَّ ذلك بدا جلياً عندما سجلت "المملكة" أكبر نسبة مستخدمين لشبكة "الانترنت" على مستوى المنطقة العربية بعدد مشتركين تجاوز (16.000.000) مشترك، منهم نسبةً كبيرة من مستخدمي وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب ما أظهرته العديد من أنظمة المؤسسات من تطور تقني في إنجاز التعاملات سواءً على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، مُستشهداً بما أقدمت عليه "وزارة الداخلية" من "ميكنة" وإتمامها معظم التعاملات التي لها علاقة بالجمهور؛ وذلك لكونها تهدف إلى تحقيق راحتهم وتجنيبهم تجشُّم عناء الحضور للإدارات الحكومية المختلفة وإتاحة إنجاز التعاملات الكترونياً.

خطة وإستراتيجية

وأضاف أنَّ هناك تقدماً ملحوظاً في القطاع الخاص، وخاصَّةً قطاع المصارف في مجال توفير وسائل تقنية رفيعة المستوى، مُشيراً إلى أنَّه رغم هذا التقدم التقني للمعلومات على مستوى العالم إلاَّ أنَّه ظهر الكثير من التحديات التي تواجه القائمين على الأنظمة الالكترونيَّة، وأبرزها وجود ما يُعرف ب "المُتلصصين" أو سارقي المعلومات أو "الهكرز"، مُوضحاً أنَّهم يُنفِّذون العديد من الاختراقات الالكترونية، الأمر الذي جعل العديد من الأنظمة الدولية تشعر بالقلق الشديد منهم، لافتاً إلى أنَّه لا يُقلِّل من أهميَّة أنظمة الحماية التي شرعت الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بتدعيم أجهزتها وأنظمتها بها، بيد أنَّه يعتقد أنَّ الأمر أبعد من ذلك ويتطلَّب جهوداً أكبر مِمَّا بُذل وأن تكون هناك خطة أو إستراتيجية وطنيَّة تتعلَّق بأمن المعلومات.

مُشكلات وأعطال

وأشار "حافظ" إلى أنَّه لا يوجد اليوم على سطح الأرض جهات أو شركة أو مؤسسة غير مُعرَّضة لأيّ نوع من الهجمات أو الاختراقات الالكترونيَّة، وخاصَّةً أنَّ "الهكرز" دائماً ما يجددون وسائلهم وخبراتهم ويبتدعون أساليب وأدوات جديدة تناسب التغير في الزمن، إذ يوجد أكثر من (147.000.000) برنامج خبيث على مستوى العالم مُتخصِّص بإحداث مُشكلاتٍ وأعطال في الأنظمة المعلوماتيَّة في العالم، كما أنَّ هناك أنواعاً متجددة من "الفيروسات" و"الديدان" التي تعبث في الأجهزة والأنظمة المعلوماتيَّة، وقال: "لا يخفى على أحد أنَّ هناك أنظمة لم يتوقع أحد أن تُخترق، ولكنها تعرَّضت لهجمات عالية المستوى أدَّت إلى اختراقها نتيجة تطوير الهكرز لإمكاناتهم".

خطَّة وطنيَّة

وتطرَّق "حافظ" إلى تجربة المملكة الواعية حيال المشكلة العالمية التي حدثت عام (2000م) والمعروفة بمشكلة (Y2K) حيث كان المبرمجون قد اعتمدوا في إدخال أرقام الأعوام في الحاسوب برقمين للاختصار وتقليل كمية الذاكرة المُستهلكة، إذ إنَّه تمَّ -على سبيل المثال- اختصار العام (1998م) برقم (98)، مُضيفاً أنَّ هذا الإجراء كان سيجعل الحاسوب يعتقد أنَّ العام (2000م) هو العام (1900م) وذلك لأنَّه مُبرمج على رقمين فقط، مُشيراً إلى أنَّ ذلك هو ما يُسبب مشكلةً في الأنظمة المُميكنة التي تعمل على العد والإحصاء، ومن ذلك المصانع والمستشفيات وغيرها، مُشيراً إلى أنَّه تمَّ التعامل مع الأمر عبر خطة وطنية مُحكمة على مستوى القطاعين العام والخاص، الأمر الذي نتج عنه نجاح "المملكة" لتصبح من أفضل الدول على مستوى العالم التي لم تتعرض لإفرازات مشكلة العام (2000م).

رصد ميزانية

ودعا "حافظ" إلى ضرورة التركيز على الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى بأسرع وقت، وإلى متابعة دقيقة في التنفيذ مع تشديد العقوبات على أيّ مؤسسات تتخلف عن مواكبة تلك الخطة، وخاصَّةً في ظل توجُّه حكومة "المملكة" نحو الأتمتة والتوجُّه للتعاملات الالكترونيَّة، مؤكِّداً على أنَّ نجاح هذه الخطط الإستراتيجية يتطلَّب رصد ميزانية جيدة لها، مُتمنياً اعتماد بند خاص لمثل هذه الخطط الإستراتيجية التي تعنى بأنظمة الحماية الالكترونية في مختلف المؤسسات ضمن ميزانية العام المقبل، مُشيراً إلى أنَّ هذه النوعية من الأنظمة تحتاج إلى مبالغ طائلة وطاقات بشرية واستثمارات مُستدامة؛ لجعل التحصين مستمرا وغير مُتوقِّف لمواجهه التطورّ الكبير والقفزات الكبيرة من قبل المُتلصِّصين المُتجدِّدين.

مجلس الوزراء ينوه بما تنعم به المملكة من أمن وأمان وتنمية واستقرار تحت قيادة خادم الحرمين

مركز للاعتماد ومعايير وطنية موحدة لجميع المنشآت الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643161.htm

شارك من خلال

أقر مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس المجلس وزير الدفاع، بعد الاطلاع على المحضر 146 للجنة العليا للتنظيم الإداري، عددا من الإجراءات تتعلق بتطوير جودة الخدمات الصحية من بينها: أولا: تحويل المجلس المركزي لاعتماد جودة المنشآت الصحية، المنشأ بقرار من وزير الصحة رئيس مجلس الخدمات الصحية في عام 1426هـ، إلى مركز يسمى المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، ويربط تنظيميا برئيس مجلس الخدمات الصحية، ويخصص له اعتماد مالي ضمن ميزانية المجلس مع إعطائه المرونة المالية والإدارية التي تمكنه من الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية. ثانيا: يتولى المركز عددا من المهمات والاختصاصات التالية، من بينها: اعتماد معايير وطنية موحدة لجميع المنشآت الصحية في المملكة في مجالات الممارسات الصحية الطبية، والصيدلية وسلامة المنشآت، وخدمات المختبرات، اعتماد جميع المنشآت الصحية في المملكة، ومتابعة أدائها للتأكد من التزامها بالمعايير المعتمدة.

ثالثا: نقل المهمات المتعلقة بتقويم ومراقبة جودة أداء المؤسسات الصحية الخاصة التي تقوم بها وزارة الصحة حاليا، إلى المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، ويكون للمركز مدير عام متفرغ لا تقل مرتبته عن 14 أو ما يعادلها، يشرف على المركز وتحدد اختصاصاته ومهماته بقرار من مجلس الخدمات الصحية.

أفراح اليوم الوطني

وكان سمو ولي العهد قد عبر في مستهل الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة، عن الشكر والثناء لله سبحانه وتعالى، على ما تنعم به المملكة العربية السعودية من أمن وأمان وتنمية واستقرار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الذي سخر طاقات الدولة وأجهزتها ومواردها بعزم وإصرار وتفان لخدمة الوطن والمواطنين، كما أعرب عن الشكر والتقدير لما عبر عنه مواطنو ومواطنات المملكة من مظاهر الاعتزاز والفرح بمناسبة الذكرى 83 لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية.

التطورات العالمية

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استعرض بعد ذلك تطور الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، واطلع في هذا الشأن على تقرير عن أعمال الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونشاطات وفد المملكة المشارك فيها، مشددا على المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية التي عبر عنها وفدها تجاه مختلف القضايا والتطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

استعدادات الحج

وبين الوزير، أن المجلس ناقش بعد ذلك عددا من الموضوعات في الشأن المحلي، حيث اطمأن على الخطط والاستعدادات التي وفرتها الدولة لاستقبال حجاج بيت الله الحرام لأداء مناسكهم بمشيئة الله في سكينة وهدوء وطمأنينة، وتوفير جميع الخدمات وتهيئة مختلف المرافق وتجهيزها في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.

وثمن مجلس الوزراء رعاية خادم الحرمين الشريفين لمؤتمر طب الحشود والتجمعات البشرية، بحضور عدد من وزراء الصحة ومسؤولي المنظمات والهيئات الدولية والمحلية. ورحب المجلس بأن تكون المملكة مرجعا عالميا لطب الحشود والتجمعات البشرية، نظرا لما اكتسبته من خبرة كبيرة لخدمة أكبر تجمع بشري أثناء موسمي الحج والعمرة.

الاهتمام بالشباب والرياضة

على صعيد آخر أعرب المجلس عن شكره لخادم الحرمين الشريفين، أيده الله، على الاهتمام والدعم المستمر للشباب والرياضة في المملكة مما أسهم في رفع علم المملكة في مختلف المحافل الرياضية الدولية، مقدما التهنئة للملك المفدى على الإنجازات المتوالية لشباب الوطن وتحقيقهم للعديد من الميداليات الذهبية والجوائز القيمة وحصولهم على مراكز متقدمة في مختلف الرياضات التي يشاركون فيها.

مذكرات تفاهم

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 26/56 وتاريخ 1434/7/10هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرات تفاهم بين وحدة التحريات المالية السعودية وكل من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية، ووحدة تحليل المعلومات المالية بجمهورية كولومبيا، ووحدة الاستخبارات المالية السريلانكية، للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقع عليها في مدينة سانت بطرس بيرغ بروسيا، بتاريخ 1433/8/20هـ الموافق 2012/7/10م، بحسب الصيغ المرفقة بالقرارات. وقد أعدت مراسيم ملكية بذلك.

العملة المعدنية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على سك كميات إضافية للعملة المعدنية من فئة 50 هللة عددها 400 مليون قطعة بالمواصفات الفنية والأمنية الحالية نفسها، على أن يتم ذلك على دفعات بحسب الحاجة.

تعاون بيطري

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تجديد اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم م/13 وتاريخ 1413/8/11هـ، لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء مدتها السابقة.

مجلس المواصفات والمقاييس

وافق مجلس الوزراء على تعيين ثلاثة من رجال الأعمال أعضاء في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نفاذ القرار، وهم المهندس عبدالعزيز بن إبراهيم قمر فلاته، المهندس محمد بن عبدالله بن إبراهيم الخريف والمهندس أزهر بن ميدو محيي الدين كنجي.

تقريران سنويان

كما ناقش مجلس الوزراء عددا من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقريران سنويان لمكتبة الملك فهد الوطنية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علما بما ورد فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

صحة الشرقية لـ عكاظ" : والد الطفل لم يتقدم بشكوى لنا

مستشفى خاص يحتجز جثة خديج" لعدم سداد 288 ألفاً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643358.htm

طالع الأسمري (الجبيل)

اتهم الوافد الآسيوي عبدالناصر عبدالشكور أحد المستشفيات الخاصة في الدمام (تحتفظ «عكاظ» باسمه) باحتجاز جثة طفله الذي توفي قبل 12 يوما، بعد إجراء عملية قيصرية لإخراجه في الـ 25 من إبريل 2013م، مشيرا إلى أنه يعيش حالة نفسية صعبة إثر مطالبة المستشفى بمبلغ 288 ألف ريال لتسليمه جثة طفله لدفنه.

وبين الأب الذي يعمل حلاقا أن ما زاد الوضع سوءا هو منعه وزوجته من رؤية صغيرهما بعد وفاته من قبل إدارة المستشفى لحين دفع المبلغ في ظل عجزه المالي، مؤكدا أنه وقع ورقة بعدم رغبته في إكمال العلاج للطفل وطالبهم بإخراجه ابنه من المستشفى برفقة كفيله آنذاك.

وسرد عبدالناصر الذي يقيم في المملكة منذ 30 عاما تفاصيل القصة، أنه بعد أن عاد من السفر بعد قضاء إجازة سنوية، وكانت زوجته حاملا بطفل في الشهر الثامن، وبعد الوصول إلى المملكة شعرت ببعض المتاعب الصحية، فنقلها إلى أحد المستشفيات في رأس تنورة وأكدوا له ضرورة إجراء عملية ولادة للمحافظة على سلامة الأم والجنين، «وعلى الفور قمت بالتوجه إلى مستشفى الولادة والأطفال بالدمام الذي اعتذر عن إجراء الولادة».

وذكر أنه لم يكن أمامه إلا المستشفيات الخاصة فذهب إلى أحدها فاعتذر بحجة عدم وجود حضانة خاصة بعد الولادة، لافتا إلى أنه ذهب بعدها لأحد أكبر المستشفيات الصحية بالدمام «وطلب مني إجراء فحص عاجل للجنين وبعد نتيجة الفحص أبلغني المستشفى بالضرورة العاجلة لإجراء عملية قيصرية وإخراج الجنين، تمت العملية وطلب مني المستشفى دفع تكاليف العملية والفحص الطبي».

وأفاد أنه دفع المبالغ التي قدرها بـ13 ألف ريال، وطلب من المستشفى إخراج الطفل لعدم تمكنه من دفع تكاليف علاجه، «إلا أن المستشفى رفض ذلك، وكل فترة يبلغني المستشفى بتراكم المبالغ حتى وصلت 288 ألف ريال الآن».

وبين أن المبالغ المالية أصبحت تتراكم عليه يوما بعد آخر، موضحا أن طفله توفي قبل 12 يوما وأبلغه المستشفى بذلك، وطلب منه احضار المبلغ المالي لكي يستلم الجثة.

وقال عبدالناصر «طلبت من المستشفى رؤية طفلي المتوفى أنا ووالدته، إلا أنهم رفضوا طلبي وأبلغني المستشفى بأن علي دفع المبلغ أولا وأخذ الجثه لدفنها.. منذ 12 يوما ونحن في حالة مأساوية لا يعلمها إلا الله فأنا ليس لدي ما يطلبون وطفلي متوفى في ثلاجة الموتى محتجز ولم أره منذ أن توفى حتى اليوم»، مشيرا إلى أن المبلغ المطلوب منه غير رسوم الثلاجة التي تبلغ 300 ريال عن كل يوم.

وأضاف «ما زاد الأمر سوءا تدهو صحة زوجتي بسبب ذلك فأصبحت أخاف عليها بسبب انهيارها النفسي المتكرر بسبب القضية وتأزم حالتها المستمر منذ وفاة الطفل حتى اليوم».

في المقابل، أكد المتحدث الإعلامي في الشؤون الصحية في الشرقية خالد العصيمي أن الشؤون الصحية لم يرد لها شكوى من الوافد حتى الآن حتى تتعامل مع المشكلة بشكل رسمي.

وأشار إلى أن إدارة الرخص الطبية تواصلت مع المستشفى لاخراج الجثة قبل 10 أيام، وعند طلبنا إثبات ذلك رسميا وأين هي المخاطبات الرسمية حيال المستشفى في ذلك، أبلغنا بأنها جرت بشكل ودي.

وقال العصيمي «في ما يخص المبالغ المالية الخاصة للعلاج فهذا أمر يعتبر حقا خاصا ليس للشؤون الصحية دور في ذلك»، مطالبا الوافد بتقديم شكوى حول اتهامه المستشفى الخاص بمساومته لإخراج الجثة مرارا كما بينه الوافد.

الأمين: عليكم بـ نزاهة" لو وقّعْتُ معاملة غير نظامية

أهالي الحرازات يطالبون بإيصال التيار لمنازلهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643448.htm

أحمد السلمي (جدة)
طالب أكثر من 30 مواطنا من أهالي أحياء الحرازات في اجتماعهم مع أمين جدة الدكتور هاني أبو راس بمقر الأمانة صباح أمس، والذي استمر لأكثر من ساعة ونصف الساعة، بالخدمات الأساسية للأحياء التي يسكنون بها منذ أكثر من 30 عاما في ظل الكثافة السكانية التي تشهدها الأحياء.
كما طالب السكان أمين جدة بالسماح لهم بإدخال خدمة الكهرباء لمنازلهم بعد أن أوقفت الأمانة إدخال خدمة التيار، بحجة أنها منطقة عشوائية، مشيرين إلى أن هناك طلبات تعجيزية لإدخال التيار، منها تصوير المنزل في خرائط «جوجل» وتقديم الأوراق للأمانة قبل عام 1424هـ، مشددين على إيصال الخدمات إلى حيهم أسوة بالأحياء الأخرى وفي مقدمتها خدمات الكهرباء وسفلتة الطريق الرئيسي وإصلاح الطرق الداخلية.
من جهته أكد أمين جدة الدكتور هاني أبو راس في حديثه للأهالي أن آخر تمديد لإيصال خدمة الكهرباء كان في عام 1431هـ، مشيرا إلى أن دور الأمانة يقتصر فقط على تنفيذ التعليمات إيصال الخدمة وليس بيده فتح تقديم خدمة الكهرباء للمواطنين.
ونفى الدكتور أبو راس، للأهالي أن يكون قد وقع معاملة غير نظامية بخصوص إيصال خدمة الكهرباء، مطالبا الأهالي بمخاطبة هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» إن ثبت شيء من ذلك في أي معاملة صادرة من الأمانة، وأضاف في حديثه للأهالي «هذا الحي الذي تسكنون به محترم وأهله محترمون وأنا أسعى لخدمتكم من موقعي في الأمانة».

تشييع ضحية المطاردة إلى مقبرة النسيم .. ورئيس الهيئة يعتذر عن الحضور

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643357.htm

خالد الفارس، سعاد الشمراني (الرياض)
شيع جمع غفير من الأهالي والأعيان والمسؤولين ظهر أمس، جثمان الشاب ناصر القوس ضحية مطاردة اليوم الوطني بعد أن أدى جموع المصلين الصلاة على جثمانه بجامع الراجحي، ومن ثم ووري جثمانه الثرى في مقابر النسيم، بحضور عدد من الأقارب والمواطنين الذين خيم الحزن عليهم، فيما بدأت مراسم استقبال المعزين أمس في بيت الأسرة الكائن في حي الروضة.

وأكد لـ«عكاظ» المتحدث الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور تركي الشليل أن رئيس الهيئة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل الشيخ تمنى حضور الدفن وتقديم واجب العزاء، إلا أنه انشغل بأعمال خارج الرياض وكلف وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والتوجيه الدكتور محمد العيدي للحضور عنه ويرافقه مجموعة من مسؤولين.

وعبر والد المتوفى غزاي القوس وعلامات الحزن بادية عليه قائلا: «أبنائي ليسوا مجرمين أو خارجين عن الدين أو القانون حتى يتم مطاردتهم بهذه الطريقة»، معربا عن شكره للمعزين وكل من وقف معهم حضوريا أو معنويا في هذه الحادثة.

وأوضح شقيق المتوفى محسن القوس، أنهم مصرون على أن القضية جنائية، والتعجيل بمراسم الدفن هو أكرم له «رحمه الله»، موجها نداء لأمير الرياض واللجنة المشكلة للحكم بالقضية لإنصافهم من المتسبب في الحادث والاستمرار في استكمال التحقيقات، متمنيا متابعة حالة أخيه سعود الصحية.

بينما، أعربت أم المتوفى ناصر عن حزنها العميق لفقد ابنها، مؤكدة أن ناصر رحمه الله وسعود بارين بوالديهما مطيعين لله، مؤكدة أيمانها بقضاء الله وقدره.

ودعت الله أن يتغمد روح ناصر بالرحمة والمغفرة راجية من كل مواطن الدعاء بالرحمة لناصر والسلامة لسعود.

يشار إلى أن سعود القوس يرقد في العناية المركزة بمستشفى دله وحالته خطرة جراء الإصابات التي لحقت به في الحادث.

بدوره، تبرع محام للمرافعة عن الأسرة «فضل عدم الإفصاح عن أسمه حاليا» ووعد بإظهار الحقائق للبت في القضية.

وأرجع في تصريح لـ «عكاظ» مرافعته عن أسرة القوس ضد المتهمين إلى أنه لم يترافع أي أحد من المحامين عن أسرة القوس، بينما شكل فريق كامل برئاسة محمد الزامل للدفاع عن أعضاء الهيئة.

من جهته، انتقد عضو مجلس الشورى القاضي الدكتور عيسى الغيث من اتهم المتوفين باتهامات باطلة وكأنهم يزيدون الطين بله.

وقال: «متهمو الشباب بدل من أن يرأفوا بحالة هذه الأسرة اتهموا الشباب المتوفين بأمور لم تثبتها الكشوفات ولا التحاليل»، صابا جام غضبه على بعض الذين يهاجمون كل من ينتقد الهيئة، منوها أن جهاز الهيئة جهاز قانوني وشرعي ويؤدي دورا جليلا ونحترمه، ولكن نحن ننتقد مثل أي جهاز عندما يخطئ مستغربا من يعد نقد الهيئة نفاقا ونقد وزارة العمل احتساب، مبينا أنه لا يمكن الجزم أن رجال الهيئة مدانين ولكن لا يجوز بالوقت نفسه اتهام ووصف المتوفين بأوصاف لم تثبتها التقارير لنصرة الهيئة.

اختفت مع مركبة شقيقها في حي الحرازات

أمن جدة يستنفر أجهزته بحثا عن الطفلة وجدان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131001/Con20131001643468.htm

إبراهيم علوي (جدة)

شكلت الأجهزة في جدة مساء أمس (الإثنين) فرقا أمنية عدة للوصول إلى الموقع الذي توجد به الطفلة وجدان أحمد السلمي (سبع سنوات) بالصف الثاني الابتدائي التي تعرضت للاختفاء بعد أن تركها شقيقها داخل مركبة من نوع (سوناتا) بيضاء رقم لوحتها 3509. وأكد شقيقها الذي أبلغ عن الحادثة أنه اصطحب شقيقته الصغرى من مدرستها في حي (الحرازات)، حيث تدرس في الفترة المسائية بإحدى المدارس الابتدائية وقد توقف بجوار أحد التموينات لشراء غرض معين وكانت شقيقته داخل السيارة وهي في وضع التشغيل، وعندما عاد كانت شقيقته والمركبة قد اختفتا من الموقع ليبحث في المكان

عن شقيقته والسيارة قبل أن يبلغ غرفة عمليات دوريات الأمن، التي طوقت حي الحرازات حتى ساعة إعداد هذا الخبر بحثا عن الطفلة وجدان.
من جهته، أكد الناطق الإعلامي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق الحادثة، مشيرا إلى أن دوريات الأمن ما زالت تمشط المنطقة بحثا عن الطفلة التي كانت داخل سيارة شقيقها. وأبان البوق أن الطفلة تدرس في المرحلة الابتدائية بالفترة المسائية، داعيا كل من يعرف أي معلومات أن يقدمها للجهات الأمنية.

محامٍ عراقي لـ الشرق: حكمٌ بسجن السعودي جار الله الجار الله 15 عاماً

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/01/958215

عرعر – عبدالله الخدير
قال المحامي العراقي الموكل بالدفاع عن معتقلين سعوديين في بلاده، حامد أحمد، إن المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ العراقية أصدرت أمس الأول حكماً بالسجن 15 عاماً على المتهم السعودي، جارالله سليم محمد الجارالله، وفقاً للمادة 10 من قانون الجوازات بعد اتهامه بمخالفة هذا القانون.
وأوضح المحامي، في تصريح لـ«الشرق»، أن الجهات العراقية وافقت على طلب تأجيل موعد عرض المتهم على المحكمة في قضيةٍ أخرى اتُهِم فيها بالإرهاب إلى 6 نوفمبر المقبل بعد أن كان مقرراً عرضه أمامها أمس.
والتهم التي وُجِّهَت لجار الله الجار الله هي: الإرهاب، وا لانتماء إلى تنظيم القاعدة في العراق، ومقاتلة القوات الأمنية، وزعزعة الأمن في العراق ومقاتلة القوات الأمريكية، وقد يصل الحكم فيها حال إدانته إلى الإعدام.
وأكد محاميه أن طلب التأجيل قُدِّم إلى دائرة اللجان الطبية بغرض استخراج تقرير طبي يفيد بأن اعترافات المتهم انتُزِعَت منه بالقوة وبعد التعذيب والتهديد بالتصفية الجسدية.
ورجَّح أن يستفيد المتهم قانونياً حال إثبات تعرضه للتعذيب، وقال إنه قد يتجنب حكماً يصل إلى الإعدام وفقاً لنصوص قانون مكافحة الإرهاب المعمول به في العراق.
وأفاد المحامي بأن المتهم جارالله يعاني حالة نفسية متردية بسبب سوء المعاملة والاعتداءات التي تعرض لها من قِبَل القائمين على السجن.
وفي السياق نفسه، ذكر المحامي أن مكتب المحاماة الذي يعمل به «الصفوح» يسعى إلى التوصل لاتفاق مع المحققين والضباط العراقيين ومنظمات العفو الدولية والصليب الأحمر والأمم المتحدة على عدم التعرض للسجناء أو تعذيبهم.
كما كشف عن توقيف شخص قطري الجنسية في «التسفيرات» بمطار بغداد، تم اعتقاله قبل 6 أشهر ويدعى عبدالعزيز علي عبدالله علي سليمان، بتهمة التجسس لدولة أجنبية.

السجن 134 سنة لـ 19 متهماً من أفراد الخلية 63

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/01/958285

الرياض – عبدالعزيز العنبر

أصدر قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس الإثنين أحكاماً ابتدائية بالسجن لمدة 134 سنة وشهرين في حق 19 متهماً يمثلون الدفعة الثانية من أعضاء الخلية 63 الإرهابية، كما قرر القاضي تأجيل الحكم بحق المدعى عليه الـ 54، وفصله عن باقي أعضاء الخلية بناءً على طلب المدعى عليه لوجود بينات تثبت تعرضه للإكراه لم تقدم للمحكمة بعد.

وتراوحت الأحكام في أعلاها بين السجن لمدة 20 سنة وغرامة مالية مقدارها 50 ألف ريال بحق المتهم 45، والسجن لمدة 15 سنة بحق المتهم 55، والسجن لمدة 12 بحق المتهم 47 في أعلاها، وبين السجن لمدة أربعة أشهر فقط بحق المدعى عليه 50، والسجن لمدة عشرة أشهر بحق المتهم 40، والسجن لمدة سنتين بحق المتهم 49 في أدناها.

وشهدت الجلسة حضور خمسة متهمين مطلقي السراح من أفراد الخلية نفسها، حيث أصدر القاضي حكماً بالسجن ثلاث سنوات بحق المتهم الرابع، وحكماً بالسجن أربع سنوات بحق المتهم السادس، وحكماً بالسجن ثماني سنوات بحق المتهم السابع، والحكم بالسجن لمدة خمس سنوات وستة أشهر بحق المتهم الثامن، والحكم بالسجن ثلاث سنوات وستة أشهر بحق المتهم 25.

وبعد تلاوة الأحكام، قرر المدعي العام والمدعى عليهم جميعاً الاعتراض على الحكم، باستثناء المدعى عليهم 40 و49 و50 الذين قرروا القناعة بالحكم، وأفهم القاضي من حكم عليهم بمدة أقل من مدة حبسهم بأن لهم حق المطالبة بالتعويض عن المدة الزائدة التي قضوها في الحبس في دعوى مستقلة، وذلك بعد اكتساب الحكم القطعية.

يذكر أن قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أصدر أمس الأول أحكاماً بالسجن لمدة 184 سنة وشهرين بحق 21 متهماً يمثلون الدفعة الأولى من أعضاء الخلية 63 الإرهابية، وسيستكمل اليوم الثلاثاء الحكم على باقي أعضاء الخلية، ومن المتوقع أن يمثل أمامه 22 متهماً يمثلون الدفعة الأخيرة من أعضاء الخلية الإرهابية 63.

السجن والجلد لمواطن ضرب عامل نظافة في القطيف

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/01/957971

الدمام – فاطمة آل دبيس

قضت المحكمة الجزائية في القطيف بسجن مواطن خمسة أيام، وجلده خمس جلدات، جزاء ضربه عامل البلدية الذي كان ينظف الشارع الذي يقع فيه منزله. وكان المتهم أنكر ضربه العاملَ الأجنبي، موضحاً أنه يراه دائماً ينظف أمام منزله، وأن هذا الأمر أزعجه خوفاً من أن يرى العامل إحدى نساء بيته أثناء خروجهن، وطلب منه أكثر من مرة عدم الوقوف

أمام المنزل، إلا أنه لم يستجب، ولذلك قضت المحكمة بتلك العقوبة، باعتبار أن إقراره بالانزعاج من العامل قرينة على ضربه العاملَ.

إحالة أطباء بـ"مساعدية جدة" للتحقيق" في وفاة رضيع

والده: دخل الطوارئ بنزلة معوية فأصيب بغيبوبة وتوفي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=162282&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

شكلت الشؤون الصحية بجدة لجنة عاجلة للتحقيق في وفاة رضيع داخل مستشفى الولادة والأطفال بالمساعدية، تقدم والده بشكوى ضد أطباء قسم الطوارئ بالمستشفى.

وأكد مدير العلاقات العامة بالشؤون الصحية بجدة عبد الرحمن الصحفي أن اللجنة التي شكلتها الشؤون جاءت بعد تلقي شكوى من مقيم "باكستاني" يدعى عادل وصايا قال فيها إن طفله الرضيع "مصعب" والبالغ من العمر 10 أشهر قد تعرض لإهمال أدى لوفاته.

وأشار الصحفي إلى أن اللجنة المكونة من استشاري أطفال واختصاصين حولت الأطباء المشرفين على حالة الطفل للتحقيق، حيث كلف مدير الشؤون الدكتور سامي باداود اللجنة بالتحفظ على ملف الطفل الذي أدخل به للطوارئ وسوف تحول القضية إلى الهيئة الشرعية لبحث استكمال ما رفعته اللجنة من مرئياتها بعد الانتهاء من كامل التحقيقات.

وأضاف تم استدعاء الأب الذي قال إنه أدخل ابنه لقسم الطوارئ بمستشفى الأطفال والولادة بالمساعدية في الـ 6 من ذي القعدة الجاري، وكان يعاني من قيء وإسهال إلا أن حالته ساءت بعد مرور 8 ساعات وأدخل للعناية المركزة ثم توفي.

وأكد والد الطفل لـ"الوطن" أن رضيعه كان في عافية ولم يكن يعاني من أي مرض وأصيب بنزلة معوية وقيء وإسهال، وقرر الطبيب المعالج تنويمه في المستشفى لساعات تحت الملاحظة، وبعد مرور ساعة تدهورت حالته وساءت فاضطر لطلب الطبيب المشرف على حالته لكنه لم يتجاوب واكتفى بقوله إنه تحت الملاحظة وبعدها دخل الطفل في غيبوبة وتم عمل إنعاش له إلا أنه لم يستجب، فأدخل لقسم العناية المركزة الذي ظل فيه لمدة 8 أيام ثم أعلن عن وفاته. وتابع الأب: أصبنا بصدمة كبيرة وتعالج الأم الآن نفسيا عند طبيبة نفسية لفقدانها الرضيع. وأضاف: تقدمت بشكوى للشؤون الصحية ليس لأجل طفلي بل لحث هؤلاء الأطباء على العمل بأمانة مع أي مريض يطلب منهم المساعدة.

تخصصي الرياض يرفض استقبال تالا بعد خطأ طبي!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557460

المدينة المنورة - عبدالله زويد

تعذر مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض من استقبال حالة الطفلة «تالا» على رغم وعود مدير الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي على نقلها إلى المستشفى ذاته، بعد أن فقدت بصرها إثر خطأ طبي.

وأوضحت والدة الطفلة «تالا» التي نشرت «الحياة» قضية تدهور حالتها الصحية الأسبوع الماضي أن مدير الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي وعدها خلال زيارته للطفلة الخميس الماضي بإيجاد حل جذري لمشكلة طفلتها، مشيرة إلى أن وعده تزامن مع حلول الإجازة التي وصفتها بالطويلة ولم يتحقق.

وبينت والدة الطفلة أن استشاري العيون بعد فحص طفلتها أبدى رأيه الشخصي في صعوبة تشخيص فقدانها العمى في المرحلة الحالية، وأن هناك بصيص أمل بعودته لو حولت إلى مستشفى متخصص لمعرفة تلف الأعصاب من عدمها، مضيفة: «ينتظرون موت طفلتي بتحويلها من مستشفى إلى آخر داخل المدينة المنورة لامتصاص غضبنا، وهم يعلمون أن الأمر لا يقدم ولا يؤخر شيئاً بحالة طفلتي، لأنها بحاجة إلى مستشفى متخصص».

وقالت إن الدكتور الطائفي كان يخبرها عبر الاتصالات الهاتفية إنه بصدد انتظار رد مستشفى التخصصي، مشيرة إلى أن رد التخصصي وصلها برسالة نصية على هاتفها النقال يعتذر من خلالها عن استقبال حالة ابنتها، ويمتنع الدكتور الطائفي على رد لرسائلها واتصالاتها.

وسبق أن شهدت قضية الطفلة تالا مستجدات ظهرت في نقلها إلى مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة بعد اتصالات متكررة بين مدير الشؤون الصحية في المدينة المنورة ووالدة الطفلة، لإقناع الأخيرة بضرورة نقل ابنتها إلى مستشفى الملك فهد حتى يصل رد من المستشفيات المتخصصة والتي تتعذر بعدم وجود سرير شاغر لـ«تالا».

وأكدت والدة الطفلة تالا حينها خلال حديثها إلى «الحياة» رفضها نقل طفلتها، بيد أن مدير الشؤون الصحية الدكتور عبدالله الطائفي نصحها بقوله «أنصحك كخطوة أولى يتم تحويلها إلى مستشفى الملك فهد ثم سننتظر وصول أمر نقلها لمستشفى متخصص»، مناشدة في الوقت ذاته أمير منطقة المدينة المنورة فيصل بن سلمان بالتدخل لإنقاذ حياة طفلتها ممن وصفتهم بـ «العابثين» بحياتها في صحة المدينة المنورة.

يذكر أن مأساة الطفلة « تالا» بدأت بسبب تشخيص طبي خاطئ، قاد إلى فقدها البصر وشل حركتها وفقدها للنطق، إضافة إلى تحويل والديها إلى توقيف الشرطة ثم إطلاق سراحهما، وسبق أن نشرت «الحياة» على لسان والدة الطفلة أنها اصطحبت ابنتها إلى مستشفى الأطفال بالمدينة المنورة وهي تسير على قدميها، بسبب ارتفاع درجة الحرارة بتاريخ 1434/8/17هـ، واستمر انتظارها لساعات حتى قررت الاستشارية بأن الطفلة تعاني «نوبات صرع»، وصرفت لها علاجاً وفقاً لهذا التشخيص، وبعد ظهور التقرير والأشعة في اليوم الآتي (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) تأكد وجود نزيف في المخ وتجمع ماء في الرأس، إلا أن الطبيبة لم تهتم بالتقرير رغم تنبيهها بضرورة مراجعة الأشعة.

وحاولت «الحياة» التواصل مع صحة المدينة وطلبت تقارير الطفلة وبياناتها لكنها فضلت الصمت.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عند توقيع الصفقات مع طلابها

جامعات سعودية تتحرّك لحماية حقوقها من الأندية الرياضية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/01/article_789828.html

إبراهيم الجنيدي من حائل

تحركت 32 جامعة حكومية وأهلية سعودية أخيرا لحفظ حقوقها من خلال إيجاد قانون ملزم يحفظ حقوقها وحقوق طلابها المنتمين للأندية الرياضية في ظل حاجة الأندية الرياضية الدائمة لمحترفين شباب هم في الأساس طلاب في الجامعات، وهو ما يحدث حاليا دون حفظ لحقوق الجامعات التي تعتبر حاضنة للمواهب ودافعة لها.

وطالب الدكتور خليل البراهيم مدير جامعة حائل في كلمته في افتتاح الاجتماع الثالث للجنة عمداء شؤون الطلاب في الجامعات السعودية الذي احتضنته جامعة حائل أمس، بإيجاد آليات تحفظ حقوق الجامعات ولاعبيها كما هو معمول به في الجامعات الأمريكية والأوروبية التي تعتبر الشريان الرئيس لهذه البلدان بتغذيتها باللاعبين على مستوى وطني، مؤكدا أن تطوير الرياضة الجامعية يتطلب قوانين إلزامية تحفظ حقوق اللاعبين والجامعات.

وتصدرت الحاجة الملحة لتطوير لائحة صندوق الطلاب قائمة التوصيات التي أصدرتها لجنة عمداء شؤون الطلاب في جامعات المملكة، لتتواكب هذه اللائحة مع التطور الكبير الذي يشهده التعليم العالي في المملكة، وتشمل التوجهات الحديثة مثل التعليم الإلكتروني.

وأوضح الدكتور عبد المنعم الحياني الأمين العام للجنة العمداء وعميد شؤون الطلاب في جامعة الملك عبدالعزيز، أن توصيات اللجنة شملت الاهتمام بتطوير مهارات الطلبة ودعم مشاركة الطلبة في صناعة وإدارة الأنشطة الطلابية، كما أوصت بزيادة الموارد المالية المخصصة لدعم الأنشطة الطلابية في جامعات المملكة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الرياضية في كل الجامعات لتواكب مسابقات الاتحاد الرياضي للجامعات، والتوصية بتطوير المسابقات الرياضية داخل الجامعات ودعمها، وتشكيل لجنة لوضع تصور مشترك للحوافز الطلابية للمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية داخل وخارج الجامعات السعودية.

وكان مدير جامعة حائل قد شدد خلال افتتاحه أعمال اللجنة على ضرورة الخروج من العباءة التقليدية لما يمكن أن تقدم صناديق الطلاب من خدمات للطلاب، بمنتج يتواكب مع التقدم الكبير الذي وصلت إليه طموحات التعليم العالي في السعودية، مشيرا إلى أن التقدم التكنولوجي في العالم يفرض آليات تعامل جديدة للوصول إلى خلق بيئات جامعية منافسة تجذب الطالب ولا تنفره، وأن النشاط اللامنهجي يحمل قيمة كبيرة الآن كعامل مهم لخلق مثل هذه البيئات التي تعتبر حاضنة لأهم عناصر المجتمع.

وافق على دراسة إطلاق هيئة عليا للعقار

الشورى يرجئ البت في مضاعفة مخالفات ساهر .. وتباين الآراء حول عقوبة السجن

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643529.htm

محمد الغامدي (الرياض)

منح مجلس الشورى اللجنة الأمنية مزيدا من الوقت للخروج بتوصيات يتم التصويت عليها وذلك بعد جلسته الـ 46 أمس برئاسة مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، بعد مداخلات الأعضاء على تقرير بشأن الدراسة التي أعدها فريق من وزارة الداخلية حيال مشروع «ساهر» المروري من خلال المنظور الشرعي والاجتماعي واقتراح تعديل المادة 73 من نظام المرور المتعلقة بآلية ضبط مخالفات السير، والمقترحات المقدمة من بعض أعضاء المجلس المتعلقة بالمواد (73، 75، 76) من النظام نفسه، بناء على المادة 23 من نظام المجلس .

وطالب عضو بإلغاء عقوبة السجن من قائمة عقوبات «ساهر»، موضحا أن السجن يجر عواقب أخرى مثل اختلاط المخالف بالمساجين واكتسابه سلوكيات خاطئة أشد من السلوكيات المرورية الخاطئة، مطالبا باستبدال السجن بعقوبات أخرى كالعقوبات البديلة أو سحب الرخصة أو حتى المركبة، وأيد عضو آخر ذلك، مشيرا إلى ضرورة إيجاد عقوبات بديلة عن عقوبة السجن.

ورأت عضوة أن سجن المخالف ليس كثيراً على جريمة «التهور» التي تتطلب المزيد من الحزم. وطالبت بتشديد العقوبات على المخالفين، ودعم الانضباط المروري بأية وسيلة كانت، مشيرة إلى أهمية الصرامة في منح رخص القيادة، مع نشر ثقافة احترام الأنظمة المرورية عبر مدارس التعليم العام.

ودعا عضو آخر لإعادة النظر في السرعات المحددة على الطرق حيث إن بعضها لا يتناسب.

ورأى عضو آخر أن أرقام الوفيات بسبب الحوادث المرورية مخيفة، تتطلب تحركاً جاداً مع دعم لكل الآليات المساهمة في خفض هذه الأرقام، ومن هذه الآليات ساهر الذي يجب دعمه ليساهم في حفظ أرواح المواطنين، لكن ذلك لا يجب أن يتم بمعزل عن تفعيل الأنظمة الضبطة للمخالفات المرورية.

واقترح إيجاد حلول تحفز المخالفين على السداد المبكر مثل إعطاء خصم لمن يسدد المخالفة خلال الشهر الأول.

وبينت عضوة أن عقوبة حجز المركبة فيها ضرر يتعدى السائق إلى مالك المركبة الذي قد يكون امرأة تتعطل مصالحها وأعمالها، لأن سائقها ارتكب مخالفة مرورية.

ونافش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1433/1432هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

وأوصت اللجنة بتعزيز نشاط التدريب والابتعاث وإنشاء مركز تدريب رئيس في الرياض وأخرى فرعية في مناطق أخرى في مجال الخدمات الإسعافية.

كما أوصت بزيادة إحداث وظائف المسعفين ودعم أعدادهم، العمل على توفير مواقع مخصصة لمراكز الهيئة ومهابط لطائرات الإسعاف في الأراضي الحكومية، وإيجاد تنظيم شامل للخدمات الإسعافية تتضمن مساهمة القطاع الصحي الحكومي والخاص في دعم الخدمة الإسعافية.

وطالبت اللجنة في توصياتها بالنظر في تعديل نظام المسعف بما يحقق الأهداف المرجوة من الخدمات الإسعافية، وتأمين العدد اللازم من سيارات الإسعاف وإيجاد غطاء تأميني لسيارات الإسعاف والمسعفين فيها، وإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية وتفعيل دورها الخدمي حسب متطلبات الخدمة الإسعافية.
واقترح الدكتور عبدالمحسن المارك بوضع آلية لتدريب أفراد المجتمع على الإسعافات الأولية وذلك عبر المدارس والجامعات ومراكز الهلال الأحمر.
وأشار الدكتور عبدالله العتيبي إلى أهمية التوسع في وظائف أخصائي إسعاف وفني إسعاف وتحويل وظائف مساعد صحي إلى تلك الوظائف.
وتساءل عطا السبتي عن معدل الوقت الذي تستغرقه عملية مباشرة الحالات منذ تلقي طلب الإسعاف ومقارنته بالمعدلات العالمية.
وفيما اقترحت دراسة إسناد المجال الإغاثي الذي تقوم به الهيئة للجنة الوطنية للإغاثة، انتقد اللواء حمد السعدون تواضع مستوى المسعفين الذين تنقصهم الخبرة الكافية والتدريب، وصعوبة وصول المكالمات لمراكز الهيئة وصعوبة وصول المسعف لمكان الحادث.
واقتراح الدكتور عوض الأسمر قيام الهيئة بالتنسيق مع الجهات الصحية في استخدام نظام (سحاب) وموائمته مع المراكز الإسعافية التابعة للجهات الأخرى خلال موسم الحج.
وطالب الدكتور طارق فدق بالتوسع في الاستعانة بالإسعاف الجوي، كما اقترح آخر تخصيص مسارات محددة في الطرق لسيارات الإسعاف.
ولدى مناقشة المجلس تقرير وزارة الخدمة المدنية للعام المالي 1434/1433هـ، طالب رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي وزارة الخدمة المدنية بوضع برنامج زمني للحصول على الوصفات الوظيفية من جميع الجهات الحكومية لوظائفها.
كما أوصت اللجنة الوزارة بإجراء الدراسة اللازمة لبحث أسباب الصعوبات التي تواجهها وسبل علاجها، ووضع الضوابط التي تحكم الوقوعات الوظيفية المتكررة مثل: النقل والترقية والتكليف وتفويض الجهات المعنية بتطبيق هذه الضوابط بحيث يقتصر دور الوزارة على المراجعة اللاحقة.
وفي بداية المناقشة قال عضو إن المجلس أصدر عدة قرارات تخص تطوير نظام الخدمة المدنية ولوائحها، ولم يتطرق التقرير لها أو يذكر ماذا حدث بشأنها.
ودعا الدكتور ناصر الموسى الوزارة للتحقق من عدالة التوظيف بين كافة أفراد المجتمع، فيما شدد الدكتور مشعل السلمي على شغل الوظائف الشاغرة التي تصل إلى 146 ألف وظيفة، حيث ستقلل نسبة البطالة إلى 5 في المائة، متسائلا: كيف تكون هناك وظائف شاغرة للقضاة وهناك سبع كليات للشريعة ولا يتم الاستعانة بالمتخرجين منهم إضافة لوظائف هيئة التحقيق والادعاء العام و19 ألف وظيفة شاغرة من المستخدمين التي يمكن شغلها دون صعوبة، مقترحا أن تقدم الوزارة تقديراً مفصلاً عن كل جهة حكومية لعدد الوظائف الشاغرة ورفعه للمقام السامي.
من جهته تساءل الدكتور صدقة فاضل عن وجود تخصصات جامعية لم تصنف أو صنفت خطأ.
واستغرب عبدالرحمن الراشد خلو التقرير من مؤشرات الأداء رغم أهمية التقرير في تناوله لملف الموارد البشرية، واستغرب طول إجراءات التوظيف والترقية ورأى أن تتخذ اللجنة توصية بدراسة إجراءات التوظيف والترقية.
وطالبت الدكتورة حمده العنزي بإعادة دراسة لوائح التوظيف والترقية في وزارة التعليم العالي والجامعات.
وأيد الدكتور ناصر الداود ذلك بقوله «إن التعاقد في الجامعات مع غير السعوديين لا يزال مستمراً رغم وجود المؤهلين»، وقدم اقتراحاً بأن يتم بدلاً من ذلك التعاقد مع السعوديين لمدة عام وفرز المؤهل منهم ومنح غير المؤهل دورات تأهيلية ليأخذ فرصته كاملة قبل الاستغناء عنه.
وطالب الوزارة بدراسة موضوع مكافأة نهاية الخدمة للموظف الحكومي ومساواته بموظفي القطاع الخاص الخاضعين لنظام العمل والعمال، حيث إن ما يأخذه الموظف الحكومي كمكافأة نهاية خدمة لا يتناسب مع السنوات الطوال التي قضاها في خدمة الدولة.
ووافق المجلس على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار والمقدم بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى بتصويت 55 عضوا مقابل رفض 37 عضوا.
ورأت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في تقريرها بشأن المقترح المقدم من عدد من أعضاء المجلس والذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس أن موضوع إنشاء نظام للهيئة العامة للعقار موضوع مهم جداً ويلامس احتياجات القطاع العقاري في المرحلة التنموية التي تعيشها المملكة في الوقت الحاضر، وأن موضوع العقار في وضعه الحالي يحتاج إلى نظرة خاصة وإلى ضرورة النهوض به لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهه، فيما رفض الدكتور

عبدالرحمن هيجان المقترح مؤكداً أن هناك أنظمة تتناول العقار ولايمكن نزعها منها وأن إيجاد هيئة للعقار سيزيد من مضاعفة محترفي هذا السوق ولن يفيد البقية، وأكد الدكتور خليل كردي ذلك، وقال «إننا لسنا في حاجة لهيئة بقدر حاجتنا إلى التنظيم».

الجاني حاول الهرب وهدد بخنقها داخل السيارة

أمن جدة يعيد وجدان لأسرتها

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643635.htm

إبراهيم علوي (جدة)

نجحت الأجهزة الأمنية بمحافظة جدة في القبض على سارق المركبة التي كانت بداخلها الطفلة ذات الثماني سنوات (وجدان) وهي بحالة صحية جيدة، غير أن الشرود والجوع لازماها بسبب احتجازها من قبل الجاني لعدة ساعات عاشت خلالها أسرتها موقفا عصيبا وأضناها البحث عن فلذة كبدها.

جاء القبض على سارق المركبة بعد ما يقارب 11 ساعة على اختفائها، حيث نجحت دورية سرية في رصد سيارة تطابقت أوصافها مع سيارة شقيق الطفلة وجدان، وتمت متابعتها والتأكد من أنها السيارة ذاتها المبلغ والمعمم عنها (بيضاء اللون) وجرى تمرير المعلومات إلى غرفة عمليات دوريات الأمن، لتوفد بدورها عددا من الدوريات السرية والرسمية إلى الموقع في حين كان الجاني يدور في حلقة مفرغة بعد أن أحكم رجال الأمن إغلاق كافة مخارج حي الحرازات وهو ما جعله يحاول إيجاد منفذ له وهو يجوب كل الطرق في سبيل الخلاص دون أن يحقق مقصده، خاصة أن البحث عنه داخل الحي كان بشكل دائري مع التنبيه بضرورة أخذ الحيطة والحذر منه باعتبار أن الطفلة لا تزال معه داخل المركبة.

محاولات حذرة

لم يشأ أفراد دوريات الأمن تعريض حياة الطفلة وجدان للخطر لحظة مطاردتهم لخاطفها، حيث سلكوا طريق اللين في التعامل معه لإيقافه إلا أنه رفض التوقف وحاول تعطيل السيارات الأمنية بهدف الهرب واصطدم بمركبتين منها، غير أن هذه الحيلة أيضا لم تثن الجهات الأمنية عن عزمها القبض عليه، وزاد تضييق الخناق عليه بشكل أكبر بقفل كل المساحات أمامه حتى أجبر على الوقوف وكانت المفاجأة هي قيام الجاني بإغلاق أبواب المركبة والتهديد بخنق الفتاة، ما جعل رجال الأمن يتحركون سريعا لتحطيم زجاج السيارة وتخليص الفتاة دون تعرضها لأذى.

سيطرة على الغضب

عقب إلقاء القبض على الجاني شكلت دوريات الأمن فريقا لمنع الوصول إلى سارق المركبة من قبل أسرة الطفلة التي كانت في حالة غضب كبيرة بعد علمها بأمر ضبطه، وشدد مدير إدارة دوريات الأمن العميد سعد الغامدي على ضرورة مرافقة عدد من دوريات الأمن للمركبة التي تقل الشاب حتى لحظه تسليمه إلى مركز شرطة المنتزهات لضمان سلامته.

نية السرقة

أكد الجاني خلال التحقيقات الأولية معه أنه لم يكن ينوي اختطاف الفتاة، بل كان ينوي سرقة المركبة فقط ولكنه فوجئ بوجود الطفلة بداخلها ولم يستطع التفكير في ما سيقوم به بعد ذلك، ما دفعه للدوران في حي الحرازات حتى يجد الطريقة التي يعيد بها الطفلة إلى ذويها دون أن يسلمهم المركبة، مضيفا أنه فضل البقاء بعيدا عن الأعين حتى لا يقبض عليه وظل على تلك الحال لعدة ساعات، بيد أنه لم يتعرض للطفلة بأذى باعتبارها ليست هدفه.

الطفلة سليمة

أوضح الناطق الإعلامي لشرطة جدة الملازم أول نواف بن ناصر البوق أن الطفلة خرجت سليمة ولا تعاني من أي شيء، مؤكدا أنهم تمكنوا من القبض على الجاني بعد أن وصلت لغرفة العمليات بدوريات الأمن، معلومات من أحد المواطنين

تؤكد العثور على السيارة المعمم عنها من قبل الشرطة التي سرقت من حي الحرازات وبداخلها طفلة تبلغ من العمر (8) سنوات. وأضاف ناطق الشرطة «الجاني سعودي الجنسية ويبلغ من العمر 27 عاما وكان في نيته سرقة السيارة ولم يلاحظ الطفلة بداخلها -حسب ما جاء في أقواله- وبعد ورود المعلومة عن تواجده بشارع الأربعين بحي الحرازات مقابل محطة الوطن يتجول بالعربة المسروقة تمت محاولة إيقافه ولكنه لاذ بالهرب واستطاعت الدوريات توقيفه بالقوة، ما نتج عنه تلف بالسيارات الرسمية مع الأخذ في الحسبان كامل الحرص بالحفاظ على الأرواح التي كانت داخل السيارة المقصودة».

رهن التحقيق

وبين نواف البوق أن المتهم موقوف على ذمة القضية وهو رهن التحقيق وبحث الشخصية، مشيرا إلى أنه وبمجرد تلقي البلاغ قام مدير شرطة جدة اللواء عبدالله بن محمد القحطاني بتكوين فريق أمني متخصص وعلى رأس الفريق مدير دوريات الأمن ومدير شعبة التحريات والبحث الجنائي ومدير مركز شرطة المنتزهات لإجراء عمليات البحث والتحري عن الفتاة والعربة والتي تكللت بالنجاح.

دور إعلامي مشرف

أشاد البوق بالدور المشرف الذي اضطلع به الإعلام في هذه القضية من نشر سليم مساند وداعم للجهات الأمنية في عمليات البحث من منظور اجتماعي، وتفعيلاً لمفاهيم الشرطة المجتمعية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي استخدمت في عمل رائع للبحث عن الفتاة، مضيفا «هذه هي مروءة وشهامة أبناء الوطن تمثلت في عمل يستحق الإشادة، والشكر منا كجهة أمنية أولا، ثم من ذوي الفتاة ثانيا، وتحية فخر لك يا وطني بأهلك».

مشكلة مع شقيق الطفلة

ألمحت مصادر لـ«عكاظ» إلى أن الشاب سارق السيارة وقع في مشكلة سابقة مع شقيق الطفلة وجدان، بعد أن شاهده الأخير يتوقف بجوار إحدى المدارس المتوسطة وهو ما جعل الجاني يقدم على سرقة المركبة ويفر من الموقع، وما إن عاد شقيق الفتاة حتى شاهد اختفاء سيارته وبداخلها شقيقته وبالبحث في الموقع لاحظ سيارة الشاب موجودة وعلم على الفور أن له ضلعا في السرقة، لذا قدم المعلومات عنه لجهات التحقيق.

مفلح العتيبي لـ عكاظ": ننتظر نتائج التحقيق لتصعيد الشكوى

صحة الرياض" تحقق في سرقة كلية غازي.. والطبيب سافر بلا عودة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643520.htm

خالد الفارس (الرياض)

فيما باشرت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض بمشاركة عدة جهات التحقيق في قضية الشاب غازي العتيبي الذي اتهم ذووه مستشفى عفيف العام بسرقة كليته، أبلغ «عكاظ» مصدر في المستشفى أن الطبيب الذي قام بإجراء العملية الجراحية للعتيبي سافر إلى بلده منذ فترة.

وكشف لـ«عكاظ» مصدر من داخل لجنة التحقيق تفاصيل ما دار في التحقيق، حيث بدأت اللجنة بطلب ملف المريض وفحصه بالكامل ولم يتبين لها أمر استئصال الكلية من خلال التحاليل الموجودة في الملف.

وحسب المصدر فقد أنكرت ادارة المستشفى والعاملون استئصال كلية المريض غازي، وبين أن اللجنة التقت مدير المستشفى شاهر العتيبي، ولم يفصح المصدر عما دار في هذا اللقاء، الا انه اكد ان هناك حرصا شديدا من قبل اللجنة ومدير المستشفى على اظهار الحقيقة كاملة للجميع دون إخفاء أي جزء مما تنتهي إليه التحقيقات.

إلى ذلك، قال المتحدث الرسمي لصحة الرياض فهد القثامي لـ«عكاظ»: التحقيقات ما زالت جارية وهي في مراحلها الاخيرة وننتظر اجراء بعض التحاليل بمدينة الملك سعود الطبية وعمل اشعة مقطعية، وسوف نكون شفافين الى ابعد درجة، واعدا الجميع بالاطلاع على كامل تفاصيل القضية، ومؤكدا في الوقت نفسه ان اللجنة سوف تستمع الى اقوال المريض عندما يتماثل للشفاء بإذن الله تعالى.
وأضاف «اللجنة اجتمعت بالفريق الطبي الذي أجرى العملية الاولى التي أكد تقريرها استئصال الطحال فقط».
وعن حقيقة سفر الطبيب الذي قام بالعملية، أفاد بأنه سافر بالفعل بعد انتهاء عقده، ولكن وزارة الصحة قادرة على الوصول اليه متى ثبت أنه من استأصل الكلية.
وزاد «عملية سرقة كلية مريض مستبعدة تماما، ولو سألتم أي طبيب متخصص لقال إنه من الصعب سرقة كلية، كونها تحتاج الى ادوات عديدة، اضافة الى استحالة المحافظة عليها أكثر من يومين».
من جانبه، أكد مدير مستشفى عفيف شاهر العتيبى ما حصلت عليه «عكاظ» من معلومات، الا انه قال فى الوقت نفسه «ليعلم الجميع أن هذه القضية تهم الجميع، ولا يمكن التساهل في الاتهام المقدم من أهل المتهم، ونحن حريصون على إظهار نتائج التحقيق»، مؤكدا ما قاله مسبقا بأنه حديث عهد بمستشفى عفيف، وينتظر ان تنتهي اللجنة من تحقيقها خصوصا ان المريض ما زال يرقد في مدينة الملك سعود الطبية، وهناك اجراءات اخرى سوف تتم في هذا الصدد.
أما مفلح العتيبي (شقيق المريض) فقد قال لـ«عكاظ»: ننتظر نتائج التحقيق بفارغ الصبر، ونحن بصدد رفع شكوى للجهات المعنية.

مؤتمر دولي يناقش التصدي لحقوق الطفل والعنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643513.htm

أحمد الحذيفي (الرياض)
يناقش المؤتمر الدولي لحقوق الطفل بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأساليب الوقائية لحماية الطفل، والتصدي لقضية حقوق الطفل والعنف الأسري وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.
المؤتمر تنظمه الجامعة في إطار برنامجها العلمي للعام 2013م بعنوان «حقوق الطفل العربي»، خلال الفترة من السادس حتى التاسع من صفر المقبل لنشر ثقافة حقوق الطفل، وتأكيدا لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.
وأوضح الدكتور جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة، أن المؤتمر ينفذ في إطار توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيس المجلس الأعلى للجامعة، لتسليط الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته، وهو الموضوع الذي أولته الجامعة عنايتها واهتمامها، حيث نفذت العديد من المناشط العلمية في هذا المجال استصحابا لما تعانيه أعداد كبيرة من أطفال العصر من الإهمال أو الإيذاء البدني والنفسي.
وأضاف بن رقوش أن الجامعة نفذت حلقات علمية عن مكافحة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وبرامج علمية عن قضايا الأحداث والعنف الأسري بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة، ونظمت في ذات الإطار برنامجا تدريبيا مع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمملكة، وعددا من البرامج المتخصصة مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأمريكية.

نصحت بالتعبير عن الحب للأطفال.. أخصائية نفسية:

التعنيف يحطم نفوس فلذات الأكباد

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131002/Con20131002643789.htm

هيفاء القريشي (جدة)

حذرت الأخصائية النفسية منى الحارثي الناشطة في الأمور التربوية والطفولة في مستشفى الحرس الوطني بجدة، من سلبية العلاقة التربوية وسوء المعاملة بين الآباء وأبنائهم، وأساليب العنف والضرب والأيذاء النفسي والجسمي بالإهانة والسب والتقريع، ما يؤدي إلى تأزم نفسياتهم وفقدهم الثقة في أنفسهم وفي المجتمع المحيط بهم، وينتج عن ذلك أشخاص غير أسوياء وأكثر عرضة للأمراض النفسية المركبة والمستعصية.

وأوضحت منى الحارثي أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأزم تلك العلاقة الحميمية بين الآباء والأبناء وقالت إن من بينها الجهل بمعالم الطفولة، والتربية على التقاليد التي لا تراعي طفولتهم التي تكون غير مشبعة بمتطلباتها من تلقائية وفرص كافية لتنمية الشخصية السليمة، كما يلعب فارق العمر دورا مهما في تعامل الآباء مع أبنائهم وطريقة التفكير والمتطلبات لمراحل الأطفال العمرية، بالإضافة إلى الحقيقة الهامة لمعرفة أن إحساس الطفل بنفسه يأتي من خلال معاملة الوالدين له فإن شعوره بأنه «ولد طيب»، ينبع من محبة والديه له، ما يشعره بأنه مكرم وذو أهمية في الحياة، والعكس صحيح فإذا كان أبواه قليلي الصبر في معاملة طفلهما سيشعر بأنه سيئ، خاصة عندما ينهال عليه الطرفان باللوم والتوبيخ، الشيء الذي يكون لديه فكرة سلبية وسيئة عن نفسه وينشأ بالتالي عليها، ناصحة بعدم التعرض للطفل بالشتم، لأن هذا يعلمه أن الخطأ والعيب مؤصلان فيه، مع أن هذا غير صحيح باعتبار أن الخطأ من سلوك الإنسان وليس موجودا في طبعه يوم خلق وإنما تكتسب كل هذه الأشياء اكتسابا، مبينة أنه بالشتائم والإساءات يمكن أن تتكون شخصية غريبة للفرد ويكون حينها أسيرا لكونه مخطئا على الدوام ولا يمكن أن يتحسن مدى الحياة.

وشددت الدكتورة منى على أهمية اتباع وسائل التعبير عن الحب للأطفال وزيادة العاطفة والتواصل بين الأبناء وآبائهم بكل الوسائل التي تدعو إلى رفع درجة المودة بين الطرفين في عملية فهم مشاعر الأبناء تجاه آبائهم ومن حولهم على حد سواء، وبالحب أولا كلغة مشتركة للحوار والتجاذب الإنساني وإشعارهم بالراحة والأمان النفسي، وتزيد «هذا هو الأحساس الأول الذي يتوق إليه الأبناء هو شعورهم بالحب والحنان من والديهم، وتلك أهم خطوة للتعامل النفسي الأمثل مع الأطفال بالاستماع الجيد لهم، وإعطاء الابن الانتباه من الطرق المجدية في تفهم نفسيته وكذلك اعطاؤه الفرصة للتعبير عما بداخله، وعدم الإكثار من الانتقاد أو اللامبالاة بما يقول أثناء حديثه عن نفسه مهما طال أو بالغ فيه».

وأضافت «كما أن مداعبة الطفل من أهم وسائل التربية النفسية السليمة له وشعوره بالأمان والحب والتقرب إلى والديه ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة في معاملته الكريمة للأبناء»، معتبرة أن أقوى الوسائل تأثيرا على الأطفال هي تقديم الهدايا المحببة إليهم والتي تشعرهم بمحبة والديهم وحنانهم والتي دائما ما تهذب الطفل وتجعل شخصيته غير مهزوزة راضيا كل الرضى عما يقوم به تجاه أسرته ومجتمعه.

وترى الدكتورة منى أن هناك طرقا للتعرف على شخصية الطفل، ومن بينها تعرف الوالدين على شخصيات بعضهما لأن الأمر مرتبط بهما، وتوضح أكثر «مثلا إذا كان أحد الوالدين عصبي المزاج فسوف يؤثر ذلك على شخصية الطفل الذي يتأثر بشخصية والديه العصبية حتما والعكس صحيح، وبذلك نستطيع القول إن شخصية الطفل ما هي إلا نتاج طبيعي لشخصية أبويه، وتدعونا الحاجة إلى القول إن توفيق الآباء في إسعاد أطفالهم لا يتطلب تكوينا أكاديميا ولا تخصصا رفيعا وإنما يحتاج إلى نظره متبصرة بالحياة عامة وبالطفولة خاصة، مع التشبع بالحب الكبير وبالتفاؤل اللا محدود بالمستقبل، إضافة إلى الوعي التام بأن أطفالنا فلذات أكبادنا قطعة منا، لذا علينا الاهتمام بهم، ويجب أخذ الحذر من امتلاكهم أو الإساءة إلى تربيتهم».

رسالة تربوية

الدكتورة منى الحارثي وجهت رسالة تربوية للوالدين بوجوب مراعاة نفسية الطفل وطريقة التعامل معه في كل الأحوال التي يمران بها من تعب أو ظرف طارئ أو أي مشكلة في المنزل، مشددة على عدم تأثرهم بالمشكلة أثناء التعامل مع الأبناء، لأن الطفل بحاجة إلى الحب والحنو في جميع الظروف والأوقات التي يمر بها أبواه، سواء كانت جميلة أو عصيبة، مردفة «عندما يسود السلام والحب والحنان من الوالدين تسود النفسية السوية وتكون النتيجة أبناء صالحين يتمتعون بصحة نفسية سوية خالية من الأمراض النفسية، فالنظرة الإسلامية في التربية تقوم على أسس مشتركة بين تربية الجسم، الروح، والعقل والنفس».

ابن زاحم ل"الرياض": الوزارة فرضت هيبة الأحكام بتحصينها من الاجتهادات

قضاء التنفيذ يلزم أباً بقوة النظام بدفع 1500 ريال شهرياً نفقة لابنته

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/02/article872219.html

الرياض - أسامة الجمعان

في خطوة تعد الأولى من نوعها في القضاء وتطبيقاً لنظام التنفيذ الجديد، أصدرت وزارة العدل ممثلة بقضاء التنفيذ حكماً قضائياً بإلزام أب بدفع 1500 ريال شهرياً لابنته بقوة النظام بعد أن رفض تنفيذ الحكم.

وتأتي تفاصيل القضية عندما تقدمت والدة الطفلة (ت.س) إلى قضاء التنفيذ بعد أن صدر لها حكم من المحكمة العامة بإلزام زوجها السابق بدفع نفقة شهرية مقدارها 1500 ريال تودع في حساب تم افتتاحه في إحدى البنوك باسم ابنته، إلا أنه رفض تنفيذ الحكم القضائي فتقدمت والدتها مرة أخرى لقضاء التنفيذ وطلبت الإفصاح والحجز على أموال زوجها السابق لينفذ الحكم القضائي، فاصدر القاضي قراراً قضائياً بإلزامه بالتنفيذ ودفع 1500 ريال شهرياً لابنته كما هو موضح في تفاصيل الحكم.

وخاطب القاضي مباشرةً محافظ مؤسسة النقد السعودي وزوده بصورة من القرار القضائي، وطلب من المؤسسة إفادته بتنفيذ الحكم القضائي وخصم 1500 ريال شهرياً من حساب المدعى عليه لصالح ابنته، وإفادة القضاء خلال ثلاثة أيام من تسلم أمر الحجز بناء على المادة رقم 2/60 من نظام التنفيذ، ونفذت المؤسسة حكم القضاء على الفور.

وخلال أسبوعين فقط من صدور الحكم تم تنفيذه بدفع النفقة بقوة النظام، بعد أن كان في السابق لا توجد جهة محددة تلزم بتنفيذ الحكم القضائي، مما ادى الى المماطلة في تنفيذ الأحكام القضائية، وخاصة الأسرية التي تتسبب في معاناة ومشاكل في تنفيذ قضايا النفقة والحضانة والزيارة وغيرها، وعندما صدر نظام التنفيذ حسم مشكلة التأخير في تنفيذ الأحكام القضائية.

والتقت "الرياض" بوالدة الطفلة التي تقدمت بشكرها للمسؤولين في وزارة العدل وجميع العاملين فيها وخاصة قضاء التنفيذ. وقالت (ت.س): عندما صدر الحكم القضائي قال لي الكثير من الأقارب إنه لن ينفذ الحكم ولن تستفيدين منه، وتقدمت لقضاء التنفيذ وأفادني المسؤولون أن الحكم سينفذ بقوة النظام ولا يستطيع أحد تعطيل الأحكام كما كان في السابق، أما الآن فجميع الأحكام القضائية تنفذ. وأضافت أن المحكمة خاطبت مؤسسة النقد بتنفيذ الحكم القضاء والذي بدوره تم ولله الحمد.

من جهتها، أكدت وزارة العدل أنها نفذت العديد من الأحكام القضائية خلال الأشهر الماضية في مسائل الأحوال الشخصية مثل أحكام النفقة والحضانة والزيارة وغيرها.
وشددت على أنه لا مجال في التأخير في تنفيذ الأحكام القضائية، مبينة أن النظام الجديد حسم المشكلة السابقة المتمثلة في عدم تنفيذ الأحكام القضائية سواء القضايا الأسرية أو غيرها.
وأوضحت الوزارة أن نظام التنفيذ الذي طبق في شهر ربيع الثاني الماضي نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، وذلك لان تنفيذ الأحكام هو ثمرة الأحكام، ولا ينفع الحكم بحق لا نفاذ له.
بدوره، علق المحامي سلطان بن زاحم ان وزارة العدل من حقها التحليق في سماء الريادة العدلية بفرض هيبة الأحكام القضائية بتحصينها من الاجتهادات المخلة لقوام العدالة، من خلال نظام التنفيذ والآلية الدقيقة المصاحبة له والمعبرة عنه "اللائحة التنفيذية".
وقال ابن زاحم إن الأحكام القضائية سابقاً عندما كانت تكتسب الصفة النهائية تدخل في مراحل تنفيذ أشبه بالمظلمة، لقبول الاجتهاد الواسع الذي يخالف غالب الأحيان منطوق الحكم القضائي وما بني عليه من أسباب وما تبعه من مراحل تقاضي، وما نتج عنه من استخفاف بالأحكام القضائية التي تعد أقوى حجة تصدرها أجهزة الدولة، فقطعت وزارة العدل بذلك خط الرجعة الذي كان المتلاعبون يسلكونه لتعطيل تنفيذ الأحكام باختلاق ظروف لا صحة لها بغية تعطيل التنفيذ وأدى ذلك في أغلب الأحيان لضعف الحكم القضائي والاستهانة فيه.

مدير التفتيش لـ الشرق: الداخلية والعمل تبحثان سن قوانين صارمة تردع مَنْ يُشغِّل الخدم والسائقين

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/02/959284

الرياض – يوسف الكهفي
أكد مدير الإدارة العامة للتفتيش في وزارة العمل فيصل العتيبي في تصريح لـ «الشرق» وجود مباحثات تجري بين وزارة العمل ووزارة الداخلية للقضاء على ظاهرة العمالة المؤجرة من السائقين والخادمات، وأضاف أن وزارة العمل تحارب هذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع للقضاء عليها بسن قوانين صارمة تردع مَنْ يشغل أو يأوي مثل هذه العمالة التي تنتشر عادة في بعض المواسم.
مؤكداً أن وزارة العمل لا تسمح بتأجير العمالة إلاَّ عبر المكاتب والمنشآت المرخص لها رسمياً بمزاولة نشاط تأجير العمالة.
ويأتي ذلك في إشارة إلى المعوقات التي ستصعّب من مهمة التفتيش التي ستبدأ أعمالها بداية العام الهجري المقبل، الذي تنتهي من خلاله المهلة التي منحها المقام السامي لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة وكيفية الكشف عن حقيقة إن كانت الخادمة تعمل عند كفيلها أم أنها مؤجرة، وكذلك الحال بالنسبة للسائق.
ونفى فيصل العتيبي ما يتردد من شائعات أن وزارة العمل سوف تقوم بمداهمة سكن العزاب وبعض البيوت التي يعتقد أنها تأوي عمالة مخالفة وقال: هذا الكلام غير صحيح المداهمات عمل جهات أخرى خارج وزارة العمل.
وأضاف نستغرب تداول الشائعة ونحن ننفيها بشكل قاطع، وهذا ليس من أعمال التفتيش ونظام العمل، التفتيش سيكون واضحاً ونذهب إلى المنشآت أثناء دوامها الرسمي وفي وضح النهار، والمداهمات ليست من مهام مفتشي وزارة العمل بل هناك عقوبات أقوى من زيارة المفتشين، وسيبدأ تطبيقها بداية من الشهر الثالث بعد نهاية المهلة التي منحها المقام السامي.

وأضاف أنه بعد انتهاء المهلة ستكون حملة التفتيش شاملة لجميع مناطق المملكة ونحن منذ الآن بدأنا حالة الاستعداد والتأهب لتطبيق النظام بكل صرامة وحزم، ولن يكون هناك أي تهاون مع المخالفين.
وحول ما يتردد من أخبار تناقلها البعض عن تمديد المهلة لثلاثة أشهر أخرى قال العتيبي: أعتقد أن الفرصة كانت كافية، وبالنسبة لتمديد المهلة بدأت بتوجيهات من المقام السامي وتم التمديد لها لمدة ثلاثة أشهر أخرى بأمر من المقام السامي، ونحن في وزارة العمل لا نملك أن نمدد المهلة أو العكس هذا راجع للمقام السامي، ولكن نحن مستعدون الآن وحسب التعليمات الصادرة وبالتعاون مع وزارة الداخلية على تطبيق النظام على جميع المخالفين، ولن يكون هناك أي تهاون بعدما أعطوا الفرصة الكافية لتصحيح أوضاعهم، وأكد أن وزارة العمل تتفهم مدى خطورة المرحلة القادمة لمَنْ بقوا على وضعهم ولم يستفيدوا من مهلة التصحيح، ولذلك سيتعرضون لعقوبات غير اعتيادية ستواجههم.
وبالنسبة للعقوبات، قال العتيبي إنه بعد التعديل الجديد على بعض مواد نظام العمل، التي صدرت فيها تعديلات من المقام السامي هناك عقوبات سوف تطبق من وزارة الداخلية، ويقتصر دور وزارة العمل على التفتيش داخل المنشآت ويكون دور وزارة الداخلية التفتيش من خارج المنشآت، ويقتصر دور المفتشين في وزارة العمل على إحالة أوراق المخالفين إلى وزارة الداخلية بعد القبض عليهم لتطبيق العقوبات الواردة في نظام وزارة الداخلية.
وعن عدد المفتشين الذين سيقومون بالتفتيش ميدانياً من قبل وزارة العمل، قال العتيبي: جميع موظفي وزارة العمل سيكونون مفتشين ميدانيين مع بداية الحملة، وستكون الحملة شاملة جميع مناطق المملكة وليس لمنطقة دون أخرى، صحيح أن التركيز الأكبر سيكون على المناطق الكبيرة، لكن الحملة لن تستثني أي منطقة.
وحول إن كان النظام وأعمال الحملة ستشمل المخالفين الجدد من متسللين ومعتمرين ومتخلفي موسم الحج المقبل، قال العتيبي: نحن نعي جيداً أن هناك مخالفات تخص وزارة العمل وأخرى تخص وزارة الداخلية، ومخالفات المتسللين ومخالفي الحج والعمرة، فهذه تعتبر مخالفة لنظام الإقامة وليست مخالفات لنظام العمل بحيث إنهم دخلوا بطريقة غير مشروعة وهذه مسؤولية وزارة الداخلية، وزارة العمل مسؤولة عمن دخل بطريقة مشروعة وبتأشيرات صحيحة، وهناك تعاون وتنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة العمل في مثل هذه المخالفات، وهناك حملة سوف تعلن فيها العقوبات بكل وضوح، فقد بعثنا بخطابات لرئيس الغرف التجارية الصناعية ولأكبر مائة شركة موجودة في البلد لتفعيل جميع برامج العمل ومن أجل أن يكون هناك تنسيق لضمان استمرارية نجاح مثل هذه البرامج، وأن تكون بدعم وتشجيع من أمراء المناطق.

"نزاهة" ترصد تجاوزات "الأمل" بزيارة مفاجئة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=162394&CategoryID=3

الرياض: فيصل الحيدري
علمت "الوطن" أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" نفذت زيارة مفاجئة أول من أمس لمجمع الأمل الطبي، وذلك بعد أيام من نشر تقارير تتحدث عن جملة من التجاوزات داخل المجمع. وأكدت مصادر تمكن "نزاهة" من رصد بعض التجاوزات، بعد أن تجول مندوبوها في الأقسام الإدارية وطلبت بعض الوثائق التي تخص الموظفين وأعدادهم وغيرها من الطلبات التي تم الإعداد لها من قبلهم. وعن التجاوزات التي رصدتها "نزاهة" أكدت المصادر أنها في طور جمع المعلومات من داخل المجمع حتى يوم غد، وسيتم الكشف عنها وإيضاحها عند اكتمال المعلومات وانتهاء الإجراءات.
من جهة أخرى أصدر مجمع الأمل الطبي بالرياض بيانا حول ما نشرته "الوطن" الأحد الماضي بعنوان "استشاري نفسي" بـ"مجمع الأمل" بمؤهل "لغة عربيه"، أوضح فيه أن الشخص المذكور في الخبر والذي يحمل مؤهل البكالوريوس في اللغة العربية، هو موظف بالمجمع ويعمل رئيسا لقسم التوعية والتثقيف الصحي بالمجمع منذ 12 عاما، حيث شارك في إلقاء أكثر من 390 محاضرة توعوية في عدد من الجامعات والقطاعات العسكرية، إضافة لتنظيمه وتنسيقه دورات إرشادية لـ1500 شخص.

واعتبر المجمع رئيس التوعية والتثقيف الصحي من المؤسسين لمركز الاستشارات الوطنية للإدمان باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية، وهو عضو اللجنة العلمية في الدورة التأهيلية لمسؤولي التوعية في المملكة ويرأس قسم التوعية الذي يقع تحت مسؤوليته مركز الاستشارات، مع وجود رئيس للاستشارات حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع ويبقى عمله في الاستشارات كإداري ومنسق للحالات ومعرف بخدمة الاستشارات بالمجمع.
وحول ظهوره في وسائل الإعلام بمسمى استشاري أو أخصائي، قال المجمع في بيانه "هذا يعود للوسيلة الإعلامية وطريقة كتابة الخبر وتعاطيها مع تغطية أخبار ونشاطات المجمع، كما أن اهتمامه بالبحوث المجتمعية حول الأيتام وحمايتهم أمر شخصي وليس معارضا لعمله في المجمع، حيث تعتبر جهودا مجتمعية شخصية يمثل فيها نفسه ولا يمكن لومه عليها.

عضو شورى: نسبة الوظائف الشاغرة أعلى من معدل البطالة!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/557833

الرياض - خالد العمري
رأى عضو مجلس الشورى مشعل السلمي أن وزارة الخدمة المدنية قادرة على خفض نسبة البطالة إلى أقل من خمسة في المئة، في حال إشغالها الوظائف الشاغرة لديها. وقال إن عدد الوظائف الشاغرة في تقريرها للعام الحالي يبلغ 146887، أي ما نسبته 11.88 في المئة من إجمالي الوظائف المعتمدة لديها، وهو ما اعتبره السلمي نسبة تتجاوز معدلات البطالة في المملكة التي تصل إلى نحو 10 في المئة. وأضاف السلمي، في جلسة مجلس الشورى أمس (الثلثاء)، أن الوظائف الشاغرة تتكرر في تقارير الجهات الحكومية التي تعرض على المجلس، من دون تبرير. (للمزيد)
وقال: «الوزارة قسمت الوظائف الشاغرة إلى قسمين، الأول لا يُشغل من قبلها، وعددها 56738 وظيفة، والقسم الآخر يُشغل مباشرة من طريقها وعدده 90149 وظيفة». واستغرب السلمي - بعد عرضه للوظائف الشاغرة من قبل الوزارة، التي تشمل 2631 وظيفة معيد، و 3176 لسلم رواتب القضاة، و 2769 للرقابة التحقيق والادعاء العام - عدم شغلها بآلاف الخريجين من كليات الشريعة والقانون العاطلين عن العمل. وأشار إلى أن عدد الوظائف الشاغرة تحت مسمى «مستخدم» بلغ 19514 وظيفة. وتساءل عن صعوبة إيجاد مؤهلين لتلك الوظائف. وأوضح أن تلك الأرقام هي سبب تقدمه بتوصية إضافية إلى لجنة الموارد البشرية في المجلس تطلب رفع تقرير خاص لرئيس مجلس الوزراء عن عدد الوظائف ونوعها.
وتساءل أعضاء مجلس الشورى أمس، بعد عرض تقرير هيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1432-1433هـ، عن البنية التحتية لمواقع الهلال الأحمر، وخطة الطيران المعلنة في التقرير وما تحقق منها. وطالب العضو عبدالله العتيبي بمعرفة سبب تأخير الهلال الأحمر لقرار مجلس الوزراء الداعي لتشكيل لجنة قبل عام لدرس تولي الهيئة نقل الموتى، موضحاً أن اللجنة بحسب القرار يفترض أن ينتهي عملها بعد ستة أشهر من صدوره.

قال: مستقبل أولادي في ضياع وتحملت الديون لتعليمهم العنزي بلا هوية وطنية بسبب عمله العسكري بالكويت

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/WFEfde

خالد الثواب- سبق- عرعر:

لم يكن بخلد غربي كياد العنزي، 49 عاماً، أن تبقي معاملته في منحه الهوية الوطنية بعد أن قدم ما يثبت ذلك حبيسة الأدراج في وزارة الداخلية واللجنة المركزية لحفائظ النفوس، ما يقارب عشر سنوات بوعود لم تنفذ، على حد وصفه.

وتعود التفاصيل حسبما يرويها "العنزي" لـ"سبق" إلى أن معاناته بدأت منذ أن حصل والده ووالدته وإخوته على الجنسية السعودية، وحرم منها بسبب عمله عسكرياً، حتى هذه اللحظة في وزارة الدفاع الكويتية، موضحاً أن عمله في الكويت كان مصدر رزقه ما يقارب 28 سنة، وأنه تزوج من مواطنة سعودية تعمل معلمة في الكويت أيضاً.

وأضاف "العنزي": "إن العمر تقدم ومازال بدون هوية"، مبيناً أن أولاده دفعوا ثمن تأخير حصوله على الهوية الوطنية.

وتابع "العنزي" لـ"سبق": إن مستقبل أبنائه في ضياع، واضطر إلى تدريسهم في جامعات خاصة وتحمل ديوناً فوق طاقته.

وقال "العنزي" إنه قابل وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز حينما كان وزيراً، ووكيل الوزارة للأحوال المدنية دون فائدة، موضحاً أنهم وعدوه بتجنيسه، ولم ير ذلك حتى هذه اللحظة، على حد قوله.

وبيَّن "العنزي" أنه سيتم إخراجه من منزله بعد تقاعده من وزارة الدفاع الكويتية، وستزيد معاناته ويصبح دون راتب أو مأوى، وستضيق به السبل وصعوبة الحياة، ويتكبد السفر والعناء في دولة الكويت للرياض من أجل المراجعات الطويلة، كما أنه أصبح لا يستطع المراجعات بسبب استنفاد الإجازات.

واختتم "العنزي" حديثه لـ"سبق" بمناشدة وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف أن ينظر في أمره بعين العطف، ويشمله ويحقق الآمال التي انتظرها بفارغ الصبر.

أمير مكة يفتتح مؤتمر حقوق الإنسان بين الشريعة والمواثيق الدولية الشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/482045/أمير-مكة-يفتتح-مؤتمر-"حقوق-الإنسان-بين-الشريعة-والمواثيق-الدولية"-الشهر-المقبل.html

محمد رابع سليمان - مكة

يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، مؤتمر مكة المكرمة الرابع عشر الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي بعنوان: (حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية)، وذلك في الفترة من 5 إلى 7 ذو الحجة المقبل. وأوضح الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمين العام للرابطة، أن المؤتمر الذي يعقد في موسم الحج من كل عام يتصل بمؤتمر مكة المكرمة الأول، الذي دعا إليه الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - علماء الأمة المسلمة للاجتماع في مكة لدراسة واقع المسلمين والمشكلات التي تواجههم. وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى إبراز سمو الشريعة الإسلامية، وسعيها لحفظ كرامة الإنسان وصون حريته، وبيان أسبقيتها على المواثيق الدولية في ذلك، تعزيز الجوانب الإيجابية في القانون الإنساني الدولي، بيان مبادئ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالمنطلقات الفكرية للمواثيق الدولية، إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ودعم أنشطتها، والتوعية بقضاياها ومشكلاتها، بيان موقف الشريعة الإسلامية من نصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى جانب تقويم تطبيقات حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ومعالجة الانتهاكات والممارسات الخاطئة.

وبين د. التركي أن الرابطة وجهت الدعوة لعدد من العلماء وأساتذة الجامعات ومسؤولي المراكز والجمعيات الإسلامية في العالم للمشاركة في المؤتمر، ومناقشة موضوعه من خلال بحوث وأوراق عمل تعالج محاور حقوق الإنسان في الإسلام، وفي المواثيق الدولية، وبين النظرية والتطبيق، إلى جانب محور الواقع العالمي لحقوق الإنسان، كما سيناقش المشاركون أربعة بحوث هي: واقع الأقليات المسلمة، حقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم، الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان وقضايا المسلمين (فلسطين نموذجًا).

الشورى يطالب رعاية الشباب بجهة مستقلة لتقويم واقع الأندية الرياضية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003643945.htm

محمد الغامدي (الرياض)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى طالب الرئاسة العامة لرعاية الشباب بإيجاد جهة مستقلة لتقويم واقع الأندية الرياضية والبرامج والأنشطة الشبابية وذلك من خلال تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الذي أوصى بذلك بعد دراسته تقرير الرئاسة للعام 1433هـ 1434 هـ والمقرر مناقشته الاثنين القادم تحت قبة المجلس.

ووفق التقرير فإن المجلس أدرج ثلاث توصيات أخرى تتضمن إلزام الرئاسة إنشاء مراكز للشباب لاستيعاب أكبر عدد من شباب المملكة لتنمية الجوانب الدينية والثقافية والانتماء الوطني وتلبية الحاجات الاجتماعية والسلوكية والحث على تطوير وسائل تواصلها مع الشباب والفتيات خاصة من خلال الإعلام الحديث ووسائط التواصل الاجتماعي وإلزام الرئاسة بوضع خطط عمل مشتركة مع القطاعات المعنية بأمور الشباب مثل وزارة التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية وتحديد الأدوار والمسؤوليات.

وتضم لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أحد عشر عضوا منهم خمسة أعضاء وست عضوات وهم الدكتور خالد العواد رئيس اللجنة وعبدالعزيز الهدلق نائب الرئيس والأعضاء إبراهيم أبوعباة وموافق الرويلي وعبدالله الجغيمان والعضوات الأميرة ساره بن فيصل بن عبدالعزيز وحمدة العنزي ونورة الأصقة ونورة العدوان وهيا المنيع وفاطمه القرن.

تدشين حملة التوعية لسلامة المقاصف بصامطة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003643944.htm

أحمد الجبيلي (صامطة)

دشن محافظ صامطة عبدالعزيز بن محمد الطيار أمس الأول الحملة التوعوية لسلامة المقاصف المدرسية التي أقامتها إدارة المراكز الصحية بصامطة بالتعاون مع لجنه الإصحاح البيئي بالمحافظة تحت شعار (عقل سليم تغذية سليمة).

وتهدف الحملة إلى توعية العاملين والعاملات بالمقاصف المدرسية حول التغذية السليمة لأبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات وإقامة المحاضرات التوعوية والإرشادية من قبل أطباء مراكز الرعاية الأولية.

وحضر التدشين محمد بجوي مدير القطاع الجنوبي للرعاية الأولية رئيس لجنة الإصحاح البيئي بالمحافظة وطواشي بجوي والدكتور جمال بدر وأعضاء لجنة الإصحاح البيئي بالمحافظة.

بعد ذلك، تمت زيارة مدرسة مجعر الابتدائية للبنين وألقيت محاضرة توعوية هناك وتم توزيع الهدايا والشنط المدرسية على الطلاب.

بقيمة تجاوزت 5 مليارات ريال

اعتماد 10124 قرضا عقاريا لبناء 12149 وحدة سكنية لمواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003643866.htm

واس (الرياض)
اعتمد وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية الدكتور شويش بن سعود الضويحي دفعة قروض عقارية جديدة، تشمل تقديم 10124 قرضا لبناء ما يقارب 12149 وحدة سكنية بمدن ومحافظات ومراكز المملكة المشمولة بخدمات الصندوق بحسب أولوية تقديم القرض.
وأوضح مدير عام الصندوق محمد بن علي العبداني أن قيمة الدفعة بلغت أكثر من 5060 مليون ريال، وتمثل الدفعة الرابعة من القروض المعتمدة في ميزانية العام المالي 1434/ 1435هـ، مبينا أن مدة الانتظار لهؤلاء المقترضين بلغت قرابة العشر سنوات.
ونوه بما يحظى به الصندوق من دعم متواصل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين ـ حفظهما الله ـ الذي أسفر عن زيادة عدد ومبالغ القروض التي تتم الموافقة عليها في كل دفعة، مشيدا بمتابعة رئيس مجلس إدارة الصندوق وزير الإسكان لأعمال الصندوق.
وأهاب العبداني بالمواطنين الذين صدرت الموافقة على إقراضهم بمراجعة فروع ومكاتب الصندوق لإنهاء إجراءات الرهن وتوقيع العقود ومباشرة البناء.

صوتنا

قضاء التنفيذ والعناوين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003643861.htm

لطالما كان هاجس تحضير الخصوم، والمحكوم عليهم لتنفيذ ما عليهم من أحكام قضائية وسداد ما حكم به من أموال لآخرين، هاجسا يقض مضاجع كل من اضطرته الظروف للمثول في ساحات القضاء.
لقد كان قضاء التنفيذ ضرورة ملحة للغاية لما فيها من تحقيق سريع وعاجل للعدالة وأداء الحقوق لأصحابها والتأكد من استلامهم لها تحت سمع ونظر العدالة. وقد أثبتت التجربة أن قضاء التنفيذ رغم قصر الفترة التي بدأ تطبيقه فيها نجح في

تخليصنا مما كان عبئا ثقيلا في السابق، ولا بد من مساندته من خلال توفير وتدعيم قاعدة المعلومات الوطنية بالعناوين الدقيقة وإلزام ملاك المساكن والمكاتب العقارية بعدم تسكين أي شخص لا يقدم ما يثبت أنه حدث معلومات سكنه لدى الدولة لضمان الوصول إليه عند الحاجة، بحيث تفرض على المخالفين عقوبات رادعة، وهو أمر بسيط لا يحتاج لأكثر من قرار، ولا يكتفى بإيقاف الخدمات لوحده؛ لأن المحكوم عليه قد يمضي سنوات قبل أن يكتشف أن الخدمات قد أوقفت عنه، مما يفاقم الأضرار على المحكوم لهم وأصحاب الحقوق، بينما تحديث بيانات السكن قد تقلص مدة الانتظار كثيرا ويصبح قضاة التنفيذ قادرين على تحضير الخصوم والمحكومين.

عكاظ

العدل ترخص لـ4 محاميات سعوديات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/03/article872636.html

الرياض - أسمهان الغامدي

اصدرت وزارة العدل اربع رخص لمحاميات سعوديات ودعتهن لتسلم رخصهن لبدء مزاولة المهنة، بعد أن سجلتهن ضمن جدول المحامين الممارسين، وأصدرت لهن رخصة مزاولة المهنة، بعد دراسة طلباتهن والتحقق من انطباق شروط مهنة المحاماة وقواعدها عليهن.

وقال ل "الرياض" المتحدث الرسمي بوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران إن عدد المحامين المقيدين ضمن سجل المحامين الممارسين، وحتى نهاية 1434/11/26هـ بلغ (2424) محامياً في جميع مناطق المملكة المختلفة، كما أن الوزارة رخصت ل 52 محامياً فيما بلغ عدد المجدد لهم 23 محامياً خلال هذا الشهر.

ولفت إلى أن عدد المحامين في ازدياد مستمر، حيث شهد العام الحالي تقييد أكثر من (200) محام ضمن سجل المحامين والترخيص لهم بمزاولة المهنة، مشيرا الى مسؤولية المحامين الكبرى في العدالة من خلال احترام إجراءات التقاضي والعمل وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة، فيما يخص نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية.

واكد البكران أن الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل تعمل على مواصلة جهودها في سرعة انجاز جميع الطلبات المقدمة إليها لعرضها على لجنة قيد وقبول المحامين في اجتماعاتها ومنح المحامين التراخيص لمزاولة المهنة، في حال توفر الشروط المطلوبة في المتقدمين على المهنة، مشيرا إلى أنها تقوم بالتواصل مع المحامين الجدد والمجدد لهم بإرسال رسائل قصيرة sms على أرقامهم المدرجة في قاعدة البيانات بالإدارة لتسلم تراخيصهم.

في ملتقى قضائي يجمعهم برؤساء محاكم الاستئناف..

العدل تبحث اختلاف قضاة الدرجة الأولى في المسائل الاجتهادية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/03/article872467.html

الرياض - أسامة الجمعان

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أهمية الملتقى الأول لقضاة محاكم الاستئناف ورؤساء محاكم الدرجة الأولى، في تعزيز علاقة الإشراف والتكامل بين درجات التقاضي، وتسريع الفصل في القضايا مع تلافي الأسباب الشكلية في بطء إجراءات التقاضي.

وقال الدكتور العيسى لدى تدشينه الملتقى، إن محاوره ستنقاش بعض المسائل القضائية وحسم ما يمكن حسمه منها ورفع ما تختص به المحكمة العليا إليها لدرسه على ضوء القضايا المطروحة.

وأوضح رئيس محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض عبدالعزيز بن حميد أن تنظيم هذا اللقاء سيعزز التواصل والتكامل بين درجات التقاضي المختلفة، لحسم إشكالات عدة تسهم في بطء إجراءات التقاضي، ليصل المرفق القضائي إلى ما تصبو إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظة الله- ومشروعه الميمون لتطوير المرفق القضائي، لافتاً إلى عقد اجتماعات تحضيرية عدة قبل هذا اللقاء، لوضع جدول أعماله، بهدف خروجه بما يضمن الجودة في المخرجات والأنظمة وحسن صياغة الأحكام.

فيما اعتبر رئيس المحكمة العامة بالرياض نايف الحمد أن هذه الملتقيات تؤكد حرص وزير العدل رئيس مجلس القضاء الأعلى على الرقي بالقضاء وإزالة الإشكالات التي تؤثر في بطء إجراءات التقاضي، منوهاً إلى أهمية استخدام التقنية الحديثة والمحكمة الإلكترونية في العملية القضائية.

وتتضمن محاور الملتقى موضوعات عدة، تشمل: العمل المشترك بين محكمة الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى في المعاملات، قضايا السجناء، القاضي الخلف والقاضي المكلف والملازمين القضائيين، المسائل الاجتهادية واختلاف قضاة محاكم الدرجة الأولى في مسائل الاجتهاد المشهورة، اختلاف قضاة محاكم الدرجة الأولى مع دوائر محكمة الاستئناف.

ويتناول اللقاء ايضاً، الملاحظات المتكررة من محكمة الاستئناف في القضايا الحقوقية والجنائية، ومطالب محاكم الدرجة الأولى وأهمية الاستفادة من التقنية الحديثة في تنفيذ العمل المشترك بين محاكم الاستئناف والمحاكم الأولى.

الهيئة".. مشيٌ على الأشواك.. وإصرارٌ على الأداء المتحضِّر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/03/960239

الرياض – عبدالله الغنمي

يستطيع أي متابع لأداء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يلمس تحولاً جوهرياً، ليس فقط على صعيد الآليات المعتمدة في الميدان، بل أيضاً من حيث قدرات العاملين فيه ومهاراتهم، ناهيك عن توجهات الرئاسة نحو المجتمع وكيفية تعاطيها مع القضايا التي تدخل في نطاق عملها. ويبدو أن الطريق الذي اختاره الرئيس العام للهيئة الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، لم يكن سهلاً، بل كان بمنزلة مشي على الأشواك، لكنه رغم ذلك أحدث تحولاً كبيراً في مردود العمل الميداني، وأكسب هذا التوجه الحضاري الجديد، الهيئة حُلة أكثر ألفة في المجتمع، فلم تعد سوطاً مسلطاً، بل باتت ترياقاً هادئاً وناجعاً. وبين الحالتين حدثت مراجعات عديدة، على المستوى الداخلي في الهيئة أولاً، ثم بين الهيئة والمجتمع، وصولاً إلى المكاشفة التامة التي حفظت سُمعة الهيئة، ولم تطلب حماية للمخطئين من أعضائها.

ضبط إيقاع الميدان

لم يكن أحد يعرف أعداد المتعاونين مع الهيئة، لكن عددهم لم يكن بسيطاً في ظل انتشارهم وعدم معرفة الهيئة أحياناً بأسمائهم، فقد كان التعاون يُبنى على المعرفة والصداقة والترشيح أحياناً. لكن ذلك لم يكن له أي مسوّغ نظامي، وتسببت هذه الحالة في إحراج للهيئة، في ظل غياب تنظيم يحفظ الحقوق ويعلمهم الواجبات.

ومع تعيين الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ رئيساً للهيئة، بدا واضحاً أن مرحلة جديدة من عمر الهيئة قد بدأت، خاصة مع تصريحه الشهير للإعلام حين قال: «سترون التغيير للأفضل في جهاز الهيئة».

وكان من أول وأهم الإجراءات التي اتخذها الرئيس العام الجديد للهيئة، تنظيم عمل الأعضاء الميدانيين. وتمثل التنظيم في توجيه تضمَّن منع حضور المتعاونين في الميدان أو الرئاسة، وعدم السماح بوجودهم، مستنداً على كفاية وقدرة الأعضاء الرسميين في الهيئة. وقد حاول بعضهم تأخير القرار أو التريث في تطبيقه، لكن الرئيس رفض، مشدداً على أنه «إذا لم يبرز عضو الهيئة الميداني بطاقته التي توضح عمله فعليكم بالاتصال على 999 للإبلاغ عنه». وكان هذا التحول ينبئ عن تغيير واضح في الأداء للأفضل كما وعد الرئيس الجديد، ولقي هذا الوضع الجديد تفاعلاً إيجابياً من قِبل الإعلام الذي بدا بعد هذا التوجه متفهماً للدور المجتمعي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثواب وعقاب!

ولم يكتفِ الرئيس الجديد بتنظيم القوى العاملة في الميدان، بل بدأ سلسلة من الإجراءات استهدف منها ترشيد أداء الأعضاء العاملين في الميدان، بما ينعكس إيجابياً على أدائهم. فقد نبّه الرئيس العام للهيئة الأعضاء الميدانيين إلى أنهم على ثغر، وأن عملهم مُضنٍ، لكنه طمأنهم بأنهم سيجدون الدعم والمساندة منه شخصياً. وقد ترجم الرئيس العام هذه الوعود إلى واقع عملي، حيث أعطى الميدانيين مميزات وظيفية من بينها «خارج دوام»، كما حرّك ترقياتهم، لكنه في الوقت ذاته حذر من الأخطاء والتسوّر والتجسس والمطاردات، وأكد أنه سيحاسب مرتكب هذه المخالفات فوراً، معللاً ذلك بأن الأنظمة والتعليمات لم تخوّل لعضو الهيئة تلك الممارسات، مؤكداً أن تجنب تلك المخالفات يُحافظ على عضو الهيئة من الوقوع في أي تجاوز غير محسوب من قِبل المخطئين. وكان لهذه التوجهات عائدها الإيجابي على الأداء الميداني، إذ تراجعت الأخطاء، وإن لم تنتهِ. بل بدا الرئيس واثقاً من هذا الأثر حين قال في افتتاح مؤتمر الأمن الفكري في تبوك قبل

أسبوع: إن الأخطاء والتجاوزات قلّت ولم تتجاوز خمسة أخطاء منذ توليه المسؤولية، مرجعاً ذلك إلى وجود تنظيم واضح يحفظ الحقوق للجميع.

تعزيز القدرات اللوجستية

وعلى الأرض، عُززت الهيئة بعدد غير مسبوق من السيارات أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث تم توزيع 187 سيارة على الميدانيين، واستحدثت 2394 وظيفة جديدة، وتم تدعيم العمل الميداني بعدد كبير من الموظفين العاملين في وظائف إدارية. وطرأت مطالبات بتوظيف المرأة في الهيئة، وهو ما يتوقع أن يدخل حيز التنفيذ عما قريب، حين يصدر الأمر بتوظيفها. وكان هذا مما يحتسب للرئيس العام الجديد، الذي دعا في أكثر من مناسبة إلى توظيف المرأة في الهيئة، ولكن في مكان مستقل يحفظ كرامتها ويساعدها على أداء العمل بشكل أفضل، وبما يسمح للعنصر النسائي بالمشاركة في تطوير الأداء الميداني.

وعلى جانب آخر من خطة تطوير الهيئة، بدا واضحاً حرصها على بناء مراكز جديدة مستقلة، مع الابتعاد عن المباني المستأجرة في مناطق المملكة كافة، وأصبح لديها 19 مبنى مستقلاً شُيدت على طرز حديثة، فضلاً عن 72 مبنى مازال تحت الإنشاء، وهو ما يصب في تلبية احتياجات أعضاء الهيئة لوجود مبانٍ خاصة بهم تساعدهم على تحسين أدائهم الوظيفي على أكمل وجه، حيث لم تحقق مراكز الهيئة سابقاً احتياجات العضو الميداني ولا وفرت كثيراً مما يتطلبه العمل.

تفاعل كامل مع الإعلام

ومع التطور الحاصل في منهجية عمل الهيئة، بدا واضحاً أن القيادة الجديدة لها تدرك أهمية مد الجسور مع الإعلام، وهو ما كشف عنه تعيين المتحدث الرسمي الجديد تركي الشليل. لكن الرئيس العام من جانبه كان أحرص على التواصل المباشر مع الإعلاميين، ولم يجد حرجاً في فتح أبواب الهيئة أمامهم في أي حادثة تكون الهيئة طرفاً فيها. وبرهن الرئيس العام على أهمية الحضور الإعلامي للهيئة، من خلال ظهوره المتكرر في البرامج التليفزيونية واللقاءات الصحفية، التي لم تختص بها صحيفة دون أخرى، إذ كان الهدف يتمثل في التواصل مع غالبية وسائل الإعلام، بغية إيصال صورة الهيئة الجديدة إلى الرأي العام بشكل أكثر شفافية، ولتكون الصورة أكثر وضوحاً من خلال المكاشفة والوصول إلى الحقيقة التي ينشدها الجميع.

وحدتان لمكافحة السحر والابتزاز

وسعياً منها لمواصلة طريق التصحيح، وتفعيل أدوارها في المجتمع وفق مبادئ أكثر فاعلية، دشّنت الهيئة في الفترة الماضية وحدة خاصة لمكافحة السحر والشعوذة، وكفّ أذى المتلاعبين بالناس وضبطهم وإحالتهم إلى القضاء لاستكمال اللازم بحقهم شرعاً. ولنا أن نتصور أهمية الإضافة التي شكلتها هذه الوحدة، عندما نعلم أنها تمكنت من ضبط 272 ساحراً ومشعوذاً خلال الأشهر العشرة الماضية، في مناطق المملكة كافة، وكانت مكة المكرمة الأوفر حظاً من هؤلاء المشعوذين، بواقع 95 ساحراً ومشعوذاً، فيما لم يتجاوز عدد السحرة في الحدود الشمالية ساحراً واحداً فقط. وتعمل الوحدة من خلال مجموعة من العاملين في الهيئة الذين تم رفع قدراتهم من دورات تخصصية لتدريبهم على التعامل مع هذه الفئة، ومعرفة حيلهم وألاعيبهم التي يستخدمونها، مع التعاون في الوقت ذاته مع الإعلام لإشراكه في التوعية بخطر السحرة وأضرارهم.

وعلى صعيد ليس ببعيد عن هذا التوجه، أطلقت الهيئة وحدة خاصة لمكافحة الابتزاز، بعد ما لمسته من حالات الابتزاز. وقد أخضع أعضاء الوحدة لتدريب مكثف، وخصص لهم رقم لتلقي الاتصالات في سرّية تامة. وبدا أن هذه الوحدة آتت أكلها حين عالجت 1114 قضية ابتزاز خلال عشرة أشهر فقط، كان أعلاها في منطقة مكة المكرمة بواقع 252 قضية ابتزاز، أما أقلها فكان في تبوك بواقع عشر حالات فقط.

صيانة لسُمعة الهيئة

وقد بدا الرئيس الجديد للهيئة واضحاً فيما يتعلق بالقضايا التي يحدث فيها نوع من تجاوز الحدود من قِبل أعضاء الهيئة، وترتكب فيها أخطاء ما، حيث اعتمد الرئيس نهجاً يبعد الهيئة عن مواضع الشبهات من خلال إسناد القضايا للجان مستقلة لا تتدخل فيها الهيئة. وهو ما أمكن رصده خلال حادثة مقتل أحد المواطنين وأسرته في بلجرشي، حيث طالب رئيس الهيئة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، مع إقصاء الهيئة عن التدخل في سير التحقيق من قريب أو بعيد. وتكرر الموقف في حادثة اليوم الوطني الأخيرة، التي راح ضحيتها شابان من أسرة واحدة، حيث طالب رئيس الهيئة بإبعاد الهيئة تماماً عن لجنة التحقيق ليأخذ التحقيق مجراه وينال أصحاب الحقوق حقهم.

ترتيب البيت من الداخل

ويُحسب للقيادة الجديدة للهيئة أنها قادت تدويراً في المناصب القيادية خلال العام الماضي، حيث تم إبعاد مَن لا يفتقدون للقدرة على تطوير العمل أو قيادة دفته بالشكل اللائق، كما أحيل بعضهم الآخر إلى أعمال تناسب قدراتهم بعيداً عن

المناصب القيادية. وأصرَّ الرئيس على إحداث التغيير النوعي في الأداء اعتماداً على الخبرات الداخلية في الجهاز، دون لجوء إلى الاستعانة بعناصر من خارج الجهاز. واستطاعت الهيئة أن تصمد في وجه محاولات بعض من القيادات التي أبعدت لإثارة شبهات الفساد حول أداء الهيئة، من خلال تزوير قرارات نُسبت إليها وتم إحباطها وكشف زيفها بالأدلة. وهو أمر تأكد بعدم تطرق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» إلى أي شبهات فساد في الهيئة طوال الفترة الماضية.

سباق للابتعاث

ويمكن القول بأن الهيئة أصبحت تُعنى، كغيرها من الأجهزة الحكومية، بابتعاث أعضائها الميدانيين، خاصة ليتعلموا اللغة الإنجليزية في الدول الناطقة بها، حتى يتسنى لهم تواصل أفضل مع الأجانب أكثر قرباً من خلال التحدث بأكثر من لغة وإجادة عديد من المهارات. وكان الابتعاث يقابل برفض قاطع في بادئ الأمر، وهو ما شهد تحولاً في فترة لاحقة، وأصبح موظفو الهيئة يتسابقون على الابتعاث، وبات هناك اهتمام بتطوير قدرات الأعضاء الميدانيين بصفة خاصة بابتعاثهم، لتعلم اللغة على فترات تتراوح بين أربعة وستة أشهر، كما تم التعاقد مع بعض المعاهد المتخصصة في اللغة، داخل المملكة، لتطوير لغة الأعضاء مستقبلاً.

تدريب تخصصي

وتزامن مع الابتعاث الذي استهدف تطوير القدرات اللغوية لأعضاء الهيئة، توجُّه لافت لتطوير ملمح آخر من ملامح الأداء، تمثل في تنظيم دورات للأمن الفكري في الرياض والمدينة المنورة وتبوك والمنطقة الشرقية، ينتظر أن تشمل سائر مناطق المملكة لاحقاً. وتتسق هذه الدورات مع حرص الهيئة على تعزيز دور أعضائها في حفظ الأمن الفكري للمجتمع، من خلال محاضرات يُلقيها عدد من المتخصصين في الأمن الفكري بالجامعات أو الجهات ذات العلاقة. ويحرص القائمون على فعاليات الأمن الفكري على وضع تطبيقات عملية للتعامل مع القضايا المستجدة واستيفاء الإجابة عن الأسئلة التي يتكرر طرحها من آن لآخر.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الهيئة مشروعاً طموحاً للبرامج التدريبية لعام 1434-1435 يتضمن 18 مادة تدريبية تخصصية تلبي احتياجات العاملين الميدانيين في فروعها الثلاثة عشر، فضلاً عن 21 مادة تدريبية عامة في الشؤون الإدارية. ويقدر عدد المستفيدين من تلك الدورات بـ 13275 مستفيداً، نال كل منهم ما لا يقل عن برنامجين تدريبيين طوال فترة المشروع، ووضع عدد من الضوابط للمتدربين، كان من أبرزها أن يتوافق مكان انعقاد الدورة مع مكان عمل المتدرب، كما يحق للمتدرب اختيار ما يناسبه من برامج خلال مدة المشروع. ورفعت الهيئة عدد الدورات من 184 دورة ميدانية خلال العام الماضي إلى 408 دورات خلال العام الحالي، فيما بلغ عدد الدورات الإدارية 78 دورة، ووصلت ورش العمل إلى 45 ورشة خلال هذا العام فقط. وكان فرع الرياض هو الأعلى نصيباً في تنظيم البرامج التدريبية للفروع بواقع 145 برنامجاً، فيما كانت نجران الأقل بواقع 14 برنامجاً.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
http://www.alshrq.com

وادي الدواسر: مطاردة مجهولين تنتهي بإصابة رجلي أمن

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/03/960517

وادي الدواسر – مسفر القحطاني، غازي المسعري

تعرض رجلا أمن في وادي الدواسر إلى إطلاق نار مصدره سيارة يستغلها شخصان لاذت بالفرار في حوالي الساعة 12 من ليل أمس الأول الثلاثاء، وعلى الفور استنفرت الجهات الأمنية في المحافظة، وقوة الطوارئ والمهمات والواجبات، كل طاقاتها بحثاً عن الجانيَين، متمركزة على مداخل المحافظة.

وعلمت «الشرق» أن إصابة أحد رجلي الأمن خطيرة؛ حيث استقرت رصاصة تحت القلب، ويرقد حالياً في قسم العناية المركزة، أما الثاني فأصيب في كتفه، وتلقى العلاج في قسم الطوارئ.
وكان رجلا الأمن متجهين بسيارة أمنية في مهمة عمل رسمية على طريق فرعي في المحافظة إلى نقطة التمركز على طريق وادي الدواسر – خميس مشيط، عندما اعترضهما شخصان يستقلان «جيب»، وأطلقا النار عشوائياً باتجاه الدوريات، وحاولا الفرار، لكن رجلي الأمن لاحقا السيارة وأطلقا النار باتجاه أحد إطارات سيارة الجانيين، وأصيب رجلا الأمن في تبادل إطلاق النار، كما تعرضت ثلاث سيارات تابعة للدوريات الأمنية في المحافظة لأضرار مادية، بينما استطاع الجناة إصلاح إطار السيارة والفرار.
وبينما وعد الناطق الإعلامي باسم شرطة العاصمة، العميد ناصر القحطاني، بإصدار بيان في وقت لاحق، قال مدير مستشفى وادي الدواسر العام، الاختصاصي مبارك الشريدة، في تصريح لـ «الشرق»، أمس، إن مركز الإسعاف في المستشفى استقبل الساعة 12:30 من بعد منتصف ليل الثلاثاء رجلي أمن مصابين، الأول بطلقتين إحداهما في الرئة، والأخرى في البطن، نتج عنها تهتك في الكبد، ونزيف في الرئة والكبد، مضيفاً أنه تم إجراء عمل جراحي سريع لإنقاذ حياته فجر أمس، وتم إيقاف النزيف، وحالته شبه مستقرة، أما رجل الأمن الآخر فأصيب في كتفه، وقد غادر المستشفى بعد تلقي العلاج اللازم، متمنياً لهما الشفاء العاجل.
يُذكر أن اعتداء شبيهاً بهذا تعرض له مدير شرطة وادي الدواسر، العقيد سعد السبيعي، ومدير الشؤون الأمنية في المحافظة، سعود الدوسري، في 22/ 1/ 2013م، وأصيب السبيعي وقتها إصابات بالغة جداً، نقل على إثرها إلى الرياض، ومن ثم إلى خارج المملكة لمتابعة العلاج. وتتكرر حوادث الاعتداء على رجال الأمن من فترة إلى أخرى، ومن ضمنها حرق سيارات المرور.

قُرْعَةُ" مدير مدرسة تُجبِر الدغماني على النقل»

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/03/960573

عرعر – عبدالله الخدير
رفض معلم لغة عربية في محافظة طريف ما وصفه بالقرار الجائر الصادر عن مدير المدرسة التي يعمل فيها منذ سبع سنوات، بنقله إلى أخرى، عن طريق القرعة ما بينه وبين زملائه الآخرين، عاداً القرار غير نظامي ولا يستند إلى الآلية المعتمدة لدى وزارة التربية والتعليم، التي تنص على أن تقتصر حركة النقل الداخلي للمعلمين على حركة واحدة في العام.
إلا أن مدير شؤون المعلمين في منطقة الحدود الشمالية محمد السليم، أوضح أن المعلم يعتبر زائداً بتخصصه في المدرسة، وتحديد المعلم الزائد خلال العام الدراسي من صلاحيات مدير المدرسة الممنوحة له نظاماً من قِبل وزير التربية والتعليم.
وكان معلم اللغة العربية فهد الدغماني، عدَّ قرار نقله من مدرسة عبدالرحمن بن عوف الابتدائية في حي المساعدية بمحافظة طريف إلى مدرسة مؤتة الابتدائية في الحي الشرقي التي تم استحداثها مؤخراً، جائراً لم يستند فيه مدير المدرسة إلى طريقة نظامية أو إلى الآلية المعتمدة لدى وزارة التربية والتعليم التي عمَّمتها الوزارة سعياً منها لتحقيق العدالة للجميع، حيث تنص آلية الوزارة على اقتصار حركات النقل الداخلي للمعلمين على حركة واحدة في العام.
وذكر المعلم الدغماني أنه مضت على عمله في مدرسة عبدالرحمن بن عوف الابتدائية سبع سنوات، وأنه أمضى قبلها قرابة سبع سنوات منتظراً حتى تحققت له رغبته في الانتقال إليها لقربها من منزله. وأوضح الدغماني أن النظام الداخلي للوزارة ينص على أن حركة النقل تتم بمفاضلة واحدة تُجرى للجميع وتُرفع نتيجتها على نظام التكامل الإلكتروني بمعايير مفاضلة هي تاريخ المباشرة والمعدل التراكمي وتقييم الأداء الوظيفي، وتكون تلبية رغبات المعلمين بالنقل ولا يتم نقل أي معلم داخل المحافظة إلا عن طريق ضوابط النقل الداخلي والمفاضلة المعتمدة ووفق البرنامج المعد لذلك، ومكتب تعليم طريف لم يتقيَّد بذلك. وأضاف أن ضوابط النقل تنص كذلك على أن يتم إبلاغ المعلم بالتكليف من قِبل مكتب التربية والتعليم وليس من مدير المدرسة مثلما حصل معه، وأن هذه الشروط والمعايير الخاصة بحركة النقل الداخلي يتم تطبيقها

في حالات سد العجز أو الندب، ويؤخذ أقلهم رصيداً في نقاط المفاضلة «في حال عدم وجود رغبة من المعلمين في النقل».
وأشار الدغماني كذلك إلى أنه تفاجأ بتبرير مدير المدرسة اختياره من بين زملائه في حركة النقل، بقوله: «إن اختياره تم بموجب قرعة وقعت عليه»، مشيراً إلى أنه لم يسبق له أن سمع بأن «القرعة» هي إحدى وسائل اتخاذ القرار. وأضاف الدغماني أنه حتى في حالات النقل والندب من المفترض تطبيق آلية حركة النقل الداخلي، على أن يؤخذ أقلهم مدرجات في المفاضلة، وأن يُنقل أحدثهم مباشرة، بينما هو أقدم معلمي المدرسة في «تخصصه» ومن حمَلة «البكالوريوس».
واستغرب الدغماني ما قام المدير بتطبيقه من ازدواجية حينما قام بنقل معلم «التربية المدنية» الذي تم نقله من بين معلمي هذا التخصص إلى نفس المدرسة المستحدثة «مؤتة» بحكم أنه أحدثهم مباشرة. وذكر الدغماني أنه قام بالمباشرة في المدرسة المنقول إليها إنفاذاً للقرار وتسليم مدير المدرسة المنقول منها خطاب اعتراض على هذا القرار لمعالجة وضعه أو رفع خطابه للمسؤولين. وناشد الدغماني مدير التربية والتعليم التدخل بإنصافه من الظلم الذي وقع عليه، وإلا فسيضطر للجوء إلى وزير التربية والتعليم أو ديوان المظالم لإنصافه. معتبراً وجود مدير المدرسة على كرسي الإدارة مخالفاً لأنظمة الوزارة لأنه من حمَلة «الدبلوم» الذين لا يحق لهم تولي منصب الإدارة، خصوصاً أن الغالبية العظمى من المعلمين هم من حملة البكالوريوس.
من جهته، أوضح مدير شؤون المعلمين في منطقة الحدود الشمالية محمد السليم، أن المعلم المذكور يعتبر زائداً بتخصصه في مدرسة عبدالرحمن بن عوف بمحافظة طريف، وقد تم الطلب من مدير المدرسة لتحديد معلم زائد بتخصص لغة عربية وتوجيهه إلى ابتدائية مؤتة لوجود احتياج فيها. علماً بأن تحديد المعلم الزائد خلال العام الدراسي يعتبر من صلاحيات مدير المدرسة الممنوحة له نظاماً من قِبل وزير التربية والتعليم.

رئيس الشورى: سيحضر "الجمهور" في نقاشاتنا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162581&CategoryID=5

الرياض: الوطن
كشف رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أمس، عن عزم المجلس فتح المجال أمام الجمهور للمشاركة في بعض النقاشات التي يشهدها المجلس حول القضايا التي تهم الشأن العام، وقال آل الشيخ خلال افتتاحه حلقة نقاش "واقع الإعلام والاتصال في مجلس الشورى وسبل تطويره من وجهة نظر القيادات الصحفية وكتاب الرأي"، التي انعقدت بحضور عدد من الأعضاء والإعلاميين والمثقفين "لدينا القناعة بأن الإعلام هو شريك أساسي في تطوير أعمالنا، وقد تم تكليف فريق عمل لتطوير التواصل مع وسائل الإعلام والاتصال مع المجتمع".
وأكد أن التعاون بين المجلس ووسائل الإعلام سوف يكون بذرة تؤسس لإعلام شوري "برلماني" متخصص.
بعد ذلك بدأت حلقة النقاش وطرحت خلالها ملاحظات من قبل رؤساء تحرير الصحف وكتاب ومثقفين، ووجهة نظرهم حول واقع الإعلام والاتصال في مجلس الشورى وسبل تطويره.
أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله آل الشيخ أمس، عن عزم المجلس فتح المجال أمام الجمهور للمشاركة في بعض النقاشات التي يشهدها المجلس حول القضايا التي تهم الشأن العام، إذ جاء ذلك خلال افتتاحه حلقة نقاش "واقع الإعلام والاتصال في مجلس الشورى وسبل تطويره من وجهة نظر القيادات الصحفية وكتاب الرأي"، التي انعقدت بحضور عدد من الأعضاء ونخبة من رؤساء تحرير الصحف والكتاب والمثقفين.
وفي بداية الحلقة رحب رئيس المجلس باسمه وباسم المجلس أعضاء ومنسوبين بالحضور، شاكراً لهم تخصيص جزء من وقتهم للحضور رغم مسؤولياتهم الكبيرة.
وأضاف أن المجلس حظي برعاية وثقة من القيادة، وهذا مما يحمل المجلس مسؤولية مضاعفة لتحقيق توجيهات ولاة الأمر التي ترمي إلى أن يقوم المجلس بخدمة المواطن وفقاً لصلاحياته ونظامه، وهذا الأمر يجعل المجلس أكثر انفتاحاً

وتواصلاً مع وسائل الإعلام المختلفة لتعريف المجتمع بأعمال المجلس، والتعرف على آراء المواطنين واحتياجاتهم من خلال ما ينشر فيها.
وتابع بأن مجلس الشورى يقدر الدور الحضاري لوسائل الإعلام في نقل أعمال وأخبار المجلس للمجتمع، كما أن المجلس لديه القناعة بأن الإعلام هو شريك أساس في تطوير أعمال المجلس، ومن هذا المنطلق فقد تم تكليف فريق عمل برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد لتطوير وسائل الإعلام والاتصال مع المجتمع من خلال وضع إستراتيجية إعلامية واتصالية يأتي لقاؤنا اليوم في إطارها.
وزاد رئيس المجلس بأن هذا اللقاء ليس إلا بداية الطريق لتأسيس برامج اتصال أكثر بين المجلس والإعلام، ويتشرف المجلس أنه في الفترة الماضية كان على تواصل مع الصحافة وقام بزيارة لمقر معظم الصحف واستفاد من الأفكار الجيدة التي طرحت في تلك اللقاءات.
وأكد بأن العلاقات الجيدة بين المجلس ومختلف وسائل الإعلام سيسهم في تعزيز دور وسائل الإعلام ومسؤولياتها الوطنية، كما أن التعاون بين الجانبين سوف يكون بذرة تؤسس لإعلام شوري (برلماني) متخصص في هذا المجلس يعمل في كوادر صحفية وطنية متخصصة، تلم بأعمال المجلس ومتفهمة لأبعاده وتأثيراته على الوطن ومصالحه.
بعد ذلك بدأت حلقة النقاش التي أدارها مساعد رئيس المجلس واستمع خلالها الحضور لملاحظات الحضور من رؤساء تحرير الصحف والكتاب والمثقفين، ووجهة نظرهم حول واقع الإعلام والاتصال في مجلس الشورى وسبل تطويره.

"التربية" تسحب صلاحية "سد العجز" من مكاتبها .. وتربطها بـ"إداراتها"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162633&CategoryID=5

أبها، الطائف: محمد آل ماطر، الوطن
أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً يقضي باعتماد آلية جديدة لتنظيم سد العجز في المعلمين والمعلمات خلال العام الدراسي. وتتضمن إجراءات مدير أو مديرة المدرسة لتسديد العجز التأكد من اكتمال أنصبة المعلمين أو المعلمات بالمدرسة (24 حصة) للتعليم العام و(18 حصة) للتربية الخاصة، وضم الفصول في تخصص العجز مهما كان عدد الطلاب في قاعة تتسع لهم، إلى حين تسديد العجز، وكذلك ضم الفصول الدراسية بحسب مساحة الفصل، وتخفيض الخطة الدراسية موقتاً، ولا يتم تعطيل أي منهج في أي صف مهما كانت نسبة التخفيض للخطة الدراسية حتى يتم تسديد العجز من قبل الإدارة. كما تشمل الإجراءات تكليف المعلم بنظام الحصص الزائدة عن النصاب بأجر وفق الأنظمة المعتمدة في ذلك.
كما تشمل الآلية إجراءات تتولاها إدارة التربية والتعليم ممثلة في شؤون المعلمين، وتتركز على تكليف الزائد من المكلفين بالتشكيلات المدرسية والإشرافية في القطاع مع مراعاة الأولويات في حال الرغبة حسب التالي:
(رائد النشاط ـ معلم الموهوبين ـ أمين مصادر التعلم ـ المرشد الطلابي ـ الوكيل ـ المشرف ... إلخ)، ومراعاة التخصص والمؤهل في المرحلتين المتوسطة والثانوية، والابتدائي ما أمكن، وأيضاً التكليف (الكلي أو الجزئي) من وفر المعلمين وفق الرؤية الفنية للجنة الندب مع مراعاة مصلحة العمل في المدارس الأقرب فالأقرب داخل قطاع النقل. ويتم التواصل مع وكالة الوزارة للشؤون المدرسية من خلال النظام الإلكتروني بتعذر تسديد العجز نهائياً في المدرسة من نفس القطاع، وطلب الموافقة على التكليف لسد العجز من قطاع آخر يوجد فيه وفر.
كما جاء في القرار الندب والإكمال لشاغلي الوظائف التعليمية، وذلك بتكليفهم بالتدريس في مدرسة أو أكثر لتسديد عجز مادة دراسية لمدة محددة، سواء كان التكليف كليا طيلة أيام الأسبوع أو جزئيا لبعض أيام الأسبوع مع بقاء ملاكهم على مقر عملهم الأساسي، حيث يكلف المعلم أو المعلمة داخل قطاع النقل من قبل إدارة التربية والتعليم، وفي حالة التكليف خارج القطاع يتم أخذ موافقة وكالة الوزارة للشؤون المدرسية على ألا تزيد المسافة بين المدرستين (المدرسة الأساسية

ومدرسة التكليف) عن مسافة الانتداب، إلى ذلك، قررت وزارة التربية والتعليم، سحب صلاحية "ندب" و"تكليف" المعلمين والمعلمات، لسد "عجز" المدارس خلال العام الدراسي، من مكاتب التربية والتعليم في المناطق والمحافظات التعليمية، وربطها بشكل مباشر بشؤون المعلمين بالإدارة التعليمية من خلال الرفع من مديري المدارس، بدءًا من العام الدراسي المقبل.

مواطن يطلب التحقيق في غرق ابنه بـ"حديقة حيوانات"

الأب: لم نجد إجابة واضحة ونريد معاقبة المتسبب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=162628&CategoryID=3

الرياض: بندر المسلم

"بابا متى سنذهب إلى "خالد" في حديقة الحيوانات"، ما إن يقولها الأطفال حتى يجهش والداهما بالبكاء من مرارة الموقف، فهما يعانيان من طرفين، الأول حزنهما على فقدان ابنهما "خالد" الذي ذهب ضحية إهمال، وعدم وجود إجابة واضحة على أسئلة أشقائه، والثاني عدم إمكانية الاستجابة لمطلبهم العفوي البريء، كون "الطفل" لقي حتفه غريقا في إحدى البرك بحديقة الحيوانات بالعاصمة.

وحول ملابسات الحادثة، قال أحمد بن خلاف أحمد الأمير والد الطفل المتوفى لـ"الوطن"، "في يوم 1434/8/1 ذهبت أسرتي للتنزه في حديقة الحيوانات الواقعة بالملز في مدينة الرياض، حيث توجد بالحديقة بركة ماء غير محمية سوى بسور صغير ارتفاعه حوالي 90 سم ، وفيما هم -خالد ابني البالغ من العمر سبع سنوات، وأخته وقريبتهم الصغرى- يلهون داخل البركة، حدث ما لا يحمد عقباه، إذ غرق الأول، فيما تمكنت نساء متواجدات في الموقع من النزول، وإنقاذ الطفلتين الأخريين، وبحثنا عن خالد، وبعد 40 دقيقة طفت جثته على سطح البركة".

وأوضح الأب أنه رفع شكوى إلى أمانة منطقة الرياض للتحقيق في القضية مطالبا بمعاقبة المتسبب، وحصل على بطاقات للمراجعة "تحصلت -الوطن- على نسخ منها، ليأتيه الرد بحسب قوله، بأن "الأمانة قد عرفت الخطأ، وسيتم تلافيه مستقبلا"، ليقوم والد الضحية بعدها برفع شكوى رسمية الى أمير منطقة الرياض الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز، تمت بعدها إحالة الموضوع إلى القضاء.

"الوطن" حاولت الوصول إلى أي مسؤول في أمانة منطقة الرياض، أو في الإدارة العامة للحدائق وعمارة البيئة، لمعرفة ملابسات القضية، ولإعطاء الأمانة حق التعليق، وإيصال المعلومة بشكل متكامل، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وحتى ساعة نشر هذا الخبر لم نحصل على إجابة عن الاستفسارات المطروحة.

دومة الجندل.. 1200 معاق بلا "تأهيل"

مطالبات بإيجاد مراكز ومتخصصين للإعاقات الجسدية والعقلية والتوحد

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162583&CategoryID=5

دومة الجندل: محمد الحسن

يعاني 1200 من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة دومة الجندل التابعة لمنطقة الجوف من عدم وجود مركز تأهيل مناسب قريب منهم، لتأهيل ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية والتوحد ومتلازمة داون، بالإضافة إلى صعوبات التعلم، فيما تم تحويل ملفاتهم من مركز التنمية الاجتماعية إلى الشؤون الاجتماعية بمدينة سكاكا " 100 كلم ذهاباً وعودة"، مطالبين بفتح مركز متخصص لهم بدومة الجندل.

ويقول المواطن نايف سعد الزارع - ولي أمر لابن مصاب بمتلازمة داون - إن طفل متلازمة داون قادر على التعلم والتدريب بشرط تأهيله وتدريبية على يد أخصائيين يجيدون التعامل مع هذه الحالات، مضيفاً أن معاناته بدأت قبل 15 عاماً، حينها لا يوجد مركز في السعودية إلا مركز النهضة لمتلازمة داون بالرياض، وأنه حاول تسجيل ابنه حينها إلا أن قائمة الانتظار امتدت لأكثر من 7 سنوات بسبب الازدحام الشديد والطلب عليه، مما دفعه للذهاب به إلى دولة الأردن وكلفه ذلك مبالغ مالية كبيرة وبقاءه معه.

وأضاف الزارع أنه عانى خلال السنوات الماضية لعدم وجود مراكز تأهيل في المناطق الشمالية كافة والجوف خاصة وطالب بفتح مراكز لتأهيل المعاقين، وتابع: افتتح أول مركز تأهيل بالجوف قبل عدة سنوات وهو أهلي ومقره مدينة سكاكا ويبعد 100 كلم عن دومة الجندل ذهابا وعودة .. وأسعاره مرتفعة تصل إلى 20 ألف ريال للفصل الدراسي وكذلك بُعد المسافة التي تتطلب توفير وسيلة نقل خاصة.

ويأمل إنشاء مركز تأهيل مناسب لتدريب أطفال التوحد ومتلازمة داون وأن يكون الكادر والطاقم من المتخصصين لمثل هذه الحالات ومراعاة قبول من تجاوز عمره 15 عاما، خصوصاً أن أغلب المراكز لا تقبل عادة من تجاوز عمره 11 عاما، مشيراً إلى أنه إذا لم تتمكن الدولة من إنشاء مراكز تأهيل متخصصة فعليها أن تتكفل برسوم تسجيل المعاقين في مراكز أهلية.

المواطن حامد سعد الوشيح - ولي أمر معاق - يطالب بفتح مركز تأهيل داخل مركز التنمية الاجتماعية بدومة الجندل والاستفادة منه كمبنى وتوفير متخصصين وألا تكون الصلاحيات مركزية، وتساءل "هل من المنطق والعقل إذا كنت ترغب في ورقة تعريف أو تجديد بطاقة للمعاق أو خلافه .. أن تقطع مسافات للحصول عليها أو الإرسال للرياض؟"، مطالباً بضرورة وضع العلامة الفارقة للمعاق في نظام الأحوال المدنية منذ وقت مبكر وليس بعد استلامه البطاقة بعد 15 سنة من عمر المعاق حتى يستفيد من الإعانة.

وأرجع مصدر بمركز التنمية الاجتماعية بدومة الجندل أنه يمكن توفير مقر ومكاتب وأجهزة حاسب آلي وطاولات، ولكن يصعب العمل بلا متخصصين بالإعاقات، مؤملاً توفير 5 أخصائيين لفتح نواة لمركز تأهيل مكان المركز الصحي بالتنمية.

من جانبه، أوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية بالجوف الدكتور عقل عبدالعزيز العقل لـ"الوطن" أنه يوجد بدومة الجندل مركز رعاية نهاري لغير شديدي الإعاقة، وأن مركز التنمية يختلف عن مراكز التأهيل، في حين يوجد في سكاكا مركز متخصص يستوعب 1000 حالة في مبنيين للأولاد وآخر مستقل للبنات.

وأضاف أن عدد المشمولين بالإعانة بالجوف من ذوي الاحتياجات الخاصة يصل إلى أكثر من 7 آلاف شخص منهم 1200 حالة بدومة الجندل، غير أن عدد شديدي الإعاقة لا يتجاوز 10 حالات، مشيراً إلى أن مركز التنمية الاجتماعية غير مهيأ ويحتاج إلى متخصصين بذوي الإعاقات، ولكن الأولوية في الوقت الحالي تكون لفتح مركز تأهيل لمحافظة القريات على أن يتم رفع طلب مركز تأهيل بدومة الجندل في وقت لاحق وفتحه خلال السنوات الخمس القادمة.

السجن والغرامة لمواطن تاجر بـ6 عاملات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162570&CategoryID=5

الدمام: محمد جديع
أصدرت المحكمة الجزئية بمحافظة القطيف أمس، حكما قضائياً على شاب في الثلاثينيات من عمره، يقضي بسجنه لمدة عام ودفع غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال لصالح وزارة المالية، وذلك بعد أن وجهت له تهمة متاجرة بالبشر بحق 6 عاملات من الجنسية الإثيوبية.
وأبلغ مصدر قضائي "الوطن" أن الشاب اعترف أمام القاضي ناظر القضية بمتاجرته بالبشر، حيث قام بإيواء ست عاملات من الجنسية الإثيوبية، لسنة على كفالته، وتأجيرهم على المواطنين بشكل يومي وشهري وبطرق غير شرعية، وأشار المصدر أن الجهات الحكومية قبضت على الشاب بعد هروب إحدى العاملات من منزل مواطن قام بإيجارها لينكشف أمره بعد أن أبلغ المواطن الجهات الحكومية بذلك.
من جهة أخرى، أجلت المحكمة الجزئية بمحافظة القطيف أمس، النظر في قضية إثارة شغب متهم بها شاب عشريني قام برجم دورية أمنية إلى الأسبوع المقبل.
وقال مصدر قضائي لـ"الوطن" إن الجهات الأمنية قبضت على شاب رجم الدورية الأمنية بالحجارة أثناء مروره بالقرب منها .

الطب الشرعي يفحص 4034 حالة خلال عام... 451 لنساء

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/558094

الرياض – حياة الغامدي
كشف تقرير صادر عن وزارة الصحة أن عدد الحالات التي عرضت على مراكز الطب الشرعي في السعودية خلال العام الماضي بلغ 4034 حالة، ما بين تشريح جثة وكشف ظاهري وفحص أحياء، إلى جانب إبداء رأي فني، مشيراً إلى أنه تم فحص 452 حالة شذوذ، شكل السعوديون فيها ما نسبته 65,9 في المئة، تصدرتها منطقة الرياض.
وأشار التقرير الطبي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن عدد الإناث من إجمالي ما تم عرضه على مراكز الطب الشرعي من المتوفين بلغ 451 سيدة.
وأوضح التقرير أن عدد حالات الانتحار وصل إلى 397 حالة بوسائل الشنق والطلق الناري والطعن والسقوط من العلو والتسمم، إضافة إلى الحروق وحوادث السير والصعقات الكهربائية والغرق والخنق اليدوي والجوع والعطش وغيرها، ولفت إلى أن عدد حالات القتل بلغ 365 حالة.

وأفاد بأن عدد السعوديين من بين الجثث التي خضعت للتشريح والكشف الظاهري بلغ 836، وغير السعوديين 1651، وغير المعروفة ولم يتمكن الطب الشرعي من تحديدها 307 جثث، مشيراً إلى أن السعوديين الأحياء الذين عرضوا على فحص الطب الشرعي بلغوا 717 حالة، وإبداء رأي فني 56 حالة، وللغير السعوديين فحصت مراكز الطب الشرعي 430 فحصاً، وإبداء رأي فني 13 حالة، إلى جانب 18 حالة فحص أحياء لحالات غير معروفة، وإبداء الرأي الفني لست حالات فقط بحسب ما سجله التقرير.

وأكد أن منطقة الرياض احتلت المرتبة الأولى على مستوى مراكز الطب الشرعي التابع للوزارة في التشريح والكشف الظاهري، علاوة على فحص الأحياء وإبداء الرأي الفني المختص بواقع 712 حالة، تلتها محافظة جدة بـ 610 والمدينة بواقع 459، ثم منطقة عسير 439، والمنطقة الشرقية 359 حالة، وجاءت القريات أقل المدن بـ 25 حالة عرضت على الطب الشرعي. وذكر أن الجنسية الهندية تصدرت عدد المتوفين الذين خضعوا للطب الشرعي بـ312 حالة، تلتها الجنسية الباكستانية بعدد 228 حالة، وجاءت الجنسية اليمنية في المرتبة الثالثة بـ192 حالة، ثم البنغلاديشية بـ158 حالة.

وبين أن فحوص حالات الأحياء التي عرضت على مراكز الطب الشرعي خلال العام الماضي بين سعوديين ومقيمين بلغت 1165 حالة، احتل السعوديون نسبة 61,6 في المئة، تمثلت في فحص 305 مصابين، منهم حالتان غير معروفتين، وشكلت نسبة السعوديين فيها 67,2 في المئة.

كما تم فحص 452 حالة لواط، شكل السعوديون فيها ما نسبته 65,9 في المئة، تصدرتها منطقة الرياض ثم جدة والمدينة المنورة، والمعاينة النسائية بواقع 247 حالة، شكلت نسبة السعوديات 54,7 في المئة، إضافة إلى فحص حالات تقدير العمر التي رصدها التقرير بـ 78 حالة، بواقع 24,4 في المئة من السعوديين، وبلغت حالات فحص البلوغ 45 حالة، بنسبة 73,3 للسعوديين، فيما سجل فحص العلامات الفارقة 31 حالة، أكد التقرير أن السعوديين شكلوا فيها ما نسبته 74,2 في المئة.

بريدة: السجن 23 عاماً لـ 5 شبان بتهمة "التعري"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/558171

بريدة – منصور الفريدي

قضت المحكمة الجزائية في بريدة أمس بسجن أربعة شبان في العقد الثالث من العمر لمدد زمنية بلغت 23 عاماً وجلدهم 4200 جلدة، إثر ارتكابهم أعمال منافية للآداب العامة تمثلت في تعري أحدهم من الملابس، والرقص فوق المركبة التي كانوا يستقلونها.

وقرر ناظر القضية مصادرة مركبتهم التي ارتكبوا عليها جنحتهم لخروجهم أمام الملأ في أعمال منافية للآداب العامة في تجمع للشباب شرق مدينة بريدة قبل نحو ستة أشهر.

وعلمت «الحياة» أن منطوق الحكم الذي اعترض عليه المدعي العام تضمن سجن الرأس المدبر للقضية «المتعري والراقص» 10 أعوام وألفي جلدة، وفرض غرامة عليه بمقدار 50 ألف ريال، إضافة إلى سجن آخر سبعة أعوام وجلده 1200 جلدة ومصادرة السيارة التي استخدمت أثناء وقوع القضية.

وقالت المصادر إن المحكمة حكمت بسجن المتهمين الثالث والرابع ثلاثة أعوام وجلدهما500 جلدة لكل منهما.

يذكر أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تمكنت أخيراً من القبض على خمسة شبان متهمين بتجاوز الآداب العامة بحركات مسيئة للذوق العام، وتمّ سماع أقوالهم في حينها، وسجلت إفاداتهم عن القضية والقيام بالإجراءات الأولية كافة، وأخذ بصماتهم لمطابقتها على القضايا المسجلة ضد مجهول والقضايا وفق الأسلوب الإجرامي وإحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام بالقصيم، التي أحالتهم بدورها إلى المحاكمة.

إتمام تشريح جثة ضحية "مطاردة الهيئة".. والسرية تحيط التحقيقات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/558170

الرياض - إبراهيم الزاحم

أعلن قسم الوفيات في مجمع الملك سعود الطبي أمس الانتهاء من تشريح جثة سعود غزاي القوس الذي توفي إثر مطاردة الهيئة لشباب في اليوم الوطني خلال الأسبوع الماضي، فيما لا تزال السرية تحيط التحقيقات المنفذة من اللجنة المشكلة من إمارة منطقة الرياض للتحقيق في الحادثة.

وتشيع أسرة وأقارب الشاب سعود القوس إلى مقبرة النسيم شرق الرياض اليوم، بعد أداء صلاة الميت عليه في جامع الراجحي، إذ سيجاور قبر شقيقه «ناصر» الذي انتهت مراسم عزائه أمس.

وأكد شقيق المتوفيين سعد غزاي القوس أن إدارة مجمع الملك سعود الطبي أبلغتهم بانتهاء تشريح الجثة، موضحاً أنهم في انتظار تسلم الجثة بموجب خطاب من شرطة الرياض.

وقال القوس إن تسليم الجثة صباح اليوم «وستتم الصلاة عليه في جامع الراجحي ودفنه في مقبرة النسيم، بجانب أخيه ناصر الذي توفي سابقاً وتمت الصلاة عليه ودفن في المقبرة نفسها».

وكان الأطباء في مستشفى دله أعلنوا أول من أمس (الثلثاء)، وفاة الشاب سعود غزاي القوس وهو المصاب الثاني في حادثة مطاردة دوريات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لشابين في اليوم الوطني الأسبوع الماضي، وجاءت وفاة «سعود» ليلحق بأخيه ناصر القوس الذي تم تشييع جثمانه الأحد الماضي في مقبرة النسيم شرق العاصمة الرياض، وكانت لجنة التحقيق في القضية والمكلفة من إمارة الرياض طلبت تحويل جثته إلى الطب الشرعي لتشريحها بعد وفاته.

من جهته، أوضح مساعد المتحدث الرسمي لفرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الرياض محمد الشريمي لـ«الحياة» أنه يوجد تسلسل إداري في أي فرع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجعل العضو المنضم حديثاً لجهاز الهيئة يستفيد من خبرات الأعضاء السابقين، مبيناً أن الرئاسة تقدم مجموعة من الدورات لأي عضو منتسب حديثاً لجهاز الهيئة تستمر أكثر من 10 أيام.

وأفاد الشريمي بأنه توجد دورات نظرية وميدانية للمنضمين حديثاً، أولها الدورة التأسيسية التي تشمل ثلاثة محاور ميدانية ونظامية وشرعية.

وأشار إلى وجود برنامج باسم «التدريب على رأس العمل» ويدخل به الأعضاء الجدد المنظمون حديثاً إلى جهاز الهيئة، ويتم اختيار الأعضاء المميزين في قضايا معينة كالابتزاز والسحر وغيرهما، لدمجهم وتحقيق الفائدة للجدد مع أصحاب الخبرة.

وأضاف: «يرسل عضوان جديدان مع عضو أثبت جدارته وتميزه في أي محور ومجال ليستفيديا من خبرته مدة أسبوع كامل، ثم يتم إرسالهما مع شخص آخر مميز في مجال أو محور آخر، ليجمعا تلك الخبرات من الأعضاء السابقين وأهل الخبرة من ستة محاور ومجالات مختلفة».

وقال إن عدد المسجلين في هذا البرنامج حالياً كبير، مضيفاً: «وهذا من ضمن خطط التطوير الإداري في فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الرياض».

مليون مراجع لطوارئ مستشفيات جازان"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/558095

جازان - يحيى الخردلي

كشف إحصاء حديث للشؤون الصحية في منطقة جازان أمس عن بلوغ أعداد المراجعين لطوارئ مستشفيات المنطقة حتى النصف الأول من العام الحالي مليون مراجع، فيما بلغ عدد المراجعين للعيادات الخارجية خلال الفترة نفسها 400 ألف.

وبيّنت أن إجمالي عدد المراجعين لطوارئ مستشفيات منطقة جازان حتى نهاية العام الماضي بلغ 1.6 مليون مراجع، فيما وصل عدد المراجعين للمراكز الصحية 4.854.023 مراجعاً، بينما بلغ عدد مراجعي العيادات الخارجية بالمستشفيات 759.140، وبلغت عمليات اليوم الواحد 2263 جراحة، أما الجراحات العادية فوصلت إلى 18.947عملية. وأوضح المدير العام للشؤون الصحية في منطقة جازان الدكتور مبارك العسيري أنه ستنطلق مع بداية العام المقبل المرحلة الأولى من تشغيل مستشفى الأمير محمد بن ناصر بسعة 200 سرير، إضافة إلى اكتمال تشغيل مستشفى بيش العام بسعة 100 سرير.

وأشار إلى افتتاح مستشفى الصحة النفسية بسعة 200 سرير وتشغيل 28 مركز للرعاية الصحية الأولية مع بداية العام المقبل، وتشغيل مركز الكلى في مستشفى جازان العام بعدد 16 سرير خلال الأشهر المقبلة، ومركز الكلى في مستشفى الخوبة العام بعدد 16 سرير وإحلال وتطوير البنية التحتية لمستشفى صامطة العام، وكذلك رفع السعة الاستيعابية لعدد الأدراج في ثلاجات المتوفين بزيادة 333 درجاً.

وقال الدكتور مبارك إن المشاريع الصحية المستقبلية التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة تشمل إنشاء وتجهيز وتأثيث مختبر إقليمي وبنك دم ومركز سموم في المنطقة، وتوسعة وتطوير العناية المركزة بمستشفى الملك فهد المركزي في جازان لتبلغ سعتها 34 سريراً، إضافة إلى توسعة وتطوير العناية المركزة لحديثي الولادة بمستشفى الملك فهد المركزي في جازان.

حراً طليقاً دون اتخاذ أي إجراء يُجنِّب المجتمع خطره

مريض "إيدز" يجوب شوارع الطائف بالسوار الطبي وحقنة التحليل!

المصدر: جريدة سبق الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/OOEfde

سمران القثامي- سبق- الطائف:

في تصرُّف أثار استغراب واشمئزاز عدد من المواطنين، أطلقت إدارة شؤون المرضى بمستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بمحافظة الطائف، مريض إيدز من الجنسية الباكستانية، بعد أن أخذت عينة تحليل من المريض في المستشفى، وأطلقت سراحه وهو يحمل سوار المعصم الطبي وحقنة التحليل والأشرطة اللاصقة في ذراعه، وتركته يجوب شوارع المحافظة دون أيّ شعور بالمسؤولية وخطورة التصرُّف الذي أقدمت عليه.

وذكر المواطن فهد عبد الهادي العتيبي، في شكواه لـ"سبق"، أنّه فوجئ باتصال العامل الذي كان ينوي نقل كفالته إليه، يُخبره بخروجه من المستشفى، وبوجوده أمام برج قلب الطائف، مستغرباً ترك المستشفى للعامل بهذه الصورة حراً طليقاً دون اتخاذ أي إجراء يُجنِّب المجتمع خطره.

وذكر "العتيبي" أن شؤون المرضى بمستشفى الملك عبد العزيز طلبت حضور العامل الباكستاني إلى قسم العزل بالمستشفى؛ لاتخاذ الإجراءات الاحترازية من مرضه، لكنّه فوجئ بعامله يجوب الشوارع وهو يحمل سوار المعصم الطبي العائد للمستشفى، وبقايا الحقنة الطبيّة الخاصة بالتحليل عن الإيدز.

وكان المواطن فهد العتيبي قد تقدّم بشكوى رسمية للشؤون الصحيّة ينتقد استخراج العامل لتقريرين من مستشفى الملك فيصل بالطائف أحدهما يثبت إصابته بالإيدز، والآخر ينفي الإصابة.

وصرَّح الناطق الإعلامي لـ"صحة الطائف" سراج آل حميدان في وقت سابق، بخصوص العامل المصاب، أنّ طبيب مستشفى الملك فيصل قام بتختيم التقرير الخاص بالعامل بعد علاجه من مرض الزهري، ولم يُشِر إلى أنه مصاب بالإيدز عن طريق الخطأ، وتمت إحالته للتحقيق.

وأوضح الناطق الأمني بشرطة الطائف النقيب سليم الربيعي لـ"سبق"، أنه يجب على المواطن إبلاغ أقرب مركز شرطة، أو التقدُّم بطلب استدعاء لشرطة الطائف؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال القبض على العامل، إذا ثبت أنه مصاب بذلك المرض، ومعاملته وفق النظام.

وكانت "سبق" قد نشرت مناشدة المواطن "العتيبي" يطالب فيها الجهات الأمنيّة والصحيّة بالقبض على العامل؛ لما يشكله من خطورة بالغة على المحيط الذي يعيش فيه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد تمديد إجراء الحصر إلى نهاية ذي الحجة الدخيني لـ"الاقتصادية" : التربية ملتزمة بتعيين المعلمات البديلات خلال الـ3 سنوات المقبلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/03/article_790379.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أكد لـ"الاقتصادية" مسؤول في وزارة التربية والتعليم أن الوزارة ملتزمة بتعيين جميع المعلمات البديلات على وظائف تعليمية أو إدارية خلال الثلاث سنوات المقبلة.

يأتي ذلك وسط تأكيد "التربية" أن حصر المعلمات البديلات التي مدد أمس إلى نهاية شهر ذي الحجة، يشمل جميع من باشرن كبديلات في التعليم العام في الوزارة في كل صور وأنواع التعاقد الثلاث، سواءً كانت عقودهن لسد العجز الناتج عن الإجازات النظامية أو سد العجز الطارئ أو عقد محو الأمية.

وقال محمد سعد الدخيني المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم، إن إجراءات تعيين المعلمات البديلات ستنتهي خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وفق ما نص عليه توجيه المقام السامي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية، بشمول جميع المعلمات البديلات بالتعيين على وظائف تعليمية أو إدارية، وذلك بعد التحقق من صحة الوثائق المسلمة للجان المشكلة.

وأضاف الدخيني خلال حديثه لـ"الاقتصادية" أن "التربية" قررت تمديد فترة حصر المعلمات البديلات حتى نهاية شهر ذي الحجة، نزولاً لطلبات المعلمات وإدارات التعليم في إعطائهن فرصة على الموعد المحدد، وذلك لإكمال الوثائق المطلوبة، حيث سيتم توجيه المعلمات البديلات لبوابة تكامل.

وأوضح متحدث "التربية" أنه يتم من خلال بوابة التكامل التأكد من صحة المعلومات، وإدخال الرغبات المكانية وتحديد الرغبة بالوظيفة التعليمية أو الإدارية، مشيراً إلى أن آلية المفاضلة بين المعلمات سيتم الإعلان عنها بعد نهاية فترة الحصر.

وأبان الدخيني أن الوزارة ملتزمة بتعين البديلات، بحسب ما نص عليه القرار، منوهاً بأنه لا يمكن تحديد عدد المتقدمات في الوقت الحالي، وأن الإعلان عن عدد من شملهن القرار يأتي بعد إدخالهن في موقع البوابة الإلكترونية، موضحاً أن الوزارة أكدت على إدارات التربية والتعليم قبول البديلات المشمولات بالعقود المشار إليها ووفق الإجراءات المعلنة.

وحول من تجاوزت من البديلات اختبار الكفايات هل يلزمها الإعادة، أوضح الدخيني أن المعلمة التي تجاوزت الاختبار وحققت الدرجة المطلوبة لا يلزمها الإعادة، وتكتفي بها، وذلك خلال فترة صلاحية درجة اختبار كفايات المعلمات من ظهور النتائج، مبينا أن المعلمات اللاتي تجاوزن الاختبار وحصلن على درجة البكالوريس تخصص تربوي سيتم توظيفهن على المستوى الخامس، والمستوى الرابع لغير التربويات.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن اللجان المشكلة لهذا الغرض يترأسها مدير التربية والتعليم، وتضم إدارات شؤون الموظفين، والإشراف التربوي، وشؤون المعلمين، وتتولى الإشراف المباشر على أعمال الحصر والمتابعة مع الإدارات المعنية بالتنفيذ، وتختص كل إدارة بمهام محددة لضمان دقة الحصر والتيسير على المتقدمات خلال مراحل زمنية محددة.

وقال إن وزارة التربية والتعليم قد أعلنت في وقت سابق الإجراءات المتبعة في حصر البديلات التي نصت على أن تتوجه البديلات أو أولياء أمورهن إلى إدارات شؤون الموظفين في إدارات التربية والتعليم التي تم التعاقد من خلالها لتسليم المستندات المطلوبة وتدقيقها والمصادقة عليها وفق نموذج الاستمارة المعدّة لهذا الغرض، موضحاً أن المستندات المطلوبة هي وثيقة التخرج (المؤهل الدراسي) وبطاقة الهوية الوطنية أو سجل الأسرة، وعقد العمل كمعلمة بديلة، إضافة إلى مسير الرواتب أو تحويل الراتب، وكذلك خطاب توجيهها كمعلمة بديلة.

وأبان الدخيني أن الإشراف التربوي في إدارات التربية والتعليم سيتولى في المرحلة الثانية مطابقة البيانات والوثائق مع الأصول والمصادقة على بيانات الاستمارة، مؤكداً أنه يشترط في هذه المرحلة حضور المعلمة البديلة، فيما سيتولى قسم شؤون المعلمين في إدارات التربية والتعليم إدخال البيانات في نظام التكامل الإلكتروني ورفع جميع الوثائق على النظام والتأكد منها، وإبلاغ البديلات بالدخول على الموقع للاطلاع على المعلومات والتأكد من صحتها من قبل المتقدمات، وتتولى في الوقت نفسه إدارات شؤون المعلمين مراجعة الملاحظات ومعالجتها.

!! المعلم الذي فقد هيبته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131003/Con20131003643927.htm

عزيزة المانع

ينسب بعض الناس ما يحدث للمعلمين أحيانا من تعد عليهم بيد بعض طلبتهم إلى كون المعلم في هذا الزمان فقد (هيبته)، بعد أن جرد من العصا التي تحفظ الهيبة، فتجرأ عليه الطلاب وانطلقت أيديهم تفعل به ما تشاء!!

من يقول بهذا القول يحتج بما كان عليه وضع المعلمين والطلاب في الزمن الماضي، حين كان الطلاب يرتعدون (هيبة) أمام معلميهم، فتراهم بكما لا ينبسون بكلمة، وعميا لا يجرؤون على رفع البصر إلى وجه المعلم (المهيب)، وأن الطلاب في الزمن الماضي تحملوا من الضرب القدر الكبير ولم (يضرهم)، وتجرعوا من الخوف والرعب ما (صقلهم)، أما الآن بعد أن منع الضرب من المدارس، فإن المعلم فقد تلك الهالة المرعبة، وصار في مكانته كواحد من طلابه، لا هيبة له ولا احترام.

الذين يثنون على خضوع طلاب الزمن الماضي للمعلم وارتجافهم أمامه وخوفهم منه، لا يسألون أنفسهم أي نمط من الشخصيات أنتجه ذلك التعليم؟ أو ما سبب هذه الصعوبة التي تبدو على كثيرين في عجزهم عن التعبير عما في دواخلهم والإفصاح الجيد عن مشاعرهم؟ أو ما سر انتشار هذه الازدواجية البغيضة في سلوك الناس بين ما يفعلونه سرا وما يفعلونه جهرا؟ ولم هذا الضعف الذي نلمسه في قدرة الغالبية من الناس على المحاورة العقلية الهادئة وسرعة تحول النقاش بينهم إلى خلاف وغضب وكراهية؟ أليس ذلك كله ثمرة التنشئة القمعية التي تلقوها في مدارسهم، فتعلموا منها الجبن وكتم الرأي والنفاق والمداهنة تجنبا للعصا التي يلوح بها لهم في كل لحظة؟

من يربط هيبة المعلم بالعصا التي يحملها لا يفقه في التربية ألف باء. فالمعلم الذي لا يستطيع أن يكسب احترام طلابه إلا بالعصا، هو معلم فاشل، فالإخضاع بالعنف هو من أسهل السبل ولا تحدي فيه مطلقا، التحدي هو أن يحصل المعلم على طاعة طلابه لأنهم ينجذبون إلى ما يقول ويحبون ما يفعل.

ما معنى أن نقول: المعلم مرب!! أليس المتوقع أن يقوم المعلم على بناء الشخصية وترسيخ القيم الأخلاقية والمبادئ الدينية إلى جانب سقي المعرفة وتقديم المعلومات!! فهل من بناء الشخصية في شيء أن ننشئ طلابا لا يحترمون معلمهم إلا متى رأوه ممسكا بالعصا؟ وهل من بناء الشخصية أن ننشئ طلابا لا يستطيعون مناقشة معلمهم أو محاورته رهبة منه؟ هل من بناء الشخصية أن ننشئ طلابا يعجزون عن التعبير عما في دواخلهم خجلا وارتباكا أمام الهيبة من معلمهم؟

إن كان ثمة عيب في التعليم، فهو في التقصير في إعداد معلمين أكفاء (حقا)، فكفاءة المعلم لا تقتصر على إجادته المادة العلمية التي يدرسها ولا على استقامة سلوكه الشخصي، كفاءة المعلم تكون في المقام الأول في مدى قدرته على التفاعل الصحيح مع طلابه، وفي مقدمة ذلك أن يعرف كيف يشد انتباههم ويوجه سلوكهم بما ليس فيه إهانة لهم، فيكون عونا لهم على تعزيز قدراتهم وبناء الثقة بأنفسهم.

هناك فرق كبير بين التأديب والتحقير، والإصلاح الأخلاقي والتحطيم للشخصية.

رفقاً بأحلامنا يا وزارة الإسكان!

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/03/960270

فهيد العديم

يقول الخبر إن وزارة الإسكان (توصلت) إلى نتائج تُفيد بأن بإمكان الأسرة السعودية التي لا يزيد دخلها الشهري على ستة آلاف ريال امتلاك منزل سكني مساحته 100 متر مربع بكلفة تبلغ 275 ألف ريال، وذلك ضمن (مخطط استراتيجي لوزارة الإسكان) كما وصفته صحيفة «الحياة».

وزارة الإسكان نقدرها ونُوجد دائماً لها العذر، لكن يبدو هذه المرة أنها «توصلت» أسرع مما ينبغي، وأتمنى أن تتخلى عن (مخططاتها الاستراتيجية) وتحاول أن توضح لنا بعض المصطلحات التي أربكتنا، فمثلاً هل الوزارة متأكدة من أن مساحة (10*10) متر يمكن أن يُبنى عليها (شيء) ويسمّى منزلاً؟ فالمواطن يطمح على الأقل في مساحة توازي مساحة مدير مكتب الوزير، وبالطبع يكون البناء متعدد الأدوار حتى (يطعن مهجة الغيم) كما يقول شاعرنا (البدر)، يا إلهي! حتى (بيت الشِعر) نردده ولا نمتلكه!

الوزارة الكريمة لم تكفِ بهذا (التوصّل) المدوّي، بل أوغلت لما هو أبعد بكثير، حيث قالت بثقة يحسدها عليها أينشتاين إن المواطن الذي دخله ستة آلاف ريال بإمكانه أن يمتلك (الشيء) الذي سمّته (منزلاً)، وبحسبة بسيطة لطالب اختار التخصص الشرعي في الثانوية هرباً من ضوضاء الأرقام، فإن 275 ألفاً خلال خمس سنوات يعني أن يدفع المواطن حوالي 4500 ريال شهرياً، ويكفيه هو وأسرته 1500 ريال لمدة خمس سنوات!

بصراحة هذا (التوصّل) جعلني بأقصى درجات التعاطف مع (مناشير) قروض البنوك التي تقتلنا مباشرة دون اللجوء لمقاصل الدراسات والمخططات الاستراتيجية.

الوزارة (ذكرت أنها درست حالات أُسر لديها مدخرات عالية، من دون وجود دعم، واعتبرت أن الحال مشابهة للحال الأساسية)، حبستُ قولها بين قوسين لأنني لم أستطع فهمه، أو بصدق لأنني أتظاهر بعدم فهمه، فهذه الدراسة سيكون وقعها مؤلماً عليّ كمواطن إن فهمتها، فأفضّل أن أكون (أخو جهالة وأنعمُ بها) خيراً من (علم باختزال الدراسة يوردني دروب الكآبة والشقاء)!

قد أكون متشائماً الآن، لكن بصدق الوزارة هي السبب، فأنا الآن أتخيّل أنني أكتب من داخل (المتر المربع) في منزل الأحلام، ولو أن متراً مربعاً مكان فسيح للكتابة والقراءة، هذا إذا حسبنا المطبخ ودورات المياه وغرفة النوم (أيام زمان كان الناس عندهم أكثر من غرفة نوم ومقلط ومجلس)، وسأخرج للشارع والتقي بصديقي وأُبادره: تفضل معي للبـ.. نتنبه بأننا لم نتخلص من أحلامنا العتيقة، ونضحك معاً على أن نلتقي في المكتب غداً!

AL-JAZIRAH
الجزيرة

لكي تذبل شجرة الفساد فلنعالج التربة أولاً!

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131002/ar2.htm

د. عثمان عبدالعزيز الربيعة

أحسنت صحيفة (الجزيرة) صنعاً بنشرها في 12-11 تقريراً عن مناقشات مجلس الشورى تقرير هيئة مكافحة الفساد، الذي أبرز بشكل جيد ملاحظات الأعضاء حول آلية عمل الهيئة، وأعراض الفساد وأسباب ظهوره. لكن التقرير أثار تساؤلات مقلقة تختلج في النفس، وتلح في الظهور: لماذا يقل الفساد في بلد مثل (فنلندا) التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة منظمة الشفافية الدولية لأكثر الدول نزاهة، ونحتاج في بلدنا الذي يحتل المرتبة الـ(34) بالقائمة نفسها إلى هيئة لمكافحة الفساد، لم تستطع حتى الآن إلا الخوض في مياهه الضحلة، كما يتضح من ملاحظات الأعضاء؟ هل هذه الدولة أفضل من حيث الدخل؟ أم من حيث الوازع الديني والأخلاقي؟ أم من حيث الوعي والانضباط المدني؟ - إن متوسط دخل الفرد في فنلندا لعام 2012 يبلغ (36400) دولار في السنة، وفي المملكة للعام نفسه (31300) دولار، أي هما متقاربتان. والمتوسط - كما هو معروف - لا يعكس حقيقة دخل الفرد؛ بسبب تفاوت الدخول وتباعدها. وحسب مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل جيني) فإن فنلندا من أعلى الدول في عدالة التوزيع (معامل جيني أقل من 25 % - حسب موقع cartographic siences). ولا تتوافر معلومات مماثلة عن المملكة، ولكن إذا عرفنا أن متوسط ما يدفع شهرياً لأسرة مستحقة للضمان الاجتماعي لعام 1434هـ (1460) ريالاً، وذلك لنحو (805600) أسرة (أي 2.400.000 نسمة على الأقل)، وأن متوسط الراتب الشهري لموظفي المرتبة الرابعة فما دون وللمستخدمين وعمال بند الأجور بالقطاع العام، وعددهم (225.000)، ولموظفي القطاع الخاص السعوديين من الذكور وعددهم (918.000)، وعدد أفراد عوائل هؤلاء نحو خمسة ملايين نسمة، هو أقل من خمسة آلاف ريال، مع أخذ معدل التضخم في الاعتبار، وأن معدل البطالة لعام 2012 بلغ 12 % من قوة العمل السعودية، وعدد المستفيدين من برنامج (حافز) مليون شخص تقريباً، وأن 50 % من سكان المملكة يستهلكون 40 % من دخل الأسرة في تسديد إيجار مساكنهم.. إذا عرفنا هذا أكبرنا جهود الدولة في سعيها لتحسين دخل المواطن، مثل تحديد الحد الأدنى لراتب موظف الحكومة، وبرنامج نطاقات للحد من البطالة، وبرامج الإسكان والإقراض، وغيرها مما هو معلوم. وهناك المزيد مما يمكن عمله لتحقيق التوازن في توزيع الدخل، مثل وضع معادلة لتغير الأسعار، تنصف التاجر والمستهلك، وإعادة النظر في أولويات السلع المدعومة، وتعزيز رقابة الإنفاق العام على المشروعات، وفرض رسوم ضريبية على المساحات الشاسعة من الأراضي البيضاء، والثروات المتراكمة في البنوك، وكثير منها تم جمعه من أنشطة غير منتجة ومن تجارة لا ضابط لأسعارها أو أرباحها. إن تحصيل الرسوم ليس اعتداء على حرمة أموال المسلمين، بل هو استحصال لفضولها، يحرك القوة الشرائية، ويدفع للمزيد من النشاط الاقتصادي. والدولة حين تفعل ذلك لا تسلب حق أحد؛ فهي أصلاً القيّم على مصدر الثروة الوطنية وتوزيعها، ولكن القطاع الخاص هو المتحكم في عرض السلع وأسعارها، والدولة هي التي تمنح الأراضي والقروض والتسهيلات ورخص الاستثمار والاستيراد والاستقدام، وترسي المشروعات المليونية الضخمة، ولكن القطاع الخاص هو الذي يربح من منتجات الزراعة والصناعة والبناءالتأجير، ويوظف بأجور زهيدة، والبعض يتاجر في العمالة الرخيصة أو يتستر عليها أو يبيع أحياناً عقود الدولة (مقاولو الباطن!). - وأما من حيث الوازع الديني والأخلاقي فلا وجه للمقارنة بين علمانية دولة اسكندنافية وأنماط علاقاتها الاجتماعية والعاطفية المتحررة والتزامنا الروحي وتقاليدنا الاجتماعية الصارمة.. إلا أننا نرتب قيمنا الروحية والاجتماعية ترتيباً نسبياً؛ إذ نلتزم بما فُرض علينا، أو سُنّ لنا من العبادات، ونضعها على رأس أولوياتنا، وهذا حق، لكن البعض منا يتوسع فيما عداها فيخلط بينها وبين أولوياته الاجتماعية. وعلى سبيل المثال: نصت آيات كثيرة في القرآن الكريم على حق ذي القربى فيما ينفق المسلم أو يؤتي أو يوصي به من ماله الخاص، لكن ذلك البعض يطبق مبدأ (الأقربون أولى بالمعروف) على حقوق الغير والمال العام، فيشمل به محاباتهم في الوظائف

والتراخيص والأراضي، وغير ذلك من المنافع العامة؛ ومن ثم يتغلب الولاء للقربى من القبيلة والعائلة ودائرة المحسوبين على الولاء لفضيلة احترام المال العام. وعندما يصبح هذا الولاء الاجتماعي عادة أو ثقافة سائدة تصبح رقابة المجتمع غافلة أو متساهلة، ويصبح باب الفساد مفتوحاً على مصراعَيْه بقوة هذا الولاء، ومتسعاً لمرور سلوكيات فردية منحرفة، مثل الرشوة واستغلال السلطة. مكافحة الفساد تستوجب سد هذا الباب بجدار من الأخلاق الإسلامية والوطنية، وتوجيه المجتمع لها من خلال خطباء المساجد والوعاظ والمعلمين ووسائل الفن والإعلام وقوانين الدولة؛ حتى يتقبل المجتمع أن قيم مكارم الأخلاق والمواطنة تأتي في مقام أعلى من قيم الولاء الشخصي والاجتماعي، وإن كانت لا تلغيها. قضية القربى والولاء الاجتماعي ليست اجتماعية أخلاقية فحسب، بل هي قضية إدارية أيضاً؛ إذ لا تكون الكفاءة هي معيار اختيار القيادات الإدارية، بل تحل محلها الثقة (العمياء) التي يستتر خلفها مَن يريد الانتفاع بالنفوذ. - وأما من حيث الوعي والانضباط المدني (النظامي) فإن تلك الدولة مغطاة بشبكة دقيقة من الأنظمة واللوائح التنفيذية والإجرائية التي لها دائماً قوة قانونية، يحاسَب كل من ينحرف عنها - فرداً أو مؤسسة - فصارت نظاماً اجتماعياً يندمج فيه الفرد، ويعي فيه حدوده وحقوقه وواجباته، من خلال تربيته في المنزل وتعليمه القائم على الفَهم والتفكير وبيئة العمل، ونظام رقابي مُحْكم بمستويات متنوعة، قوامها الرقابة الذاتية والمؤسسية التي تتولاها أجهزة الرقابة والمجتمع المدني والمجالس المنتخبة ورجال القانون ووسائل الإعلام؛ وتصبح الشفافية من خلال هذه الشبكة المُحْكمة أمراً واقعاً، والولاء الاجتماعي ولاء مواطنة وانضباطاً مدنياً (نظامياً)، ويصبح الفساد وانتهاك الأنظمة تصرفاً شاذاً محفوفاً بالمخاطر والملاحقة القانونية التي لا تفرق بين الشريف والضعيف. أين نحن من هذا؟ لا ريب أن ما هو موجود عندنا من أنظمة ولوائح لا يغطي جميع زوايا وجوانب الحياة المدنية؛ ما قد يفتح ثغرات ينسل عبرها الفساد، أو يضعف بسببها الانضباط. ويساعد على ذلك أننا ننظر للقوانين واللوائح التي تصدرها الدولة (الملك أو الحكومة) على أنها أنظمة وضعية في مقابل الأنظمة الشرعية التي لها وحدها التقديس، غير عابئين بكونها صادرة من ولي الأمر الذي تجب - شرعاً - طاعته؛ ما يجعل الانضباط بها في حكم الواجب الشرعي. ومن جهة أخرى، فإن عمومية كثير من الأنظمة واللوائح، أو النقص في تغطيتها، أو عدم الجدية في تطبيقها (مما قد يكون له أيضاً علاقة بالولاء الاجتماعي)، أو اعتماد سرية المعالجة أو المناصحة لبعض المخالفات، تضعف من سلطة الأجهزة الرقابية، وتحول دون تحقيق الشفافية التي لا غنى عنها لملاحقة الفساد وفضح الفاسدين.
خلاصة ما أرمى إليه هو أن مهمة مكافحة الفساد لا تبدأ عند ظهوره، بل تبدأ من العمق، بإصحاح التربة التي يتغذى منها وينمو.

قضاؤنا والتقنين الخفي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/02/article872265.html

محمد بن سعود الجذلاني*

مع كل حديث عن القضاء وتطويره أو عن إشكالاته، يتكرر الجدل الذي لابد وأن يُحسم يوماً حول تقنين أحكام الشريعة وإلزام القضاة بالحكم به.
وليس مقصودي هنا الحديث عن هذا الموضوع من زاوية تأييد التقنين والمطالبة به، أو معارضته والتحذير منه ؛ فقد أُشبع هذا الموضوع بحثاً ولم يعد بحاجة إلا إلى قرار إصلاحي جريء، يفرضه كما فرض غيره من الإصلاحات الشرعية والاجتماعية التي لا تخرج عن إطار السياسة الشرعية المناطة بولي الأمر.
القول بأن التقنين قد يكون ذريعة لتحكيم القوانين الوضعية، فمتى ما تقرر جواز التقنين ومدى الحاجة إليه، وتبين لنا الأضرار الأشد المترتبة على عدم الأخذ به وإقراره، فإنه ليس من المناسب تركه لمجرد الأوهام والشكوك التي لا يمكن أن ينفك عنها أي عمل مباح أو مشروع
وما أود مناقشته هنا هو الكشف عن حقيقة غائبة أو مغيّبة دوماً عن أذهان الكثيرين عند النقاش حول هذا الموضوع الجدلي ؛ ألا وهي أن العارف المطلع على واقع القضاء في المملكة يعلم تماماً أنه لا يعمل بمعزل عن التقنين تماماً، وأن

هذا التقنين الذي يعارضه الكثيرون ويتوجسون منه خيفة أنه قائم فعلياً ومعمول به واقعياً في المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها!!.
موجود مطبّق في مضمونه وحقيقته، من غير أن يطلق عليه صراحة (تقنين) .
ولهذا التقنين عدة صور وأشكال أذكر بعضاً منها على سبيل المثال :
فمثلاً إلزام قضاة المحاكم العامة بالحكم بمقتضى نصوص نظامية لنظام مكافحة المخدرات التي قدرت بعض العقوبات.. هذا تقنين.
ومن ذلك إلزام القضاة بالحكم ببعض الأقوال المشهورة من المذهب الحنبلي ورفض اجتهاد القاضي إذا اختار أقوالاً أخرى في كثير من الحالات، وإلزام محكمة الاستئناف له بالقول الذي تراه هي.. أليس ذلك تقنيناً؟
وفي كثير من الإجراءات الواردة في نظام المرافعات أو غيره من الأنظمة تأثير مباشر على الحق المدعى به وهو موضوع الدعوى ؛ ومع ذلك يُلزم القضاة بالتقيد بهذه الإجراءات ويلتزمون بها.
إلى غير ذلك من الأمثلة التي لو تتبعها المتخصص وقام بحصرها لاكتشف أننا نطبق فعلياً جانباً كبيراً من التقنين الذي ما زلنا نجادل حول تطبيقه أو عدم تطبيقه.
وبالنظر إلى حجة من يمانعون التقنين نجدهم في الغالب يتمسكون بذريعتين هما :
أن التقنين يقفل باب الاجتهاد على القاضي ويلزمه أن يقضي بخلاف ما يعتقد وهذا لا يجوز شرعا.
أن التقنين قد يكون ذريعة لإحلال القانون الوضعي محل الشريعة الإسلامية.
ولست هنا في موضع بسط القول في نقاش موضوع التقنين وترجيح الأقوال، ولكني أحببت بعرض ما سبق، توضيحَ أن من يعارضون التقنين بحجة قفله باب الاجتهاد وما يؤدي إليه من قضاء القاضي بغير ما يعتقد، لا يدركون واقع المحاكم حالياً الذي يحدث فيها كثيراً إلزام القضاة بالحكم بأحكام قد لا توافق رأيهم أو قناعتهم، وإنما إلزام بما درج عليه القضاء أو بالمشهور من المذهب أو بنظام معين.. الخ.
كما أنه لا يمكن ترك القضاء مفتوحاً على احتمالات متباعدة، لا يستطيع حتى المتخصصون التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه الأحكام أو توقع نتائجها. بحجة ترك باب الاجتهاد مفتوحاً، في زمان يندر أن نجد فيه من هو مؤهل أصلاً ليكون من أهل الاجتهاد.
أما عن القول بأن التقنين قد يكون ذريعة لتحكيم القوانين الوضعية، فمتى ما تقرر جواز التقنين ومدى الحاجة إليه، وتبين لنا الأضرار الأشد المترتبة على عدم الأخذ به وإقراره، فإنه ليس من المناسب تركه لمجرد الأوهام والشكوك التي لا يمكن أن ينفك عنها أي عمل مباح أو مشروع.
ولعل في التوجه الأخير الذي أقرته هيئة كبار العلماء فيما صدر عنها من قرار بجواز تدوين الأحكام القضائية، ونشرها واسترشاد القضاة بها، نواة لإقرار مشروع تقنين أحكام الفقه والإلزام بها، وما من شك أن الأمة اليوم تملك من العلماء والفقهاء والباحثين الشرعيين، من يمكن الاعتماد عليهم لإخراج مشروع رائد في تقنين الأحكام الفقهية. وأنه يمكن لمشروع بهذا المستوى أن يسد فراغاً كبيراً لكثير من الدول الإسلامية والأقليات الإسلامية الذين يتعطشون لوجود مشروع تقنين إسلامي شامل موثق، وسيكون لصدوره من المملكة مهبط الوحي وقبلة المسلمين ما يضفي عليه ثقلاً كبيراً وقبولاً وثقة.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه..
*القاضي بديوان المظالم سابقاً والمحامي حالياً

نظام الحماية من الإيذاء وإساءة المعاملة النفسية للمرأة بانتقاص أهليتها 2

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/481747/نظام-الحماية-من-الإيذاء-وإساءة-المعاملة-النفسية-للمرأة-بانتقاص-أهليتها-2.html"

د. سهيلة زين العابدين حماد

نظام الحماية من الإيذاء وإساءة المعاملة النفسية للمرأة بانتقاص أهليتها "2"أواصل الحديث عن ما يلحق المرأة من إيذاء نفسي بالتعامل معها كناقصة أهلية، وهي كاملة الأهلية، وآيات كثيرة تؤكد على هذه الأهلية، ورغم أنّ آية (وليس الذّكر كالأنثى) تدل على الأنثى المعنية في الآية ،وهي السيدة مريم ابنة عمران أفضل من الذكر الذي نذرته أم مريم لخدمة بيت المقدس، لأنّ المُشبّه به أقوى من المشبّه إلّا أنّ خطابنا الديني قلب المعنى وجعل الذكر أفضل من الأنثى ، وعمّمه على الإطلاق!

ورغم أنّه لم يرد نص قرآني أو حديثي عن أنّ دية المرأة نصف دية الرجل، إلّا أنّه مقرر شرعًا أنّ دية المرأة نصف دية الرجل، فآية الدية جاءت بصيغة العموم (وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ) يقول العلماء في المقصود بـ (مؤمنًا): هذه نكرة في سياق الشرط والنكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي تعم، ولذلك تعتبر من ألفاظ العموم. فكلمة (مؤمن) تشمل الذكر والأنثى، وبهذا فلا توجد في القرآن أية آية تدل على تنصيف دية المرأة بالنسبة لدية الرجل، وأخذ بزيادة موضوعة في حديث صحيح؛ إذ لا يوجد حديث صحيح يدل على تنصيف دية المرأة، وقد اعتمد الفقهاء في تنصيف دية المرأة جملة" دِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ" التي أضافها البيهقي من عنده لحديث عمرو بن حزم" وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل"، ويقول ابن حجر العسقلاني: هذه الجملة ليست موجودة في حديث عمرو بن حزم الطويل، وإنّما أخرجها البيهقي! وهذا أمر خطير، وهي أن تُضاف جملة إلى حديث لم تكن موجودة فيه، ويؤخذ بها، ويترك النص القرآني، والجزء الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورغم ورود حديث "إنّما النساء شقائق الرجال" دليل على مساواة المرأة بالرجل، فهي متساوية معه في الإنسانية ، وفي تحمّل أمانة الاستخلاف، وفي الحقوق المدنية والسياسية والمالية ، وفي القصاص والحدود والعقوبات والتعازير التي تسقط عن الصغير والمعتوه والمجنون، فلو هي ناقصة عقل لما تساوت مع الرجل في كل أولئك، ومع هذا يتمسّك خطابنا الديني والثقافي والتربوي بحديثيْن ثبت ضعفهما سندًا ومتنًا، أولهما، ما في صحيح البخاري جاء هذا الحديث:" حدّثنا سعيد بن أبي مريم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد هو ابن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى فمرَّ على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار فقلن وبم يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصُم؟ قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها."

-في هذا الحديث زيد بن أسلم العدوي، جاء عنه في التقريب وتهذيب التهذيب لابن حجر أنّه كان يرسل، وكان في حفظه شيء، وكان يدلس مما يفقد أحاديثه المعنعنة حجيتها) وبالتالي فأحاديث زيد في الإسناد جديرة بالاستبعاد، ويلاحظ الضعف الواضح في الحفظ فلم يحفظ زيد الزمن فطر أم أضحى أم كلاهما؟

ويعود ضعف الحديث متنًا إلى وجود:

- أحاديث موضوعة عن تكفير العشير، ووجود أحاديث ضعيفة ومنكرة عن النساء أكثر أهل النّار، مع وجود أكثر من سبع أحاديث في صحيحي البخاري ومسلم في كتاب العيدين تحث النساء على الصدقة دون ذكر أنّهن أكثر الناس في النّار، أو أكثر حطب جهنّم، وقد سبق وأن بينتُ ذلك في المقالات السابقة.
-ليس من خلقه عليه الصلاة والسلام قوله للنساء في مناسبة العيد أنّهنّ أكثر أهل النار، وناقصات عقل ودين.
-أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم أنّ شهادة امرأتيْن برجل واحد ليست على الإطلاق وليست أمام القضاء، وإنّما في عقود المداينة لعدم ممارستها الأمور المالية، وإذا تمكنّت منها فشهادة امرأة تعادل شهادة رجل لانتفاء العلة، ويتضح هذا من سياق الآية ،وقد بيّن هذا ابن القيّم،
-الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم أنّ عدم صلاتها وصيامها في فترتي الحيض والنفاس ليس نقصانًا في دينها، بل من كماله لأنّ امتناعها عن الصلاة والصوم ليس بإرادتها، وإنّما من مقتضيات فطرتها التي فطرها الله عليها لأداء وظيفتيها الفطريتيْن الزوجية والأمومة، وتؤثم إن صلّت وصامت وهي ليست على طهر.
أمّا حديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة." فهو رواية مفردة وراويها لا تقبل روايته لأنّ طُبّق عليه حد القذف ولم يتب، ويتناقض مع آية(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهوْن عن المنكر) ويتناقض مع الواقع التاريخي الذي تولت فيه المرأة الحكم في مختلف العصور قبل الإسلام وفي عصوره المختلفة، وفلحت في حكمها.
لقد ترتب على انتقاص أهلية المرأة: فرض وصاية ولي أمرها عليها من لحظة ميلادها إلى وفاتها، ممّا جعلها تحت سطوته، فلا تتعلم ولا تعمل ولا تسافر ولا تستصدر أوراقها الثبوتية وتجددها إلّا بحضوره أو موافقته، حتى لو كان ابنها الذي تُنفق عليه، ممّا يُشعرها بأنّها لا شيء، ولا قيمة لها، ويُساعد هذا ولي الأمر على ممارسة شتى أنواع العنف والابتزاز ضدها، ومعظم قضايا العنف الأسري ضد المرأة تعود إلى الأنظمة والقوانين التي جعلت المرأة تحت الوصاية من الميلاد إلى الممات لمفاهيم خاطئة لآيات قرآنية وبناء أحكام فقهية عليها، وعلى أحاديث ضعيفة وموضوعة وشاذة ومفردة ومُنكرة، رغم أنّ تلك الأنظمة والقوانين والأحكام الفقهية والقضائية تتعامل مع المرأة معاملة كاملي الأهلية في الحدود والقصاص والعقوبات والتعازير.
فكيف سيحمي القضاء المرأة من الإساءة النفسية الواقعة عليها بتحقيرها بانتقاص أهليتها، وهو ذاته ينتقص هذه الأهلية بفرض الوصاية عليها وهي بالغة رشيدة، وجعل ديتها نصف دية الرجل، بل يُطالبها بمعرّفيْن لها؟

المملكة 13 على العالم في المساحة.. ولا توجد أراض!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/01/article872001.html

عالية الشلهوب

تحتل المملكة مركز ال13 على مستوى العالم من حيث المساحة التي تبلغ 2.240 مليون كيلو متر مربع، ولا يسبقنا إلا دولتين عربيتين فقط هما السودان والجزائر بعد روسيا التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث المساحة ب 17.7 مليون كيلو متر مربع. هذه معلومة عامة لكن بيت القصيد كما يقال على رغم المساحة الشاسعة للمملكة في الأراضي هل هناك أزمة سكنية؟. بالتأكيد الإجابة نعم.. فما هي الأسباب إذاً ؟ هل هو سوء التخطيط العشوائي أو تكاليف إيصال الخدمات أو أسعار الأراضي الباهضة التي لا يستطيع المواطن العادي شراءها؟ لنأخذ مدينة الرياض مثالاً، سكانها الآن وصل عددهم حوالي 5 ملايين نسمة وتنمو بمعدل 4% ويتوقع أن يصل سكانها عام 1445 ه إلى 7.2 ملايين نسمة. فمن أين سيتوفر لهم السكن اللائق وهو الأهم في متطلبات الحياة؟
مدينة الرياض تحتل المركز 86 عالمياً من حيث السكان وتشكل حوالي 17% كمنطقة من مساحة المملكة وتمثل كمدينة حوالي 3 أضعاف مساحة دولة سنغافورة! التي لا تعيش أي أزمة سكنية وفيها من التخطيط والكفاءة والنظام ما يضمن

لمواطنيها السكن المناسب. هناك مشكلة تخطيطية في الإسكان والأراضي جعلت في متناول المواطن أرضاً يبني عليها سكناً أمراً بالغ الصعوبة بل إنه أصبح مستحيلاً مع هذه الأسعار الباهضة. على الرغم من الإنفاق الكبير في الميزانية على قطاع الإسكان ودعم الصندوق العقاري وإنشاء وزارة مستقلة للإسكان وإنشاء مشاريع إسكان تدعمها الدولة بقوة. ولكن لازالت المشكلة قائمة ولم تنته ولا أحد ينكر أن المواطن من ذوي الدخل المحدود أو حتى المتوسط أصبح عاجزاً عن تملك أرض سكنية فما بال بنائها بقرض يدوم طويلاً، بحسبة بسيطة لمساحة المملكة الشاسعة مقارنة بعدد السكان البالغ حوالي 18 مليوناً يكون متوسط تملك الفرد لحوالي 124 متراً مربعاً ومتوسط الأسرة حوالي 620 متراً مربعاً ولكن الواقع يقول عكس ذلك فالآن أصبح الاتجاه لبناء وحدات سكنية تتراوح بين 200م و300م ودورين أيضاً لكي يستطيع الفرد من توفير التكاليف اللازمة للشراء والبناء. في الحقيقه إن اختلال هذه المعادلة بين توفر المساحات الشاسعة وبين الأسعار وبين توفر مخططات مزودة بالخدمات أصبح امراً هاماً ينبغي علاجه ولا بد من تدخل الدولة بفرض الضريبة على المضاربين بالأسعار والذين يحتجزون مساحات كبيرة بغرض المتاجرة فيها والمواطن المسكين ينتظر الأمل الذي نأمل ألا يكون بعيداً بإذن الله، ووضع نظام صارم لذلك، كفيل بحل هذه المشكلة أو ستبقى طويلاً والمواطن هو الضحية.

حق إنساني

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18380

ياسر الغسلان

لعل من أكثر القضايا إثارة للرأي العام داخليا وخارجيا عن المملكة هي مسألة قيادة المرأة للسيارة، وذلك لما تمثله من معان كثيرة تبدأ من أحقية الإنسان بصرف النظر عن جنسه في حرية الحركة والتنقل ولا تنتهي عند التأثير الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي الذي سينتج عنه قرار السماح لها بالقيادة، وذلك نتيجة استغناء الوطن عن ملايين السائقين من الأجانب الذين ينهكون ميزانية العائلات وكذلك الحد من تزايد حالات التحرش والاستغلال لبعض السائقين من ضعاف النفوس.

ففي ظل الحراك الاجتماعي النشط الذي تشهده المملكة عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقد دعت مجموعة كبيرة من المؤيدين لحق المرأة في قيادة السيارة رجالا ونساء أن يكون يوم ٢٦ أكتوبر القادم موعدا محددا لتأكيد ذلك الحق بحيث تكون مناسبة تتوحد فيها الجهود لإيصال الصوت لمتخذ القرار علما بأنه وحتى كتابة هذه السطور بلغ عدد الموقعين على البيان الذي وزع إلكترونيا أكثر من أحد عشر ألف سعودي.

لا بد أن أقول إنه من الصعب جدا النظر لموضوع قيادة المرأة للسيارة باعتباره مفسدة كما يدعي البعض، وكأن المفسدة تحتاج لذريعة حتى تحدث، كما أنه من الصعب الأخذ بمثل هذه الحجة الواهية والتي إن دلت على شيء فإنها تدل على الوصاية والاستخفاف في أخلاق نصف المجتمع والنظر إليها بأنها قاصر وغير قادرة على الدفاع عن نفسها أو أنها كما يعتقد البعض رأس البلاء وأيقونة الفساد والإغواء المجرم.

ذرائع المعترضين تتحفنا في كل مرة بما ينسينا سذاجة الحجة التي سبقتها، فيخرج علينا أحدهم قبل يومين محذرا المرأة من القيادة لأن ذلك سيؤثر على مبايضها وحوضها، والغريب في الأمر أنه لم يحذر في ذات الوقت الرجال خوفا على أحواضهم وعلى السكر والضغط اللذين أصبحا داءهم المزمن نتيجة الازدحامات والاختناقات المرورية التي تشهدها معظم مدن المملكة.

حرية الحركة أحبتي هي حق إنساني لا يمكن تقنينه أو الحد منه أو منعه على أحد، لأن ذلك يسمى بأبسط تعبير (سجنا)، ولا أعلم كيف يمكن أن يستمر سجن نصف المجتمع وقد خلقه الله حرا مسؤولا عن تصرفاته ومتساويا مع الرجل أمام القانون في حقوقه والتزاماته، كل ذلك من أجل تخوف البعض من نتائج افتراضية أو عدم الثقة في نساء محيطه!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الحضانات من متطلبات عمل المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/30/article_789494.html

وليد محمد الحديثي

كنا في السابق نربي أبناءنا في المنزل، حيث كانت نسبة كبيرة من الزوجات يجلسن في المنزل لتربية أطفالهن ويتمتعن بلقب ربة منزل، وكان الأزواج هم من يخرجون إلى العمل وهم من يتولون الإنفاق على العائلة، وكانت للمرأة في ذلك الوقت مجالات عمل محدودة مما زاد من صعوبة إدخال المرأة إلى سوق العمل، وجعل مشكلة الاعتناء بالأطفال مشكلة لم تصل إلى مستوى ظاهرة يجب على المجتمع أن يتدخل لحلها، وكانت النساء العاملات المتزوجات يجدن حلولهن الشخصية للاعتناء بأطفالهن في أوقات العمل، فمنهن من يتركن أطفالهن لدى خادمة تستحق الثقة، ومنهن من يرسلن أطفالهن إلى منزل الجدة، ومنهن من يتركن العمل للاعتناء بالأطفال بعد أن أخفقت كل الجهود في إيجاد طريقة آمنة لفعل ذلك وقت العمل.

والآن وقد تغير الوضع وزادت نسبة النساء العاملات في مختلف المجالات، وجميع المؤشرات تدل على أن تلك النسبة سوف ترتفع وتزداد في المستقبل، حيث أصبحت المرأة تعمل في المستشفيات والأسواق والشركات وأصبحت لها مكانة مرموقة في سوق العمل حتى وصلت إلى مجلس الشورى، وأصبح عمل المرأة من المسلمات بل، ومن الغريب أن تجد امرأة لا تعمل، وأصبح لقب ربة منزل من الألقاب الغريبة بعد أن كان يحظى بشعبية كبيرة لدى معظم الناس، من الواضح أن المجتمع يتغير بشكل إيجابي وسيكون فيه دور مهم للمرأة، دور تكون فيه حقا نصف المجتمع، ويكون ذلك النصف منتجا كالنصف الآخر.

ولذلك التغير متطلبات يجب علينا أن نوفرها، من أهمها توفير عناية آمنة للأطفال في الوقت الذي يكون فيه الأبوان منشغلان في أعمالهما، وأن نجد حلولا عملية لتربية الأطفال في تلك الأوقات الطويلة نسبيا حيث إنها تقع في الأوقات التي يكون فيها الأطفال مستيقظون وليس في أوقات نومهم، فيجب علينا تعليمهم ما يجب أن يتعلموه حسب أعمارهم المتفاوتة، كما علينا أن نوفر كوادر مؤهلة لذلك حتى نضمن التفاعل الإيجابي مع الأطفال في مختلف الحالات ومن أهمها حالات مرضهم و ما يحتاجون إليه من جرعات الدواء فيها.

ولتحقيق ذلك علينا أن ننشئ الحضانات الدائمة والمؤقتة، وأقصد هنا بالدائمة التي نرسل إليها أطفالنا بشكل يومي مستمر وتعتني بأطفالنا طوال فترة العمل، أما الحضانات المؤقتة فهي الحضانات التي يجب أن تنتشر في الأسواق المركزية لكي يستطيع الأهل أن يتسوقوا بحرية وفي الوقت نفسه يتمتع الأطفال بوقت ممتع وجميل.

وعلينا أن نزرع الثقة بتلك الحضانات لأن الأهل سيودعون فيها أغلى ما يملكون وأي خطأ فيها قد يكون كارثيا ويجعلها مشاريع فاشلة بامتياز، فلا نبخل بعدد العاملات فيها فيكون عددهن كبيرا نسبيا، ونوفر فيها كل ما يلزم للاعتناء بالأطفال بمختلف الأعمار، فتلعب تلك الحضانات دور الأم بالرعاية والاهتمام، ودور الممرض في منح جرعات الدواء وحتى اكتشاف أن الطفل مريض- أقصد هنا ارتفاع الحرارة وما شابه، ودور المعلم، وعندها ستعمل تلك الحضانات بكفاءة وسينتشر خبرها لدى الجميع.

وأنا أرى أن مشاريع الحضانات الدائمة والمؤقتة من المشاريع المهمة التي يجب أن تدعمها الدولة بشكل كامل، فتعتني بها اعتناءها بأهم الشركات لديها، وتوفر لها الدعم المادي المطلوب إلى أن تستطيع أن تكون مشاريع تجارية مربحة، لأن نشاطها يتعلق بأهم كنوز الدولة المتمثل في أجيالها المستقبلية، فتستطيع تلك الحضانات أن تستقطب لها منذ البداية الكوادر المؤهلة تأهيلا علميا رفيعا، وتجهز مقارها بتجهيزات ذات مستوى رفيع، فتجد فيها ألعابا مخصصة لرفع مستوى الذكاء لدى الأطفال، وتجد فيها صفوفا لتعليم القراءة والكتابة قبل الدخول إلى المرحلة الابتدائية، وتجد أن تلك الحضانات مجهزة بكل ما يحتاج إليه الطفل خلال فترة مكوثه فيها، فتكون بمستوى الحضانات في الدول المتقدمة من حيث التجهيز، وتكون

خطوتنا في هذا المجال خطوة إضافية يكون فيها المجتمع أكثر تحضرا، وبذلك يلبي المجتمع حاجة بالغة الأهمية لدى الآباء والأمهات العاملات، نقصها سيعود على المجتمع بجيل لم نوفر له الرعاية والاهتمام اللازمين.
من المعروف أن الدولة دعمت مشاريع كثيرة اعتبرتها استراتيجية مثل زراعة القمح و قطاع الاتصالات – قبل خصخصته – وحتى النقل العام، ألا يستحق مشروع تربية أبنائنا دعما خاصا؟ أعتقد أنه المشروع الأهم الذي يستحق ذلك.

سقف الحقوق والواجبات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18373

أميمة أحمد الجلاهمة

أعلم من أنا وأعلم إلى أي دين أنتمي، أعلم على أي أرض أقف وفي أي حدود أحتمي، وبالتالي لم يكن من الممكن ولن يكون؛ أن أنحني لغير رب خلقني وأنعم علي بما أنا فيه، وبما أرتجي، بل وبما فاق رجائي، ولذا كان لزاماً عليَّ أن أراجع نفسي وأراجع الأحداث المتأرجحة بين هذا وذاك. والتي تتحرك من حولي وحولك، فمن يحركها إما مغيب، أو مسير، أو مصاب بعمى الألوان. فلا أبيض يرى ولا أسود، هو على الدوام يحوم في دائرة رمادية مغلقة، لا تنتهي إلى قرار.
أسمع أن هناك من يسرق النظر خارج حدودنا، إلى من أحرق الأخضر واليابس، بزعم أن رمادهما يمهد لبث الحياة من جديد. وأن لهيبهما سرعان ما سيتوقف، وأن الموتى انتهت أعمارهم، وأن العويل لن يفيد. فهذا الذي يدعي سعيه للإصلاح، يرى أن طريقه إليه لا يكون إلا بالدمار ومحاربة الناس، وترويع الآمنين!
لا أفهم كيف لنا أن نفقد الأمل في الوصول إلى حقنا، وكيف لنا أن نعتقد أن الحق لن يقف أمامنا ومعنا.. بزعم أن الطريق عقيم، وأن صوت الحق لا يسمع، ولو سمع لا يفهم، ولو فهم لن تتحرك أمامه ضمائر إدارية اختارت السبات العميق.
الوطن أكبر من جدران أغفو بينها.. ومن أرض أسير عليها، هو كيان أعيش من خلاله وأتمنى أن يضمني بعد مماتي، هو الأم التي أطمع بحنانها وأتطلع إلى برها. هو حضن يعطيني ما لا يعطي غيري وما لا يعطيني إياه غيره.. فإن أعطاني كان عطاء المحب. وإن أعطاني غيره كان عطاؤه عطاء المستعبد، عطاؤه شرف وعطاء غيره ذلة، لا أستحي إن طلبت منه المزيد، في حين أترفع عن النظر في إناء غيره، ناره جنتي وجنة غيره نار. فلا تلوموني إن طالبت بما أراه حقي وشجعت على المطالبة بالمزيد.. فمن للمواطن بعد الله الكريم المنان إلا وطن هو بمثابة القلب من الجسد؟
من يعرفني يدرك أني لا أتنازل عما أراه حقا لي أو حقا لغيري، وأني أتحرج من المطالبة بما ليس لي فيه حق أو لغيري. وما موقفي هذا إلا لأني ومن خلال تجربتي أدرك أن الحق قد يصلني متأخراً، إلا أنه سيصل بحول الله ما دام الله معي، وأن إيماني بوطني والذي يصل بحمد الله سبحانه إلى حد اليقين؛ هو الدافع إلى استمرار مطالبتي. فلا خوف يعتريني من عواصف أو أعاصير اعترضت أو تعترض حراكي، ولا يأس يقترب من طريق بدا لي أو لغيري طويلاً، متعرجاً، فقد مهد لنا لنقف عليه بصلابة ويقين. قد تعتري طريقنا بعض الأشواك التي ليس من المحال تجنبها أو رفعها، ولكن ذلك لن يزحزحنا أو يثنينا، بل يزيدنا إصراراً ويقيناً.
ومن هنا كنت أطالب بالنظر في اللوائح التنظيمية الوطنية بشكل دوري بالإضافة أو التعديل، ولهذا كنت ـ وما زلت ـ أطالب ببيانها للمواطن والمقيم كل بحسب دائرته، ما كان متعلقا بالواجبات أو الحقوق، ولا أفهم ذاك الاستنكار الذي سيوجه إلى من أقبل مطالباً بمعرفة حدود واجباته، والسقف الأعلى والأدنى لحقوقه، ولذا لا أقبل تجاهل من وكل أمرنا إذا ما واجهناه بطلب تفسير لائحة أو تطبيق تنظيم. ولا أفهم من بين أن اللوائح المنظمة قديمة لم يجر عليها أي تعديل، ومن المستبعد أن يجري عليها في المنظور القريب.
كما أقف إجلالاً وتقديراً لمن عرف كيف يخدم منصبه مسخراً نفسه لمن وجه لخدمتهم.. من فتح بابه وقلبه للضعيف قبل القوي، للصغير قبل الكبير، لمن كانت السماحة سمته والحزم عنوانه، لمن لم يخش في الله لومة لائم، لمن زادته المناصب تواضعاً ورفعة في قلوب الناس، لأمثال هذا ـوهم كثر بحمد الله ـ أدعو الله أن يرفع قيمتهم ويعزهم ويرد كيد أعدائهم في

نحورهم، وينصرهم على من عاداهم، فبقاء هؤلاء على رؤوس الأشهاد هو ما نبتغي ونرجو ونتطلع. أما نجاح محاربيهم ففساد يجب استئصاله وردعه، وإبقاء هؤلاء يجعلهم يعيثون في الأرض فساداً لديار أراد الله بها خيراً بإذنه تعالى، أرض لم تخصص لأهلها فقط.. فمصالح المسلمين كافة تتعلق بها، وأمنها هو أمنهم، واستقرارها هو استقرار لمصالحهم الروحية بحول الله سبحانه، والتهاون في تثبيت هذا الأمر جريمة وخيانة، لا تغتفر ضد الدين قبل الوطن.
وبما أننا في موسم الحج يجب أن نذكر أنفسنا بأن المحافظة على أرواح الحجاج والمعتمرين والسعي لراحتهم ليس واجب الجهات المعنية دون غيرها، فهذا واجب منوط بكل مواطن يعيش في مكة أو المدينة، أو يسير في جدة أو يسكن أطراف المملكة، واحترامنا للحاج وخدمته قدر المستطاع فعل نرتجي منه بحول الله الأجر والمثوبة، ولنكون صورة شاملة عن هذا الواجب علينا أن نستوعب أن هؤلاء الحجاج والمعتمرين قدموا من شرق العالم وغربه شماله وجنوبه، وهم حاملون صورا نمطية جافة عن المملكة والشعب السعودي، هم أحبوا الحرمين الشريفين وبعضهم كره أهلها، ولن نملك فرصة لتعديل تلك الصور النمطية مثل تواجدهم بيننا هذه الأيام المعدودة. فخدمتهم وعدم استغلالهم ومعاملتهم من منطلق إسلامي إنساني سيحقق الغرض. ومن منا لم يتوقف أمام صورة ذاك الكشاف السعودي الذي حمل في موسم الحج الماضي (حاجة جزائرية ثمانينية لمسافة كيلومترين للوصول إلى أقرب مركز إرشاد، حيث يمكن الاستفادة من الخرائط الإلكترونية والحصول على عربة) بعد أن عجزت عن الحراك لكبر سنها.. ولو كان الأمر بيدي لقدمت له جائزة فردية للتميز في موسم الحج الماضي، ولرصدت جائزة التميز تقدم للجهات الرسمية وأخرى للجهات الخدمية الخاصة المتخصصة في تقديم خدماتها للحجاج، "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"، ولنظمت لهذا الشأن احتفالاً مهيباً ليكون هؤلاء مثلاً يحتذى.

التهم المرافقة لعمل رجال الهيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1434هـ - 29 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130929/Con20130929642580.htm

عبده خال

أن تموت فهذه قضية مفروغ منها، لأننا جميعا سائرون إلى هذا الطريق لكن أن تموت بفعل فاعل، ويتبرع الجميع بتزويدك بسمعة سيئة تجعل من موتك إنصافا للفضيلة، وتطهيرا للمجتمع فهذه هي الماساة (وقلة القيمة) التي ستحملها أسرتك، وستجعل حق المطالبة بدمك أقل مناصرة من المجتمع لو أنك مت (بفعل فاعل) ولم يقل عنك بأن قتلك (غير متعمد) وجاء خطأ لكونك فاسقا أو ناشرا للرذيلة أو مرتكبا لفحشاء مقدرة.!
محزن ومعيب أن تتلقى أسرتك التهم بعد موتك فقط لتبرئة ساحة الفاعل وتتحول مصيبة ذويك إلى مصيبتين: مصيبة الفقد، ومصيبة السمعة السيئة التي تركتها معلقة على أعناقهم.!
وقد حدث هذا في ثلاث قضايا متفاوتة زمنيا متقاربة في تهم تشويه الفقيد، وفي القضايا الثلاث كانت هيئة الأمر بالمعروف المتهمة بالقتل وقد تكون أبشع قتلة حدثت للخريصي وتم قبره تلاحقه تهما عديدة قد يكون أهمها تعاطي المسكر ،وبيعه مع أن تقرير الطبيب الشرعي في وزارة الصحة أثبت سلبية عينات الدم والأحشاء من المواد السامة أو العقاقير السابق وضعها في صلب القضية المرفوعة ضد المتهمين بقتل الخريصي، ومع ذلك لم تنظف سمعة المتوفى ومات تاركا لأسرته المصيبتين: (الفقد والسمعة السيئة) بينما جاء موت الضحية الثانية في بالجرشي، وإصابة مرافقيه بإصابات مختلفة قد يكون بتر يد زوجة المتوفى هي العاهة المستديمة والباقية مع تهمة أن سبب مطارة المتوفى كونه رفع صوت أداة التسجيل بالغناء، والغناء عند البعض هو الفحش والفسق معا وبهذا السبب تمت المطاردة وازهقت روح الفقيد فحملت أسرته المصيبتين: مصيبة الفقد ومصيبة المجاهرة بالفحش أما آخر الضحايا فهما شابان في سن الربيع (لازالت قضيتهما

متداولة أمام الجهات المختصة) والمتهم فيها رجال الهيئة لكن السمعة السيئة التي لحقت بأسرتيهما الادعاء بأن القتيلين كانا متعاطين المسكر (وهي تهمة نفتها التقارير الطبية).

هذه نماذج منتقاة من حوادث رجال الهيئة حدثت فيها الوفاة مقرونة بتهم تحمل أسرة المتوفى سمعة سيئة لدى المجتمع بينما الحوادث التي تحدث يوميا بالغزارة والتي تلصق كل قضية فيها بتهمة تخدش المتهم في سلوكه وتمنحه إشارة أنه خارج السرب الملائكي وبغزارة تلك الحوادث وتوزيع التهم على من يتم القبض عليه يستحيل المجتمع إلى مجاميع مرتكبة للمنكرات التي لم يعد لها من تصنيف سوى أن هذا المجتمع سينحل عقده تماما لو لم تقم الهيئة بدور الضبط والإيقاع بالمنحرفين ..ولو سنحت لنا الفرصة للاطلاع على التهم التي توجه للمقبوض عليهم فلن نستطيع حصرها لتنوعها واختلافها ولكنها تعطينا مؤشرا بأن المجتمع مجتمع معطوب تماما فجل التهم التي يقال بأنه تم التستر عليها واطلاق أصحابها يكون القاسم المشترك فيها تزويد المقبوض عليه بتهمة تجعل التعاطف معه من قبل المجتمع سلبيا.

ونحن إذ كنا إزاء توزيع التهم بما يجعل المرء في حالة عدم توازن حيال الممارسات الحياتية التي يجب أن يكون عليها يصبح لزاما أن تعلن الهيئة عما تراه اختراقا للآداب العامة (باستصدار قائمة الممنوعات) فقد كثرت التهم، ولم نعد نعرف أيها يستوجب الإقلاع عنه قبل أن يداهمنا رجل الهيئة إذ أن أحدث تهمة يمكن لرجل الهيئة أن يقتادك بسببها هي تهمة الصلاة في مؤسستك مع بقية الموظفين، وإن لم تستجب يتم اقتيادك إلى مركز الهيئة ثم يتم التستر عليك بعد أن توقع تعهدا بعدم الصلاة في المؤسسة!!

المهم أن تخرج من بين يدي رجال الهيئة حاملا تهمة تجعلك في نظر الآخرين مقصرا بصورة أو أخرى، ولأن فكرة المنكر ترسخت في ذهنية المجتمع غدا اقتيادك من قبل رجال الهيئة يقينا بأنك أحدثت منكرا وهذا بحد ذاته فعل يستوجب على الهيئة مراجعة نفسها من اقتياد الناس لكل صغيرة وكبيرة إذ لابد من وجود تصنيف وتحديد للمنكر الذي تحاربه فليس كل فعل هو منكر!

السؤال: هل تعاملت الأزمان الغابرة مع مجتمعها بنشر وتسويق كل هذه التهم وتحويلها إلى تاريخ أسود للمتهم وأسرته؟

تقرير لـ"هيومان رايتس" يؤكد على المعاملة المروعة للعمالة الوافدة بقطر

المصدر: بوابة اخبار اليوم الجمعة 21 ذو القعدة 1434هـ - 27 سبتمبر 2013م
http://akhbarelyom.com/news/newdetails/213852/1/تقرير-لـهيومن-رايتس-يؤكد-على-المعاملة-المروعة-للعمالة-الوافدة-بقطر.html#.UkkZwYbeWgs

تقرير - محمود عبد الوهاب

أعدت منظمة هيومان رايتس وتش تقريرا عنونته بـ" بناء كأس عالم أفضل " يوثق أوجه الاستغلال المنتشرة، من أصحاب العمل للعمال، والإساءة إليهم في صناعة الإنشاءات في قطر، وهو الاستغلال والإساءات التي تحققت جراء عدم كفاية إطار العمل القانوني والتنظيمي.

يأتي ذلك بعد فوز قطر في الأول من ديسمبر 2010 بحق تنظيم واستضافة كأس العالم 2022، لتصبح أول دولة عربية تستضيف هذه المسابقة.

أكد الباحث في شؤون الخليج بمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، نيكولاس مكجيهان، علي أن ما توصلت إليه صحيفة "الغارديان"، بشأن سقوط العمال في قطر ضحايا لما أسمته "عبودية العصر الحديث"، هو تأكيد مقبض لمعاملة ذلك البلد المروعة للعمالة الوافدة في نوفمبر 2010 .

وأضاف الباحث إلي أن المنظمة قد توصلت في توقيت أسبق من هذا العام إلي أن هذا البلد يخاطر بالتحول إلي "بوتقة للاستغلال والبؤس" للعمال الوافدين بعد أن اختارت السلطات تجاهل التوصيات التفصيلية الواردة في ذلك التقرير، كما صدرت عن منظمات حقوقية أخري ونقابات عمالية انتقادات مشابهة.

وقال نيكولاس مكجيهان، إننا بصدد مشكلة خطيرة ومتوقعة تماماً، ومعرضة لأن تزداد سوءاً، تتراوح تقديرات العدد الإجمالي للسكان في قطر بين 1,7 و2 مليون، ويواصل مئات الألوف من العمال الوافدين التدفق سنوياً لتلبية طلبات صناعة البناء المزدهرة، ولا يحتاج المرء سوي قضاء ساعات قليلة في منطقة سلوي الصناعية، علي الأطراف الغربية للدوحة ومهبط العديد من عمالها الوافدين، ليدرك أن قطر غير مستعدة لهذا التدفق الهائل.

وكان واضحاً أن الإخفاق في إحداث إصلاحات أساسية من شأنه أن يؤدي إلي الاستغلال الوحشي الذي كشف عنه تحقيق بيت باتيسن الاستقصائي المتميز.

وأرجع التقرير في خلفيته إلي أن قطر بسبب ذلك تتوسع علي مدار السنوات العشر القادمة إلي حد بعيد في إعداد إنشاءات جديدة لدعم استضافة هذه المسابقة الكروية التي تتكرر مرة كل أربع سنوات، وقد شمل عرضها باستضافة المسابقة التزامات ببناء تسعة ملاعب كرة قدم جديدة علي أعلي مستوي مجهزة بتقنية تبريد لمواجهة درجات الحرارة العالية التي تصل إلى 40 درجة مئوية "104 درجة فهرنهايت" في أشهر الصيف، وبناء مطار جديد صالته على هيئة شراع، وبنية تحتية للنقل والمواصلات بكلفة 20 مليار دولار، طرق جديدة وجسر إلى البحرين المجاورة (أطول جسر في العالم) و54 مخيماً لاستضافة الفرق الرياضية، وفنادق جديدة أنيقة للجمهور. حتى أواسط عام 2012 كان عدداً محدوداً من المشروعات الإنشائية المتصلة بكأس العالم قد بدأ، وبدأت تصدر دعوات للتقديم في عطاءات للفوز بعقود إنشائية لأماكن استضافة كأس العالم 2022.

وأضافت أن وراء هذا العمل الضخم جيش جرار من العمال الوافدين، وتبلغ نسبة العمالة الوافدة في قطر 94 في المائة من إجمالي قوة العمل في قطر – 1.2 مليوناً من بين 1.7 مليون شخصاً هو عدد سكان قطر – وهي أعلى نسبة في العالم لمهاجرين وافدين إلى مواطنين، اختيار قطر لاستضافة كأس العالم يعني أن استقدام العاملين سيبلغ معدلات غير مسبوقة... وقد أفادت وسائل الإعلام أنه ستنشأ الحاجة إلى مليون عامل إضافي لتنفيذ مشروعات إنشاءات كأس العالم.

هذا التقرير يوثق أوجه الاستغلال المنتشرة، من أصحاب العمل للعمال، والإساءة إليهم في صناعة الإنشاءات في قطر، وهو الاستغلال والإساءات التي تحققت جراء عدم كفاية إطار العمل القانوني والتنظيمي، الذي يمنح أصحاب العمل سيطرة موسعة على العمال، ويحظر على العمال الوافدين التمتع بحقهم في حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية. كما يتناول التقرير إخفاق الحكومة القطرية في تطبيق القوانين المصممة – على الورق على الأقل – لحماية حقوق العمال. يبحث التقرير أيضاً في أسباب وقوع انتهاكات حقوق العمال في أغلب الأحيان دون اكتشافها، ويبحث في المعوقات التي تعترض العمال في مسار تقديمهم للشكاوى أو التماسهم للإنصاف والتعويض.

وقال التقرير إنه بناء على مقابلات مع 73 عاملاً وافداً بمجال الإنشاءات في قطر، ومع أصحاب عمل من صناعة الإنشاءات، ومع مسؤولين حكوميين ودبلوماسيين وملحقين عماليين من كبرى الدول الراسلة للعمالة، ومع صحفيين وأكاديميين ومدافعين عن حقوق العمال، وكذلك بناء على مراسلات مع مسؤولين حكوميين وشركات؛ بحث التقرير في العوامل الأساسية التي تؤدي إلى حصار العمال في وظائف تشوبها أوجه الاستغلال، بما في ذلك التعرض لرسوم الالتحاق الباهظة بالعمل ، ونظام الكفالة التقييدي الذي يمنع العمال من تغيير وظائفهم أو الخروج من قطر دون موافقة الكفيل. وفي أسوأ الحالات، وصف بعض العمال أوضاعاً ترقى لمستوى العمل القسري. وبناء على طلب العمال الذين تحدثنا إليهم، لم يذكر التقرير أسماء أصحاب عملهم.

وذكر التقرير إلى أنه يهاجر مئات الآلاف من العمال الذكور – بالأساس من الهند ونيبال وسريلانكا وباكستان وبنغلاديش – إلى قطر للعمل كعمال بأجور متدنية في مشروعات بناء. هؤلاء العمال القادمون من خلفيات فقيرة معدمة في أغلب الأحيان، يطمحون إلى الإنفاق على أسرهم، وإلى الحصول على وظائف ثابتة وأجور أعلى من التي يحصلون عليها في بلادهم، وفي بعض الحالات هم يحضرون إلى قطر فراراً من أعمال العنف أو انعدام الاستقرار في بلادهم.

وأشار التقرير إلى أن عملية استقدام العمال للعمل تزخر بالثغرات والعيوب، حيث قال عمال وافدون تمت مقابلتهم أثناء إعداد التقرير إنهم دفعوا رسوماً بلغت 3651 دولاراً للحصول على وظائفهم، وهو مبلغ ضخم للغاية في بلادهم. كما اقترضوا قروضاً بنسب فائدة مبالغ فيها ورهنوا ممتلكات تخص أسرهم لتمويل رحلتهم، وهي التكاليف التي سيستغرقون شهوراً وسنوات من العمل في قطر من أجل سدادها.

وبينما قام العمال بشكل عام بدفع هذه الرسوم لمكاتب إلحاق بالعمل في بلادهم، فهناك دراسة للبنك الدولي تُظهر أن مكاتب الاستقدام القطرية تتلقى نصيباً كبيراً من هذه الرسوم على هيئة تحويلات مالية خفية بغية الالتفاف حول القوانين القطرية، التي تحظر على مكاتب الاستقدام القطرية فرض رسوم، وفي حالات أخرى، حيث دفع أصحاب العمل رسوم الاستقدام، قال العمال إن بعض أصحاب العمل قاموا بعد ذلك بخصم مبالغ من أجورهم.

كما انتهت تقارير سابقة لـ هيومن رايتس ووتش في منطقة الخليج إلى أن هذه الرسوم تدفع العمال للبقاء في وظائفهم حتى إذا أساء أصحاب العمل لحقوقهم، مما يؤدي إلى إجبار العمال على العمل بشكل قسري، حسب تعريف القانون الدولي للعمل القسري.

قال العديد من العمال إن وسطاء الاستقدام للعمل قالوا لهم إنهم سيربحون أجوراً أعلى بكثير أو سيعملون في وظائف أفضل بكثير، مما وجدوه عندما وصلوا إلى قطر. بعد السفر آلاف الأميال، على حد قولهم، لم يعد أمامهم خيارات كثيرة، فليس إلا قبول العمل الذي لم يوافقوا على أدائه، وظروف وممارسات تشمل منع أصحاب العمل للرواتب أحياناً "عادة كإجراء تأميني لمنعهم من ترك العمل" ، وخصومات من الأجور غير قانونية، أو الحصول على رواتب أقل من الموعود. قال بعضهم إنهم وقعوا عقوداً في ظروف تنطوي على الإكراه، بينما لم ير آخرون مطلقاً عقد العمل.

وأوضح التقرير إلى أن شكاوى العمال الأكثر تردداً تدور حول الأجور، التي تتراوح عادة بين 8 إلى 11 دولاراً مقابل العمل 9 إلى 11 ساعة يومياً في العراء وفي ظروف شاقة، وبلغ هذا الأجر اليومي في بعض الحالات حداً أدنى وصل إلى 6.75 دولاراً. في حالات كثيرة، فهذا المعدل أقل مما وعد به وسطاء الاستقدام العمال في بلادهم، وقال العمال إن هذه الأجور لا تغطي على النحو الكافي نفقات طعامهم ومتطلبات سداد القروض التي اقترضوها لدفع رسوم الاستقدام. في حالات أخرى، قال العمال إنهم لم يحصلوا على أجر لمدة شهور.

وأفادت رسالة إلى هيومن رايتس ووتش تعرض تفصيلاً هذه المشكلات، ذكر مسؤولون من وزارة العمل القطرية أن عقد العمل قد يوقع داخل قطر بعد وصول العامل، أو في بلد العامل، وإنه في كلتا الحالتين لابد أن يوافق ممثلون من قطر والدولة الراسلة للعمال على العقد. وأضاف المسؤولون إن جميع العقود لابد أن تشتمل كحد أدنى على متطلبات العقد النموذجي. إلا أن العقد النموذجي لا ينص على إرشادات بالحد الأدنى للأجر، وفي بعض الحالات التي وقع فيها العمال

عقودهم في قطر، قالوا لدى مقابلتهم إنهم لم يتح لهم خيارات غير التوقيع، بعد أن تحملوا بالفعل نفقات الالتحاق بفرص العمل والديون المتعلقة بالهجرة.
كما أفاد العمال تعرضهم لخصومات واقتطاعات غير قانونية وتعسفية من أجورهم، على أشياء مثل نفقات بطاقات الائتمان، والإقامة والطعام أو الرعاية الصحية، رغم أن أنظمة العمل القطرية وعقد العمل النموذجي لا ينصان تحديداً على هذه الخصومات، ويحظران بعضها صراحة. كما أفادوا بحرمانهم من حرية التنقل ومن نقص قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية.
جدير بالذكر أن أنظمة العمل القطرية تفرض معايير عالية لإسكان العمال، فلا تسمح للشركات بإقامة أكثر من أربعة عمال في الحجرة الواحدة، وتحظر استخدام الأسرّة من دورين، وتطالب أصحاب العمل بضمان توفر المياه القابلة للشرب، والهواء المكيف، والتهوية الجيدة لجميع مساكن العمال. إلا أنه في مخيمات العمال الستة التي زارتها هيومن رايتس ووتش، تبين وجود 8 إلى 18 عاملاً في الحجرة الواحدة، مع نوم جميع العمال في أسرّة من دورين، وقال بعض العمال إنهم ليس لديهم مياه قابلة للشرب في مخيماتهم. قال بعضهم إن مكيفات الهواء معطلة منذ أسابيع أو شهور دون إصلاح، رغم درجات الحرارة العالية، مع إقامة بعض العمال في حجرات دون نوافذ تفوح منها روائح عطنة.
كما قال بعض العمال لـ هيومن رايتس ووتش إنهم يعملون في ظروف غير صحية وفي أوضاع خطرة أحياناً، فيؤدون أعمال البناء والإنشاءات فوق الأسطح أو على سقالات عالية دون حبال أمان، أو يعملون في أنفاق عميقة أو داخل أنابيب مغلقة حيث خطر الاختناق. لا تنشر السلطات القطرية بيانات عن إصابات ووفيات العمال، وهناك قلة من السفارات أطلعت هيومن رايتس ووتش على معلومات من هذا النوع، مما صعّب من عملية تقدير معدلات الخطر القائم على صحة وسلامة العمال المشتغلين بصناعة الإنشاءات، إلا أنه وطبقاً لتحليل من قبل الاستراتيجية الوطنية للصحة، وهي مبادرة رعاية صحية حكومية، فإن "إصابات العمل هي ثالث أكبر سبب للوفيات العارضة في قطر". أخطرت وزارة العمل هيومن رايتس ووتش بأن ستة عمال فقط ماتوا جراء حوادث متعلقة بالعمل أثناء السنوات الثلاث الماضية، وأن جميع الوفيات سببها السقوط من أماكن مرتفعة، إلا أن هذه البيانات تتناقض بشكل حاد مع المعلومات التي اطلعنا عليها من سفارات الدول الراسلة للعمالة، والتي تشير إلى معدل وفيات أعلى بكثير. على سبيل المثال، أفادت سفارة نيبال الإعلام المحلي بأن 191 عاملاً نيبالياً قد ماتوا في قطر في عام 2010، ومات 19 منهم جراء حوادث في مواقع العمل. هناك 103 عمال آخرين ماتوا جراء التعرض لأزمات قلبية، رغم أن العمال ليسوا في نطاق الفئة العمرية المعرضة عادة لخطر الأزمات القلبية.
وفي الوقت نفسه، فإن قانون الكفالة القطري التقييدي، قانون رقم 14 لسنة 2004 "قانون الكفالة"، يخلف العمال تحت سيطرة أصحاب عملهم الكفلاء شبه المطلقة، يحتفظ أصحاب العمل بسلطة إلغاء تأشيرات العمال وتسجيلهم بصفتهم "هاربين"، مما يعرضهم للاحتجاز والترحيل، ويمكن لأصحاب العمل حرمانهم من تصاريح الخروج المطلوبة لمغادرة البلاد. مع اقتران هذا الأمر بممارسة مصادرة جوازات السفر المنتشرة بشكل شبه مُطلق، والمخصصة بالأساس لإقناع العمال بالعدول تماماً عن فكرة ترك الوظائف دون إذن، يقول العمال إنهم لا يشعرون بحرية ترك العمل إذا أرادوا، حتى في حال عدم دفع أصحاب العمل أجورهم لهم لمدة شهور، سبل السيطرة هذه أدت إلى خوف العمال من ممارسة حقوقهم، ومن الإبلاغ عن انتهاكات أصحاب العمل لحقوقهم.
بينما قانون الكفالة يطالب الكفيل باستصدار تصاريح العمل للعمال في عهدته، قال الكثير من العمال إن أصحاب عملهم لم يتمّوا إجراءات تصاريح العمل ولم يعطوهم بطاقات الإقامة الخاصة بهم. إخفاق اصحاب العمل في إتمام التعاملات الرسمية اللازمة أو عدم استعدادهم لدفع رسوم متعلقة بهذه التعاملات، هو أمر يعرض العمال الوافدين للاعتقال والترحيل بصفتهم سكان غير قانونيين في قطر.
قانون العمل القطري الحالي، الصادر عام 2004، ينص على بعض تدابير الحماية القوية، إنه يفرض حداً أقصى لساعات العمل الأسبوعية، وينص على إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر، ومكافأة نهاية الخدمة، وفيه أحكام خاصة بصحة وسلامة العمال. يطالب القانون أصحاب العمل بدفع رواتب العمال في مواقيتها كل شهر ويحظر على وسطاء الاستقدام للعمل المسجلين في قطر فرض رسوم على العمال. كما يحظر على أصحاب العمل مصادرة جوازات سفر العمال، ويضع متطلبات صارمة بشأن إقامة العمال وسكناهم، ويحظر العمل وسط النهار في شهور الصيف الحارة.
يذكر أن قطر الدولة العضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1972، صدقت على اتفاقيات لحماية العمال من العمل القسري، ومن التمييز في العمل، وحظر عمل الأطفال. في عام 2009 صدقت الحكومة على بروتوكول الإتجار بالبشر الصادر عن الأمم المتحدة، وأصدرت في أكتوبر/تشرين الأول 2011 تشريعاً محلياً بتجريم الإتجار بالبشر ومعاقبة مديري الشركات التي يشتمل عملها على الإتجار بالبشر.

يأتي ذلك في الوقت الذي تسمح فيه آليات المراقبة والتغطية لحقوق العمال غير الكافية تسمح باستمرار انتهاكات حقوق العمال وباستمرار قوانين الكفالة. توظف قطر 150 مفتش عمل لا أكثر لمراقبة أوضاع 1.2 مليون عامل. طبقاً لمسؤولي وزارة العمل، فليس من بين المفتشين من يتحدث لغات يستخدمها العمال في قطر، ولا تشمل عمليات التفتيش مقابلة العمال. قال مسؤولون لـ هيومن رايتس ووتش إنه بينما يراقب المفتشون أوضاع الإسكان ومشكلات تلقي الأجر وعقود العمل وساعات العمل، فهم يفعلون ذلك من خلال زيارات للمواقع ومراجعة لسجلات الشركات لا أكثر.
وطبقاً لبيانات من وزارة العمل إلى هيومن رايتس ووتش، فبينما أحالت إدارة شكاوى العمل 1279 حالة إلى المحاكم القطرية في السنوات الثلاث الأخيرة، فهناك 100 حالة فقط، أقل من ثمانية في المائة من المجموع، شهدت تغيير الكفيل، رغم أن قانون الكفالة القطري يتطلب تغيير الكفيل في حال وجود قضية لم يتم الفصل فيها بين صاحب العمل والعامل. هذا يعني أنه في 92 في المائة من الحالات لم يكن أمام العمال الذين تقدموا بالشكاوى من خيار سوى الاستمرار في العمل طرف أصحاب العمل أثناء نظر قضيتهم المرفوعة ضد أصحاب العمل، أو التنازل عن حقوقهم ومغادرة قطر.
بينما يسمح نظام الكفيل أيضاً بتغيير الكفيل في حال التعرض لإساءات، فإن لجنة حقوق الإنسان الوطنية القطرية، التي تبحث في مئات الشكاوى العمالية، أفادت بأن الوزارة رفضت 80 في المائة من طلبات تغيير الكفيل، رغم مراجعة اللجنة حالات لعمال، وفي كل حالة خلصت إلى وجود اسباب قوية لتغيير الكفيل.
كما لا يطالب قانون العمل بالكشف علناً عن إصابات ووفيات مواقع العمل، أو هو ينص على ضرورة تحمل أصحاب العمل مسؤولية رسوم الاستقدام التي يدفعها العمال، بينما نظام الكفالة يمنع العمال من تغيير أصحاب عملهم متى شاءوا، مما يتيح هذا الاختيار فقط للعمال الذين يتقدمون بشكاوى متعلقة بالتعرض لإساءات.
وأكد التقرير على أنه دون إصلاحات فورية وكبيرة، فسوف يبقى العمال الوافدون الذين سيعملون على إنشاءات كأس العالم 2022 في خطر كبير. اللجنة القطرية المنظمة لكأس العالم، اللجنة العليا لقطر 2022، المشرفة والمنسقة للمسؤوليات الخاصة بإنشاءات كأس العالم "تهدف إلى تحقيق أفضل الظروف الملائمة لتنظيم وإنجاز كأس العالم 2022" طبقاً للقرار الأميري بإنشاء اللجنة. طبقاً للقرار 27 لسنة 2011 فإن مهام اللجنة العليا تشمل العمل على إيجاد "البيئة المواتية لتنظيم وإنجاز كأس العالم 2022 من جميع النواحي القانونية والتنظيمية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية".
الأمين العام للجنة، حسن الذوادي، قال في 17 يناير الثاني 2012 بجامعة كارنيغي ميلون بقطر إن هناك بعض المشاكل العمالية في قطر، لكن قطر ملتزمة بالإصلاح، وسوف نطالب المقاولين بوضع بند لضمان الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق العمال.
وأكدت على أنه قد يكون الحصول على ضمانات تعاقدية لحقوق العمال خطوة أولى مهمة وإيجابية على مسار ضمان تدابير حماية أفضل، إن كانت بنود العقود تلك شاملة وقابلة للتطبيق وتصون بشكل كامل الحقوق الأساسية المعترف بها دولياً للعمال. على سبيل المثال، لابد أن تتناول البنود من هذا النوع المشكلات الجسيمة المرتبطة برسوم الاستقدام ومصادرة جوازات سفر العمال وغيرها من أوراق الهوية. إلا أنه لكي تحمي الحكومة حقوق العمال الوافدين على النحو الكافي، فثمة حاجة لإصلاحات قانونية وإصلاحات في السياسات غير المذكور. في مايو 2012 نقلت وسائل الإعلام القطرية عن وكيل وزارة العمل حسين الملا قوله إن الحكومة تبحث في أمر إنشاء لجنة قطرية للدفاع عن حقوق العمال، وأن الحكومة سوف تستبدل نظام الكفيل بـ "عقد بين صاحب العمل والعامل". إلا أن الملا ذكر أن مجلس "وكيان اتخاذ القرارات" في أية لجنة عمالية سيقتصر على المواطنين القطريين، وأن العمال الأجانب سيتاح لهم فقط التصويت على انتخاب أعضاء المجلس.
بينما تعتبر التعليقات الخاصة باستعداد الحكومة لإصلاح نظام الكفيل مؤشر يستحق الترحيب، فلا يبدو أن ثمة جدول زمني واضح لهذه الإصلاحات، وليس من الواضح إن كانت ستُنفذ قبل بدء مشروعات البناء الضخمة الخاصة بكأس العالم. كما أن مقترح الهيئة المنتخبة للدفاع عن حقوق العمال يعتبر أقل بكثير من متطلبات القانون الدولي لحقوق العمال، الخاصة بحرية تكوين الجمعيات، والتي تشمل حق العمال في التنظيم بحرية دون تدخل أو تمييز تفرضه الحكومة، وكذلك تنص على حقهم في الإضراب.
وذكر التقرير إلا أن الحكومة القطرية إذا أرادت تفادي وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء تشييد إستادات كرة قدم على مستوى عالمي، وتنفيذ خطط طموحة لوسائل نقل ومواصلات، وفنادق فخمة، في ظل الإطار الزمني الضيق المُتاح، فعليها اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القوانين التي تحمي حقوق العمال المُطبقة في قطر حالياً، بشكل فعلي، وأن تُعدل القوانين بحيث تصبح متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق العمال، وتحديداً، أن تسمح للعمال الوافدين بممارسة حقوقهم في حرية تكوين الجمعيات وفي المفاوضة الجماعية.

وقال التقرير إنه لابد أن تتخذ الحكومة خطوات من أجل ضمان حصول العمال بشكل كامل ودقيق على المعلومات المتعلقة بوظائفهم ورواتبهم قبل مغادرتهم لبلادهم للذهاب إلى قطر. ولابد أن تعدل قانون العمل بحيث ينص على أن أصحاب العمل – وليس العمال – هم من يدفعون جميع نفقات الاستقدام للعمل ورسوم التأشيرات الخاصة بالعمل، مع ضرورة إظهار أدلة على قيامهم بهذه المسؤوليات.

وطالب التقرير قطر أن تطبق بحزم الحظر المفروض على مصادرة جوازات السفر، وأن تلغي تأشيرة الخروج، وأن تسمح للعمال بتغيير وظائفهم دون موافقة الكفيل. كما ينبغي أن تراقب مواقع العمل، بما في ذلك إجراء مقابلات مع العمال، لضمان أن قوانين العمل القائمة مُطبقة، وأن تنشر بيانات عن إصابات ووفيات العمال. وينبغي أن ينال أصحاب العمل الذين يتبين قيامهم بانتهاك حقوق العمال، العقوبات المتوائمة مع جسامة الانتهاكات، والمصممة لمنع تكرر الإساءات، بما في ذلك تعويض العمال الذين دفعوا رسوم استقدام.

كما أنها إذا ضمنت قطر وجود آليات تحقيق وملاحقة قضائية فعالة على المخالفات لقانون العمل، فهي توفر ضمانات حماية أقوى للعمال الوافدين. لكن استمرار تطبيق قوانين وممارسات أخرى، مثل قانون الكفالة، وعدم التصدي لممارسات رسوم الاستقدام ومصادرة جواز السفر، تستمر قطر في تيسير ظروف العمل المسيئة التي ترقى في بعض الحالات إلى العمل القسري.

كما ذكرت المنظمة إلى أن استجابة بعض الضغوط من اتحادات العمال الدولية، تقدم الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" – الهيئة الحاكمة لرياضة كرة القدم – بتعهدات علنية بشأن حقوق العمال، بما في ذلك حقوق العمال المهاجرين الذين سيقومون ببناء ملاعب كرة القدم ومرافق الإقامة من أجل دورة قطر 2022.

وقال الأمين العام للفيفا جيروم فالك في نوفمبر 2011، بعد اجتماع مع الكونفدرالية الدولية للنقابات العمالية، إن "الفيفا تؤيد احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير الدولية للسلوك، كمبدأ وكجزء من أنشطتنا كلها". قال إن الفيفا والكونفدرالية سوف "يعملون على مدار الشهور القادمة على التصدي لمشكلات العمال مع السلطات القطرية".

كما أشار فالك إلى أن الفيفا "وافقت على إضافة معايير عمالية يجب أن تستوفيها العروض المقدمة لاستضافة كأس العالم من الآن فصاعداً". فضلاً عن ذلك، فإن تعهدات المسؤولية الاجتماعية للفيفا تشتمل على استخدام نفوذها من أجل المساعدة في إحداث "التأثير الإيجابي" من خلال كرة القدم.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى الفيفا في 10 مايو 2012 للسؤال عن الخطوات التي اتخذتها الفيفا أو تعتزم اتخاذها للحفاظ على تعهداتها الخاصة بحقوق الإنسان. كما شجعنا الفيفا على استخدام نفوذها للمساعدة في ضمان حدوث أثر إيجابي لكأس العالم 2022 في قطر، من خلال معالجة مشكلات حقوق العمال، وذلك مثلاً عن طريق مراقبة مراعاة المعايير الدولية للعمل في العقود والمشروعات المرتبطة بإنشاءات كأس العالم. لم تكن الفيفا قد ردت على الرسالة حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

arabian business.com العربية

الفقر الأمريكي!

المصدر: اربيان بزنس الاثنين 24 ذو القعدة 1434هـ - 30 سبتمبر 2013م
http://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2013/sep/29/343153/#.UkqG1YbeWgs

للعام السادس على التوالي، تستمر أعداد الفقراء في الولايات المتحدة بالارتفاع، ولو بشكل طفيف.

ففقراء أمريكا حسب أحدث أرقام نشرها مكتب الإحصاء الأمريكي الأسبوع الماضي، بلغوا 46.5 مليون شخص، وهو ما يعني بقاء المعدل الوطني للفقر مستقراً عند نسبة 15 بالمئة من مجموع السكان.

لو كانت نسبة الفقر الكبيرة هذه موجودة في بلد أفريقي فقير مثل سوازيلاند (مملكة صغيرة تقع بين جنوب أفريقيا وموزمبيق) على سبيل المثال لقلنا أن سوازيلاند هي دولة فقيرة لا تملك موارد تكفي للقضاء على الفقر، حيث يعيش أغلب مواطني سوازيلاند، البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة، في فقر مدقع.

وطبعاً لن نستغرب لو كانت نسبة الفقر هذه موجودة في إحدى الدول الآسيوية أو الأفريقية أو في إحدى دول أمريكا اللاتينية.

المستغرب أنه في الوقت الذي نجد فيه عدداً لا بأس به من الدول الفقيرة حول العالم، تبلي بلاء حسنا في مكافحة الفقر، نجد أن أمريكا (القوة العظمى اقتصادياً وعسكرياً و. و. و. و.) تقف عاجزة عن فعل
شيء تجاه هذه المشكلة المستعصية علماً أن قيام أمريكا بوضع حد للإنفاق العسكري وحده، كفيل بحل مشكلة فقراءها حلاً جذرياً.
فأمريكا لا تزال تشكل حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الاقتطاعات السنوية التي أجريت على إنفاقها العسكري (45 مليار دولار سنوياً لمدة 10 سنوات) قاطرة الإنفاق العسكري العالمي، الذي ارتفع في عام 2012 إلى 1753 مليار دولار.
فحصة الولايات المتحدة من هذا الرقم المذهل هي - 682 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 40 % من الإجمالي العالمي.
وللمقارنة فان إنفاق كل دول حلف شمال الاطلسي «الناتو» يبلغ أكثر من 1000 مليار سنوياً، أي ما يمثل 57 %من المجموع العالمي.
نعم هذا ما ترميه الولايات المتحدة من موارد وأموال هائلة، في بئر لا قعر له. وهي بدلاً من استخدام تلك الموارد والأموال في حل هذه المشاكل الحيوية لشعبها أولاً، تعمل على صبها في تلك البئر تمهيداً لحروب جديدة قد تقع أو قد لا تقع، لكنها إن وقعت ستزيد من حالة الفقر ليس فقط في أمريكا، بل في كل مكان حول الكرة الأرضية التي يعيش تقريباً حوالي نصف سكانها في خانة الفقر.
وإذا ما نسينا أرقام الإنفاق العسكري الأمريكي، فمن الممكن التوقف عند أرقام أخرى أهمها الميزانية بالغة السرية لمجمع الاستخبارات الأمريكي التي تقدر بنحو 52.6 مليار دولار للسنة المالية عام 2013، والتي كشف عنها لصحيفة واشنطن بوست، متعاقد الاستخبارات السابق إدوارد سنودن الذي كشف كثيراً من المستور الأمريكي، وبالأخص وكالات التجسس الـ16 التي تشكل أجهزة الاستخبارات الأميركية، التي يعمل بها 107.035 موظفاً. ومنذ هجمات عام 2001 أنفقت الولايات المتحدة أكثر من 500 مليار دولار على الاستخبارات، على الرغم من أنها دخلت وأدخلت العالم، في أتون أسوأ أزمة اقتصادية عرفتها البشرية.
وبالعودة إلى الأرقام فإن مكتب الإحصاء الأمريكي يعترف بأن هناك 16.1 مليون طفل أمريكي و 3.9 مليون شخص فوق سن الـ 65 عاما عاشوا في فقر العام الماضي.
يبدو فعلاً أن الفقر بات ينخر الجسد الأمريكي من الداخل. فهناك ما يقرب من 1 من بين كل 6 أمريكيين يعيش الآن في وضع اقتصادي تحت خط الفقر، كما أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في هذه الوضعية قد وصل إلى مستوى لم يشهده منذ عام 1960. وهناك ما يقارب 20 في المئة من جميع الأطفال في الولايات المتحدة يعيشون في مستوى تحت خط الفقر، وهي نسبة أعلى اليوم مما كان عليه الحال في عام 1975. كما وصل الفقر إلى مستويات كارثية في المدن. وكان عدد الأمريكيين اللذين يعيشون على نظام المساعدات الغذائية قد بلغ رقماً قياسياً حيث ناهز العام الماضي 48 مليون نسمة. وللتذكير، فعندما تولى باراك أوباما فترته الرئاسية الأولى، لم يكن هذا الرقم يتجاوز 32 مليون نسمة.

منظمات حقوقية تطالب بالتحقيق في تعذيب سعودي على يد سي آي إيه

المصدر: عكاظ اليوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 اكتوبر 2013م
http://www.okazalyoum.com/news/a/منظمات-حقوقية-تطالب-بالتحقيق-في-تعذيب/

نواف الصيعري، وكالات – جدة
قدمت منظمات حكومية شكوى للحكومية الليتوانية بالنيابة عن السعودي مصطفى الهوساوي، المحتجز الآن في جوانتانامو لوضعه في مركز احتجاز سري في ليتوانيا من عام 2004 إلى عام 2006.
وأشارت المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان (ريدريس) ومقرها لندن ومعهد مراقبة حقوق الإنسان ومقره مدينة فيلنيوس، إلى أن المدعي العام الليتواني كان اغلق تحقيقا جنائيا سابقا حول السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي إيه) في يناير 2011، تحت ذريعة "حماية أسرار الدولة". وأضافت العفو الدولية أن وفداLN290913009 مصطفى هوساوي منها يزور ليتوانيا مع ممثلين عن منظمات أخرى مدافعة عن حقوق الإنسان، للقاء مسؤولين حكوميين ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الدعوة إلى المساءلة عن تعاون البلاد مع عمليات مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة.
وقالت جوليا هول خبيرة شؤون مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية، إن الحكومة الليتوانية فشلت تماماً في اجراء تحقيق فعّال في المرة الأولى رغم اقرارها بإقامة مواقع سرية لاحتجاز المشتبهين بالإرهاب، ويتعين على المدعي العام انهاء المهمة الآن من خلال التحقيق بدقة في جميع الظروف المحيطة باحتجاز الهوساوي، وتواطؤ ليتوانيا في عمليات الاستخبارات الأمريكية السرية. وأضافت هول: "من الضروري أن تكون ليتوانيا حاملة للواء حقوق الإنسان وسيادة القانون كونها تتولى الآن الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي، لأن المماطلة في المساءلة عن تورطها في التعذيب والاختفاء القسري يرسل رسالة خطيرة لا يتحملها الاتحاد الأوروبي والعالم بأسره".

الرومي: الخدمات الخاصة بهم في الدولة محدودة

الشؤون" تطلق خطة وطنية للمسنين

المصدر: الإمارات اليوم الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 2 أكتوبر 2013م
http://www.emaratalyoum.com/local-section/hotline/2013-10-01-1.611450

المصدر: رامي سلوم - دبي
أفادت وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم خلفان الرومي، بأن الوزارة تعتزم إطلاق الخطة الوطنية للمسنين في الدولة بداية العام المقبل، بعد عرضها على مجلس الوزراء لدراستها، كاشفة أن الإمارات ستقترح ميثاقاً ودراسة استرشادية للسياسات التي تستهدف المسنين في اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية في البحرين غداً.

وأكدت خلال الإحاطة الإعلامية الثالثة للوزارة أهمية التشريع في القضايا التي تخص المسنين، «بحيث يكون هناك تشريع خاص بحقوقهم في الدولة، وإن كانت القوانين المرعية تحمي الجميع من دون تمييز».

نقاط القوة والضعف

حددت وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم خلفان الرومي، جملة من نقاط القوة التي ستعين الوزارة على تطبيق الخطة الوطنية للمسنين، أهمها توافر العلاج والأدوية المجانيين والعلاج في الخارج، فضلاً عن توزيع جغرافي جيد للمراكز الصحية في الدولة، والبدء في توفير المساكن المؤهله للمسنين، فضلاً عن توافر حد أدنى للمعاشات التقاعدية، وقاعدة بيانات تمكن من التنبؤ المستقبلي بالزيادة في عددهم، فضلاً عن توافر الضمان الاجتماعي لغير المشمولين بنظام التأمينات والمعاشات.

كما حددت الرومي نقاط الضعف التي تعيق عمل الجهات في تطبيق الخطة، وأهمها عدم تكاملية الأدوار بين المؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة المعنية بتقديم الخدمات للمسنين.

وتفصيلاً، أشارت الرومي إلى ان الخدمات المتخصصة المقدمة للمسنين في الدولة يمكن وصفها بالمحدودة والمتواضعة، كونها ضمن الخدمات المقدمة لبقية أفراد المجتمع، فيما عدا مبادرات محدودة من جهات مختلفة، غالبيتها حكومية، مؤكدة ضرورة اتخاذ إجراءات كفيلة بتقديم خدمات جيدة للمسنين بسبب ارتفاع معدل الأعمار في الدولة، نتيجة تحسن المستويين الصحي والتوعوي.

وأوضحت أن الوزارة تعمل للوصول إلى مسن يتمتع بجودة الحياة، مشارك بفعالية في مجتمع آمن ومتلاحم، مشيرة إلى بدء العمل من أجل الخطة بداية العام المقبل، إذ «تضع الوزارة المؤشرات في الوقت الجاري لقياس نتائج التطبيق، تمهيداً لرفع الخطة إلى مجلس الوزراء لمناقشتها».

وأضافت الرومي أن الخطة تشتمل على تحديد الخدمات اللازمة، وتعديل التشريع ليتناسب مع الخدمة في مجالات الرعاية الصحية، والتوظيف، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والشيخوخة النشطة، والإسكان، والبنية التحتية، والإجراءات الحكومية، وحقوق الإنسان، والأمن والسلامة، وتحديد معايير الخدمات وإطارها، بحيث تكون مخصصة للمسنين وتلبي احتياجاتهم.

وقالت الرومي إن الوزارة حددت التوجهات الاستراتيجية للحكومة، الواردة في رؤية الإمارات 2020 - 2021 والخاصة بالمسنين، وأهمها نظام صحي بمعايير عالمية، بما يعني شمولهم بالرعاية الصحية، لافتة إلى أن الخدمات الصحية تخلق نوعاً من العلاقة بين الأشخاص ومجتمعاتهم، وبين القائمين على رعايتهم، بما يكفل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المرضى من المسنين، وتشمل الوقاية والرعاية.. إلخ.

وأضافت أنه ورد في الرؤية «تعزيز التلاحم المجتمعي»، ما يعني التركيز على جودة الحياة، وتطويرها، وتأمين حياة كريمة للمسنين وتلبية احتياجاتهم.

وتابعت أن المراحل الأولى من الخطة ستبدأ مع بداية العام الجاري، على أن تنتهي في 2017، يعقب ذلك تقييم لسيرها، وما أنجز منها، والإعداد للمرحلة المقبلة.

وأكدت الرومي أن المقارنة المعيارية بين الدولة و 15 دولة أخرى أظهرت نقصاً واضحاً في الخدمات المقدمة للمسنين، مشيرة إلى أن بعض الخدمات موجودة فعلياً، ولكنها تصنف في لائحة المبادرات، ولا ترقى الى اعتبارها سياسات واضحة للحكومة.

وقالت إن نتائج المقارنة أظهرت وجود رعاية صحية للمسنين في الدولة، غير أنها محدودة، فعلى الرغم من تحديد الحدّ الأدنى للمعاش التقاعدي، الذي يعتبر أمراً إيجابياً، ووجود الضمان الاجتماعي، توفر لهم الخدمة الصحية المنزلية بشكل محدود جداً، وكذلك الحال بالنسبة الى الخدمة المنزلية التي توفرها جمعيات أهلية، فضلاً عن محدودية أو عدم وجود التأهيل الطبي للمسنين، ومحدودية بناء المساكن الخاصة بالمسنين. وتابعت أن عدم وجود تأمين صحي للمسنين في الدولة يغطيهم جميعاً يعتبر إحدى نقاط الضعف، فضلاً عن تباين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمسنين في إمارات الدولة ومناطقها، وعدم وجود رعاية صحية تخصصية موجهة للمسنين، ما يؤدي إلى عدم ملاءمة بيئتها لاحتياجاتهم.

وأكدت الرومي أن دور مراكز الإيواء والرعاية محدود جداً بسبب التقارب والتلاحم الاجتماعي، إذ لا يزيد عدد المسنين في دار الرعاية على 27 مسناً، كما أن هناك عدداً محدوداً من وسائل النقل المؤهلة لنقلهم، وعدم وجود «بطاقة مسن» التي تمنحه الأولوية في تلقي الخدمات، فيما عدا بعض المبادرات من جهات حكومية محددة، وعدم وجود صندوق استثماري أو ادخاري للمسنين.

واعتبرت الرومي أن تحديد سن التقاعد بـ 60 سنة، لا يتناسب مع وضع المسنين وحيويتهم وقدرتهم على مواصلة العمل، مشيرة إلى أن الوزارة ستشير إلى تعديلات في القانون الخاص بكبار السن من دون إشارة مباشرة إلى سن التقاعد.
وأشارت إلى أن نسبة المسنين في الدولة تبلغ نحو 4.1% وهي نسبة منخفضة عالمياً، إذ تصل النسبة العالمية إلى 11%، غير أنه من المتوقع زيادة نسبتهم في الإمارات خلال العقود المقبلة، لتصل إلى 11% عام 2032 و 29% في سنة 2050.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 ذوالقعدة 1434 هـ - 29 سبتمبر 2013م http://www.alriyadh.com/2013/09/27/article871005.html
	المصدر: جريدة الشرق الاحد 23 ذوالقعدة 1434 هـ - 29 سبتمبر 2013م http://www.alsharq.net.sa/2013/09/29/956399

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ذوالقعدة 1434 هـ - 30 سبتمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/09/30/article871757.html

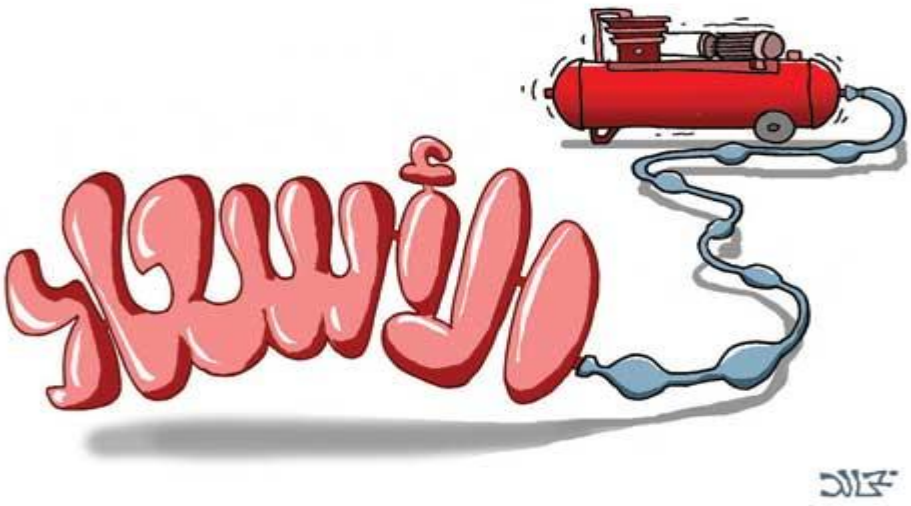

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 ذوالقعدة 1434 هـ - 30 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4890

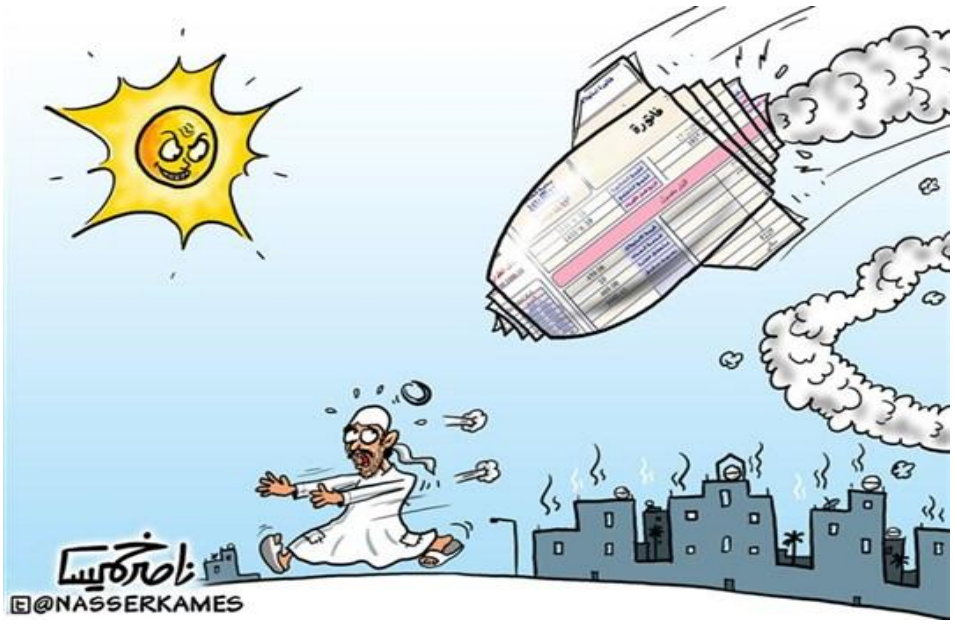

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ذوالقعدة 1434 هـ - 1 اكتوبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/557377

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 25 ذوالقعدة 1434 هـ - 1 اكتوبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/10/01/article_789742.html

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء
26 ذو القعدة 1434 هـ - 2 أكتوبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131002/cartoon.htm

المصدر: جريدة الوطن ا الأربعاء
26 ذو القعدة 1434 هـ - 2 أكتوبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4894

الحياة

المصدر: جريدة الحية الخميس
27 ذو القعدة 1434 هـ - 3 أكتوبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/20131002/cartoon.htm

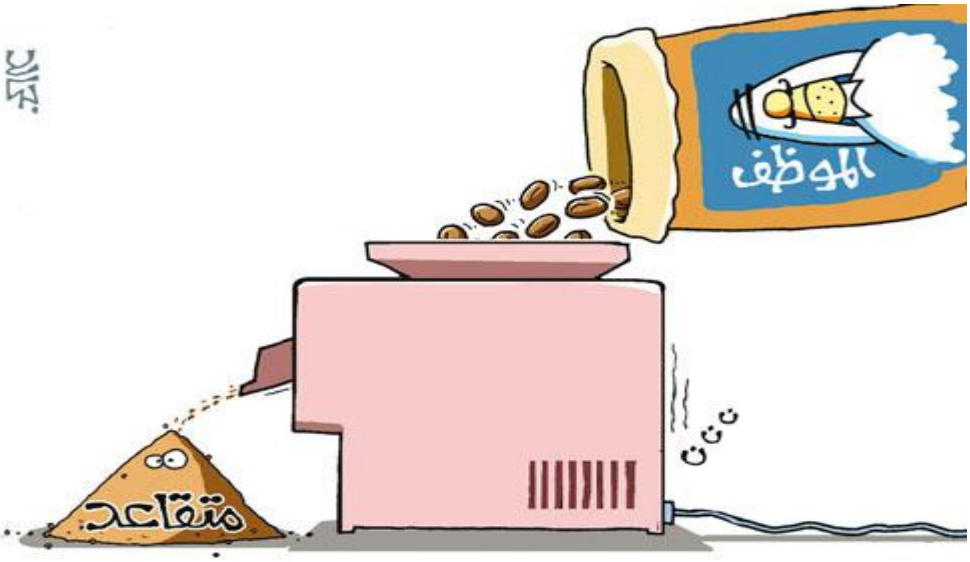

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الخميس
27 ذو القعدة 1434 هـ - 3 أكتوبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4896